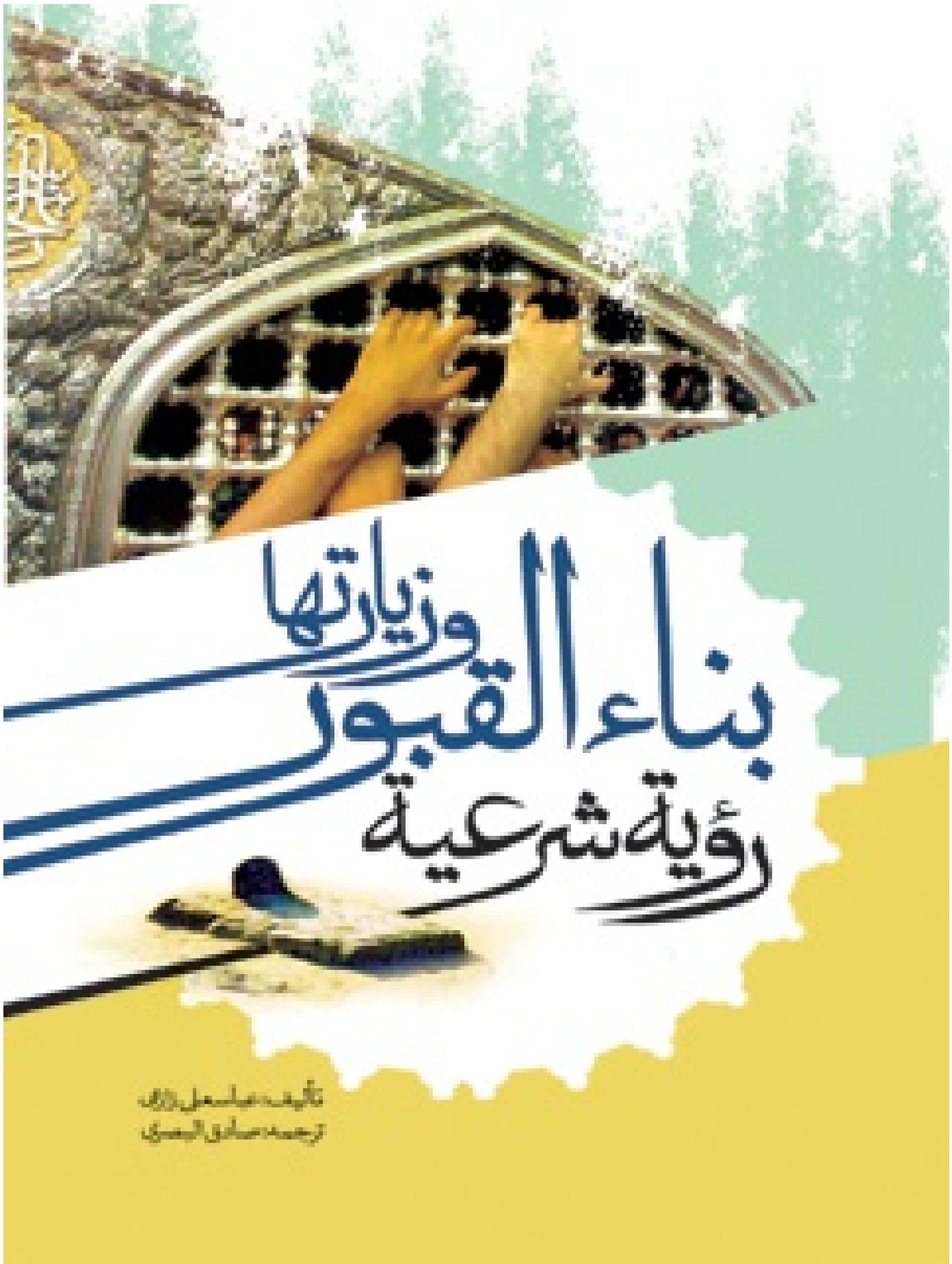




www.
www.
www.
www.
Ghaemiyeh.com
.org
.net
.ir



تألیف: رابیۃ شریفہ
ترجمہ: مسٹر احمد علی

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

بناء القبور و زيارتها: روایه شرعیه

كاتب:

عباسعلی زارعی سبزواری

نشرت فی الطباعة:

مشعر

رقمی الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحرييات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
١٠	بناء القبور و زيارة: رویه شرعیه
١٠	اشارة
١٠	كلمة المعهد
١٦	مقدمة المترجم
٢٠	مقدمة المؤلف
٢٢	١. زيارة القبور
٢٢	عرض الشبهة
٢٣	جواب هذه الشبهة
٢٣	حكم زيارة الرجال للقبور
٢٣	اشارة
٢٣	أولاً: الروايات
٢٣	اشارة
٢٤	الطائفة الأولى
٢٤	الطائفة الثانية
٢٧	الطائفة الثالثة
٢٨	ثانياً: سيرة النبي الأكرم (ص)
٣٠	ثالثاً: سيرة المترعرعه
٣٠	حكم زيارة النساء للقبور
٣٠	اشارة
٣٠	القول الأول: تحريم زيارة النساء للقبور
٣٠	اشارة
٣٢	مناقشة استدلال ابن تيمية

٣٢	المناقشة الأولى
٣٤	المناقشة الثانية
٣٤	اشاره
٣٤	الاحتمال الأول
٣٥	الاحتمال الثاني
٣٥	المناقشة الثالثة
٣٦	المناقشة الرابعة
٤٠	القول الثاني: كراهة زيارة النساء للقبور
٤٠	اشاره
٤٠	مناقشة القول الثاني
٤١	القول الثالث: جواز زيارة القبور
٤٤	القول الرابع: استحباب زيارة القبور
٤٥	زيارة قبر النبي الأكرم (ص)
٤٥	اشاره
٤٥	رأى ابن تيمية في زيارة قبور الأنبياء
٤٥	اشاره
٤٩	مناقشة ابن تيمية
٤٩	اشاره
٥٠	المسألة الأولى: حديث «لا تشد الرحال»
٥٠	اشاره
٥١	مناقشة الاستدلال بحديث (لا تُشد الرحال)
٥٩	المسألة الثانية: استحباب السفر لغرض زيارة قبور الأنبياء والأولياء
٥٩	- استحباب السفر لزيارة قبر النبي الكريم (ص).
٥٩	اشاره

٥٩	الدليل الأول: القرآن الكريم
٦٠	الدليل الثاني: الروايات
٦٥	الدليل الثالث: عمل الصحابة والتابعين
٦٦	٢. استحباب السفر لزيارة قبور الأئمة (عليهم السلام) والأولياء
٦٦	اشاره
٦٦	الدليل الأول
٦٧	الدليل الثاني
٦٨	الدليل الثالث
٧٠	٢. بناء القبور والأضرحة على القبور
٧٠	عرض الشبهه
٧٠	اشاره
٧٠	الدليل الأول: الإجماع
٧١	الدليل الثاني: رواية أبي الهياج
٧١	الدليل الثالث: روايات أخرى
٧٢	الدليل الرابع: البناء على القبور من الشرك
٧٢	الجواب على هذه الشبهه
٧٢	اشاره
٧٣	أولاً: مناقشة الإجماع على المنع من البناء على القبور
٧٤	ثانياً: مناقشة الاستدلال برواية أبي الهياج
٧٤	أ- سند الرواية
٧٤	اشاره
٧٥	١. وكيع
٧٥	٢. سفيان
٧٥	٣. حبيب بن أبي ثابت

٧٥	- أبو وائل -٤
٧٦	- أبو الهجاج -٥
٧٦	ب - دلالة الرواية
٧٩	ثالثاً: مناقشة روایات النهي عن البناء على القبور
٧٩	أ. سند الروايات
٨٠	ب. دلالة الروايات
٨٣	رابعاً: مناقشة الدليل الرابع
٨٣	اشاره
٨٦	مناقشة الاستدلال بروايات ارتفاع القبر
٨٧	نض الاستدلال
٩٠	مناقشة هذا الاستدلال
٩٠	اشاره
٩١	الصنف الأول من الروايات
٩٣	الصنف الثاني من الروايات
٩٣	اشاره
٩٨	٣. تشييد المساجد على القبور
٩٨	عرض الشبهة
٩٨	اشاره
١٠٠	جواب الشبهة
١٠٠	الجواب الأول
١٠٠	اشاره
١٠١	القرينة الأولى
١٠٣	القرينة الثانية
١٠٣	القرينة الثالثة

١٠٤	الجواب الثاني
١٠٥	الجواب الثالث
١٠٥	الجواب الرابع
١٠٨	٤. الدعاء والصلوة عند القبور والمشاهد المشرفة
١٠٨	طرح الشبهة
١١٠	تفنيد هذه الشبهة
١١٠	أولاً: الصلاة بجانب القبور والأضرحة المباركة
١١٩	ثانياً: الدعاء عند القبور والمرارق المشرفة
١٢٢	فهرس المصادر والمراجع
١٣٤	تعريف مركز

بناء القبور و زيارتها: رویه شرعیه

اشاره

سرشناسه : زارعی سبزواری، عباسعلی، ۱۳۴۸ -

عنوان قراردادی : زیارت در نگاه شریعت .عربی

عنوان و نام پدیدآور : بناء القبور و زيارتها: رویه شرعیه/ تاليف عباسعلی زارعی؛ ترجمه صادق البصري.

مشخصات نشر : تهران: نشر مشعر، ۱۳۹۰.

مشخصات ظاهری : ۱۲۸ ص.

شابک : ۶-۳۳۴-۵۴۰-۹۶۴-۹۷۸

وضعیت فهرست نویسی : فیبا

یادداشت : عربی.

موضوع : وهابیه -- عقاید

موضوع : زیارت و زایران -- نظر وهابیه

شناسه افروده : بصری، صادق، ۱۳۵۶ - ، مترجم

رده بندی کنگره : BP207/6 زر ۹۰۴۳۰ ۱۳۹۰

رده بندی دیوبی : ۲۹۷/۴۱۶

شماره کتابشناسی ملی : ۲۴۸۹۳۳۰

ص: ۱

كلمة المعهد

ص: ٥

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآلـه الطاهرين، الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهـرـهم تطهـيرـاً إنـ حـقـيقـةـ الإـنـسـانـ فـىـ المـدـرـسـةـ الإـسـلـامـيـةـ الحـيـةـ لـاـ تـقـيـدـ بـقـيـوـدـ الـجـسـمـ المـادـىـ فـقـطـ، بلـ هـىـ حـقـيقـةـ مـتـعـالـيـةـ تـجـرـىـ فـيـهاـ رـوـحـ اللهـ، وـمـنـ هـذـهـ الجـهـةـ فـإـنـهـ لـاـ يـنـدـعـ بـمـجـرـدـ الـمـوـتـ، بلـ يـتـقـلـ إـلـىـ عـالـمـ آـخـرـ يـعـرـفـ بـعـالـمـ الـبـرـزـخـ، الـذـىـ لـهـ اـرـتـبـاطـ خـاصـ بـعـالـمـ الدـنـيـاـ، وـمـنـ هـنـاـ كـانـ الـمـسـلـمـونـ يـكـنـونـ الـاحـتـرـامـ الـخـاصـ لـنـجـدـ لـهـ فـىـ الشـرـيـعـةـ أـحـكـامـاـ بـهـ، كـمـاـ كـانـ حـيـاـ فـىـ الدـنـيـاـ.

إنـ هـذـهـ عـقـيـدـةـ كـانـتـ سـبـبـاـ لـزـيـارـةـ الـمـسـلـمـينـ لـقـبـورـ أـمـوـاتـهـمـ، فـلـأـجـلـ اـحـتـرـامـهـمـ لـلـصـالـحـينـ مـنـهـمـ، قـامـواـ بـبـيـانـ الـقـبـبـ وـالـأـضـرـحـةـ عـلـيـهـاـ. وـلـكـنـ ظـهـرـ فـىـ الـقـرـنـ السـابـعـ اـبـنـ تـيـمـيـةـ الـحرـانـىـ، مـنـ أـتـبـاعـ الـمـذـهـبـ الـحـنـبـلـىـ، وـجـاءـ بـأـمـوـرـ مـخـالـفـةـ لـلـدـيـنـ وـجـمـيعـ الـمـذـاهـبـ الـإـسـلـامـيـةـ، فـكـانـتـ مـنـهـاـ الـإـفـتـاءـ بـتـحـرـيمـ زـيـارـةـ الـقـبـورـ، ثـمـ آـلـ أـمـرـهـ إـلـىـ الـاضـمـحـلـالـ وـالـزـوـالـ، بـسـبـبـ الـمـوـاجـهـةـ الـعـنـيفـةـ وـالـمـخـالـفـةـ الشـدـيـدـةـ لـهـ مـنـ قـبـلـ عـلـمـاءـ الـمـسـلـمـينـ كـافـهـ، إـلـىـ أـنـ جـاءـ بـعـدـ ذـلـكـ مـحـمـيدـ بـنـ عـبـدـ الـوـهـابـ، مـتـبـعـاـ فـىـ مـنـهـجـ شـيـخـهـ فـىـ جـمـيعـ الـمـسـائـلـ وـالـأـحـكـامـ وـالـأـفـكـارـ، وـمـاـ أـنـ

ص: ٦

استطاع أن تسلط على أرض الحجاز، حتى قام بهدم أضرحة الأولياء الريانيين والصالحين. وأمّا ما هو دليل هؤلاء على مدعاهما؟ وما هو الجواب عليه؟ فهذا ما جاء به الأستاذ القدير «زارعى» من تفصيل الأسئلة والإجابة عنها بطريقه العرض والنقد في كتابه «زيارة در نگاه شريعـت» وترجمه إلى العربية الشـيخ صادق البصـرى، وفي الخـاتـم نـشـكـر المؤـلـف والمـترـجم عـلـى جـهـودـهـمـ الـعـلـمـيـهـ وـآـمـلـيـنـ مـنـ اللهـ تـعـالـىـ أـنـ يـكـونـ بـذـلـكـ قـدـ أـصـاءـ مـصـبـاحـ الـحـقـيقـهـ.

إنه ولـى التـوفـيقـ

معـهـدـ الـحـجـ وـالـزـيـارـهـ

قـسـمـ الـكـلامـ وـالـمـعـارـفـ

مقدمة المترجم

(التوحيد) من المفاهيم الرئيسية في دين الإسلام، بل هو الأساس الذي ترتكز عليه الرؤية الدينية للحياة، بما له من بُعد عقائدي مفهومي يغذّى شعور الإنسان ووجوده، وبُعد سلوكى ينبغي أن يطبع أخلاقيات الجماعة البشرية..

ومن البديهي أن يقوم المفكرون وعلماء الدين بصياغة حدود هذا المفهوم والأطر التي يسير عليها الإنسان في حياته، كى تنسجم مع هذا المعتقد، ويطبقها في حياته، بعد أن تبرز كمعنى متعدد قابل للفهم بحسب شروط الزمان والمكان..

فعد بعض السلوكيات والأعمال داخلة ضمن ربة التوحيد أم هي متنافية وخارج عنده، عمل مهم وأساسى لا بد أن يضطلع به علماء الأمة ومفكروها إذا ما أرادوا لهذا الدين من بقاء..

وكما أن الرقابة (العلمية) ضرورية على أفق هذا المفهوم، كذلك من المهم أن تحدد (تحديداً علمياً) المعايير والأدوات والآليات التي على أساسها يتم تصنيف الأفعال والسلوكيات، كونها منسجمة أو غير منسجمة مع مفهوم (التوحيد) ودين الإله الواحد الرافض للشرك بالله..

ص: ٨

إنّ جانب تشخيص هذه الأدوات والمنهج الذي على أساسه يقرّر صحة العقيدة وفلسفتها وتعارض أمرٍ ما معها من عدمه، لأمرٍ تعانى فيه نتاجاتنا الفكرية الإسلامية فقرأً واضحاً، وغياباً ملحوظاً.. بمستوى يعيد لهذه المفاهيم مكانتها الحركية في دنيا الإسلام ورؤيتها للحياة.

وفي عين الوقت نجد تفرداً من بعض، أشخاصاً أو فئات، في تحديد معايير مفاهيم الدين، وإدخال من يشاؤون فيها أو إخراجه، وهذا ما يمارس بكل شراسة تجاه مذهب كامل ينتمي لدين التوحيد، ويستمد تعاليمه من أصدق رجالاته وأكثرهم انصهاراً في تعاليمه ومفاهيمه..

إنّ اتهام أتباع أهل البيت (عليهم السلام) بالشرك أو الكفر والمعلاة في الدين، نتيجة لبعض الأعمال التي يقومون بها ويعجز الآخرون عن فهمها ووضعها في سياقها الفكرى الصحيح - إذا ما أردنا أن نحسن الظن - يحتم مسؤوليتين رئيستين:
الأولى: على أصحاب هذه النّهم، ومن يتبنّاها، أن يراجعوا أنفسهم، وأدواتهم ومنهجهم الذي يتبعونه في إقصاء الآخر وتصنيفه؛ لكي يكونوا أكثر تمثلاً لمفاهيم الأخوة في الدين والدعوة لله بالقول الحسن، الذي يدعون الدفاع عنه..

والثانية: على أتباع مدرسة أهل البيت (عليهم السلام) أن يأخذوا دورهم المناسب في عرض عقائدهم بشكل منهج يتواكب وطبيعة العصر الذي يعيشون فيه؛ كى يكون مفهوماً من قبل أكبر شريحة ممكنة، ويعيد عنهم سوء الفهم أو التوبيخ حـد الإمكان، ويسلّدوا منافذ الفتـن وأصحابها المتربيـن.

وهذا الكتاب يمثل في موضوعه التـرامـاً بأداء هذه المهمـة في جانـبـها

ص: ٩

الأخير، متكتفًا عرض بعض الشكوك والشبهات المطروحة، والتي تجاوزت حد الاعتدال في التشكيك، إلى الرمي بالكفر والشرك.

ليعالجها معالجة الحجّة بالحجّة، والرأي الشرعي المستدل عليه.. بما يوضح التباسها، ويرفع وجوه الوهم فيها.

ولا يفوتنا أن نذكر أثناً أخذنا على عاتقنا في ترجمتنا لهذا الكتاب نقل محتواه بشكل دقيق وأمين، أسلوباً ومحنوي؛ ليعبر بشكل مباشر عن رأى مؤلفه ورسالته التي أرادها له، دون أن نتدخل، تأييداً أو اعتراضاً، في ذلك؛ حفاظاً على مضمونه كما هو عليه..

والله ولِي التوفيق

صادق البصري

آذار ٢٠١٠ م.

مقدمة المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلوة والسلام على سيد الأنبياء أبي القاسم محمد وآلـه الطاهرين.

ممـا لا شكـ فيه أنـ شـرـيـعـةـ الإـسـلـامـ الـخـالـدـةـ هـىـ أـكـمـلـ الشـرـائـعـ الإـلـهـيـةـ المـتـزـلـلـةـ مـنـ اللهـ تـعـالـىـ لـلـبـشـرـ كـافـةـ عـلـىـ قـلـبـ خـاتـمـ الـأـنـبـيـاءـ،ـ نـيـنـاـ مـحـمـدـ بـنـ عـبـدـ اللهـ (صـ)،ـ لـهـدـيـةـ الـبـشـرـ،ـ إـرـشـادـهـمـ لـطـرـيقـ سـعـادـتـهـمـ الـأـبـدـيـةـ وـكـمـالـهـمـ الـخـالـدـ.

ولـكـنـ -ـ وـمـعـ شـدـيـدـ الـأـسـفـ -ـ قـامـ بـعـضـ الـجـهـلـةـ وـالـمـتـعـصـيـ بـيـنـ بـتـحـرـيـفـ هـذـهـ شـرـيـعـةـ الـأـخـلـاقـيـةـ السـمـحـاءـ،ـ مـنـ خـلـالـ طـرـحـهـمـ بـعـضـ الـشـبـهـاتـ الـمـغـرـضـةـ،ـ يـسـعـونـ مـنـ خـلـالـ نـشـرـ أـفـكـارـهـمـ الـمـتـطـرـقـةـ الـتـىـ لـأـسـاسـ شـرـعـىـ لـهـاـ،ـ وـنـسـبـتـهـاـ إـلـىـ أـحـكـامـ الـشـرـيـعـةـ،ـ أـنـ يـبـعـدـوـاـ الـمـسـلـمـينـ عـنـ شـرـيـعـةـ الـمـحـمـدـيـةـ الـأـصـيـلـةـ،ـ مـحـدـثـيـنـ التـفـرـقـةـ فـىـ أـمـةـ الـإـسـلـامـ.

وـواـحـدـ مـنـ هـؤـلـاءـ (ابـنـ تـيـمـيـةـ)ـ ،ـ الـذـىـ سـعـىـ لـنـشـرـ أـفـكـارـهـ الـجـوـفـاءـ وـتـعـلـيمـهـاـ لـطـلـابـهـ مـنـ أـمـثالـ (ابـنـ الـقـيـمـ)ـ ،ـ وـمـهـدـ الـطـرـيقـ لـتـأـسـيسـ الـمـذـهـبـ الـوـهـابـيـ عـلـىـ يـدـ (مـحـمـدـ بـنـ عـبـدـ الـوـهـابـ)ـ ،ـ وـهـؤـلـاءـ الـذـينـ يـسـعـونـ دـائـمـاـ مـنـ خـلـالـ نـشـرـ آـرـائـهـمـ،ـ لـمـؤـاخـذـاتـ عـلـىـ أـتـبـاعـ مـدـرـسـةـ أـهـلـ الـبـيـتـ (عـلـيـهـمـ السـلـامـ)

ص: ١٢

وأتهامهم بالكفر والشرك، وما نعموا منهم إلّا أخذهم عقائدهم من مصدر الشريعة المحمدية الأصيل.

فمن الطبيعي أن يقع بعضُ فی شباك جهلهم وخدعهم، فيقوموا بالدفاع عن العقائد الوهابية التي لا- أساس لها أو سند، من خلال طرحهم شبّهات وتساؤلات حول العقائد الشيعية، ومن أجل الانتقاد من أتباع أهل البيت (عليهم السلام) وتشويه سمعتهم.

وواحدة من هذه المسائل التي تدور حولها جهود طرح الشبهات والاعتراضات، وتعلو فيها الصيحات منهم، موضوع (زيارة القبور والبناء عليها)، والكتاب الذي بين يديك - أيها القارئ الكريم - هو جزء من كتاب بعنوان (في ضوء الشريعة)^(١)، ويدور موضوعه حول مناقشة ورد الشبهات التي يطرحها الوهابيون حول العقائد الشيعية. ونظرًا لأهمية موضوع (زيارة القبور)، وضرورة الإجابة على الشبهات المطروحة في هذا الموضوع، قامت بنشره منفصلاً، لكي يصل إلى أيدي الباحثين عن الحقيقة أينما كانوا.

قم - الحوزة العلمية

عبدالله زارعى السبزوارى

١- اسم الكتاب باللغة الفارسية در پرتو شریعت . المترجم .

١. زيارة القبور

عرض الشبيهة

تعتبر زيارة القبور من المسائل الخلافية بين المذاهب الإسلامية، الشيعية والسنّية - بشكل عام -، وتحتاج إلى مزيد من البحث والتحقيق، على الرغم من أنّ رأي أهل السنة بالنسبة لمسألة زيارة القبور يقترب كثيراً من رأي الشيعة، ولكن الوهابيين، بشكلٍ خاص، قاموا بخطئه الشيعية؛ لأنّهم يتحسّسون من هذا الموضوع من جهتين:

- ١- يقولون: أنتم الشيعة تذهبون إلى قبور الموتى وتبكون عندها، وتعتقدون أنّ هذه الزيارة مستحبة للرجال والنساء، مع أنّ النبي (ص) منع النساء من زيارة القبور، وقال:
«لعن الله زوارات القبور» (١)
وُنقل في رواية أخرى:
«لعن رسول الله (ص) زوارات القبور» (٢)

- ١- كنز العمال، ج ١٦، ص ٣٨٨؛ إرواء الغليل، ج ٣، ص ٢٣٢؛ مسنن أبي داود الطيالسي، ص ٣١١؛ مسنن أبي يعلى، ج ١٠، ص ٣١٤.
- ٢- مسنن أحمد، ج ٢، ص ٣٣٧؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٥٠٢؛ سنن الترمذى، ج ٢، ص ٢٥٩؛ المستدرك، ج ١، ص ٣٧٤؛ السنن الكبرى، البهقى، ج ٤، ص ٧٨؛ مسنن أبي داود الطيالسي، ص ٣٥٧؛ المعجم الكبير، ج ٤، ص ٤٢؛ تفسير القرطبي، ج ٢٠، ص ١٧٠.

ص: ١٤

٢ - ويقولون: أنتم تشدّون الرحال لزيارة قبر النبي (ص) والأئمّة (عليهم السلام) والأولياء، وترون أنّ عملكم هذا مستحبٌ شرعاً، في حين نجد أنّ النبي (ص) لم يرّخص في شدّ الرحال والسفر لزيارة قبر غيره، وقد قال: «لا تُشدّ الرحال إلّا إلى ثلاثة مساجد: إلى المسجد الحرام، ومسجد الأقصى، ومسجدى» [\(١\)](#). وكذلك قال: «ولا تجعلوا قبرى عيداً، وصلوا علىّ، فإنّ صلاتكم تبلغنى حيّماً كنتم» [\(٢\)](#).

جواب هذه الشبهة

حكم زيارة الرجال للقبور

اشاره

إنّ زيارة أهل القبور مستحبة عند فقهاء أكثر المذاهب السنية، على أنّ الغرض من زيارة القبور هوأخذ العبرة، وتذكّر الآخرة، وعدم التعلق بالدنيا، والدعاء للأموات، وقراءة القرآن بالقرب من قبورهم. ويوجد على استحباب زيارة القبور عدّة أدلة، نذكرها كما يلى:

أولاً: الروايات

اشاره

فقد روى عن النبي الأكرم (ص) روايات متعدّدة، وبأسانيد مختلفة، أنه (ص) نهى في البداية عن زيارة القبور، ثم رخص فيها وحثّ عليها.

١- صحيح مسلم، ج ٤، ص ١٠٢ و ١٢٦؛ صحيح البخاري، ج ٢، ص ٥٨ و ٢٥٠؛ مسنـد أـحمد، ج ٣ ص ٧؛ ج ٦، ص ٧؛ سنـن الدارـمي، ج ١، ص ٣٣٠؛ سنـن ابن ماجـة، ج ١، ص ٤٥٢؛ سنـن الترمـذـي، ج ١، ص ٢٠٥؛ سنـن النـسـائـيـ، ج ٢، ص ٣٧؛ السنـن الـكـبـرـيـ، الـبـيـهـقـيـ، ج ١٠، ص ٨٢.

٢- مسنـد أـحمدـ، ج ٢، ص ٣٦٧؛ سنـن أـبـي دـاودـ السـجـسـتـانـيـ؛ ج ١، ص ٤٥٣؛ مجـمـعـ الزـوـائدـ، ج ٤، ص ٣.

ص: ١٥

والروايات المنقوله في كتب الحديث عند أهل السنة التي تتناول هذه المسألة عن الرسول الأكرم (ص) على ثلاث طوائف:

الطاقة الأولى

وهي مجموعة الروايات التي يستفاد منها أن النبي (ص) رخص في زيارة القبور، ومضمون هذه الروايات أن رسول الله (ص) قال: «نهيكم عن زيارة القبور فزوروها»^(١)

الطاقة الثانية

وهي الروايات التي بين فيها، بالإضافة إلى جواز زيارة القبور، الفوائد والآثار المترتبة على زيارة القبور، ففي هذه الروايات جاءت مجموعة من العبار في ذيل كلامه (ص) :

«نهيكم عن زيارة القبور فزوروها» وهذه العبار هي:

- ١

«فإنها تردد في الدنيا وتذكر بالآخرة»^(٢)

- ٢

«فإن فيها تذكرة»^(٣)

- ٣

«فإنها تذكركم الموت»^(٤)

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

-
- صحيح مسلم، ج ٦، ص ٨٢؛ سنن النسائي، ج ٤، ص ٣١١؛ السنن الكبرى، النسائي، ج ١، ص ٦٥٤؛ ج ٣، ص ٢٢٥؛ المعجم الأوسط، ج ٣، ص ١٣٣؛ نصب الراية، ج ٦، ص ٢٣٩؛ كنز العمال، ج ١٢، ص ٤٤٣؛ المصنف، ابن أبي شيبة، ج ٣، ص ٢٢٣.
 - سنن ابن ماجة، ج ١، ص ٥٠١؛ مستدرك الصحيحين، ج ١، ص ٣٧٥؛ صحيح ابن حبان، ج ٣، ص ٢٦١؛ سنن الدارقطني، ج ٤، ص ١٧٣؛ موارد الظمان، ص ٢٠١؛ مسند الشاميين، ج ٣، ص ٣٤٧؛ الجامع الصغير، ج ٢، ص ٢٩٧؛ كنز العمال، ج ١٥، ص ٦٤٦.
 - سنن أبي داود السجستاني، ج ٢، ص ٨٧؛ السنن الكبرى، البهقى، ج ٩، ص ٢٩٢؛ كنز العمال، ج ١٥، ص ٦٤٨.
 - مستدرك الصحيحين، ج ١، ص ٣٧٥؛ الجامع الصغير، ج ٢، ص ٦٧٧؛ كنز العمال، ج ٥، ص ٦٤٧.

١٦:

(١) «إِنَّهَا تذَكْرٌ كُمُ الْآخِرَةِ»

- ४

«فَإِنْ فِيهَا عِصْرٌ»

- 9

«إِنَّهَا تُرْقِّبُ الْقَلْبَ وَتُدْمِعُ الْعَيْنَ وَتَذَكَّرُ الْآخِرَةُ، فَرُورُوهَا» (٣)

ولذلك يقول القرطبي في ذيل تفسير قوله تعالى: أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ * حَتَّىٰ زُرْتُمُ الْمَقَابِرَ:

«لم يأت في التزيل ذكر المقابر إلّا في هذه السورة. وزيارتها من أعظم الدواء للقلب الفاسق؛ لأنّها تذكّر الموت والآخرة، وذلك

يَحْمَلُ عَلَيْهِ قَصْرُ الْأَمْلَاءِ، وَالْزَّهْدُ فِي الدُّنْيَا، وَتَرْكُ الرُّغْبَةِ فِيهَا» (٤)

ثم يكمل القرطبي كلامه، فقول:

قال العلماء: ينبغي لمن أراد علاج قلبه وانقياده بسلالق الظهر إلى طاعة ربّه، أن يكثر من ذكر هادم الذّات، ومفرق الجماعات، وموتم البنين والبنات، ويواطّب على مشاهدة المحتضرين،

١- مسند أحمد، ج ١، ص ١٤٥؛ مجمع الزوائد، ج ٣، ص ٥٨؛ المصنف، ابن أبي شيبة، ج ٣، ص ٢٢٣؛ مسند أبي يعلى، ج ١، ص ٢٤٠؛ كنز العمال، ج ١٥، ص ٦٥٢.

٢- مسند أحمد، ج ٣، ص ٣٨؛ مستدرك الصحيحين، ج ١، ص ٣٧٥؛ مجمع الروايد، ج ٣، ص ٥٨؛ المعجم الكبير، ج ٢٣، ص ٢٧٨.

^٣- مسند أحمد، ج ٣، ص ٢٣٧؛ مسند روى الصحيحين، ج ١، ص ٣٧٦؛ السنن الكبرى، البهقى، ج ٤، ص ٧٧؛ مسند أبي يعلى، ج ٦.

صص ٣٧٣ و ٣٧٤؛ الجامع الصغير، ج ٢، ص ٢٩٧؛ كنز العمال، ج ١٥، ص ٦٤٦.

^٤- الجامع لأحكام القرآن تفسير القرطبي ، ج ٢٠، ص ١٧٠.

ص: ١٧

وزيارة قبور أموات المسلمين. فهذه ثلاثة أمور، ينبغي لمن قسا قلبه، ولزمه ذنبه، أن يستعين بها على دواء دائه، ويستصرخ بها على فتن الشيطان وأعوانه، فإن انتفع بالإكثار من ذكر الموت، وانجلت به قساوة قلبه، فذاك. وإن عظم عليه، ران قلبه، واستحکمت فيه دواعي الذنب، فإن مشاهدة المحتضرین، وزيارة قبور أموات المسلمين، تبلغ في دفع ذلك ما لا يبلغه الأول؛ لأن ذكر الموت إخبار للقلب بما إليه المصير، وقائم له مقام التخويف والتحذير.

وفي مشاهدة من احتصر، وزيارة قبر من مات من المسلمين معاينه^١ ومشاهدته، فلذلك كان أبلغ من الأول، قال صلی الله عليه وسلم: (ليس الخبر كالمعاينة). رواه ابن عباس.

فأما الاعتبار بحال المحتضرین، فغير ممکن في كل الأوقات، وقد لا يتافق لمن أراد علاج قلبه في ساعة من الساعات. وأماماً زيارة القبور، فوجودها أسرع، والانتفاع بها أليق وأجدر. فينبغي لمن عزم على الزيارة، أن يتأنّب بآدابها، ويحضر قلبه في إتيانها، ولا يكون حظه منها الطواف على الأجداث فقط، فإن هذه حالة تشاركه فيها بهيمة. ونعود بالله من ذلك، بل يقصد بزيارته وجه الله تعالى، وإصلاح فساد قلبه، أو نفع الميت بما يتلو عنده من القرآن والدعاء، ويتجنب المشى على المقابر، والجلوس عليها، ويسلم إذا دخل المقابر، وإذا وصل إلى قبر ميته الذي يعرفه سلم عليه أيضاً، وأتاه من تلقاء وجهه؛ لأنّه في زيارته كمحاطته حياً، ولو خاطبه حياً لكان الأدب استقباله بوجهه، فكذلك ها هنا^(١)

ويمكن تلخيص كلام القرطبي بعدة نقاط:

- أ - أن الطريق إلى علاج قسوة القلب، والوصول إلى مرحلة التسلیم أمام أوصي الله عز وجل يتحقق بـ:
- ١ - تذكر الموت.
- ٢ - رؤية أشخاص يُحترضون.

١- تفسير القرطبي، ج ٢٠، ص ١٧١.

ص: ١٨

٣ - زيارة القبور.

ب - أن زيارة القبور، من بين الطرق الثلاثة الآنفة، أفضل وسيلة لعلاج قسوة القلب والمناعة من الفتن الشيطانية؛ لأن ذكر الموت مع ما يوجبه من الالتفات إلى عاقبة الإنسان، ليس بمستوى رؤية الأشخاص حال الاحتضار، ولكن مشاهدة الأشخاص حال الاحتضار غير ميسرة دائمًا ولكل شخص، فتكون زيارة القبور أفضل وسيلة لذلك؛ لأنها ممكنة دائمًا.

ج - لا بد أن يكون الهدف من زيارة القبور لغرض إصلاح القلوب والإنباء إلى الله تعالى وتذكرة يوم الجزاء، أو من أجل تلاوة القرآن وقراءة الفاتحة والدعاء للموتى.

والكل يعلم أن هدف المؤمنين الشيعة من ذهابهم إلى المقابر ليس سوى جلاء القلوب والتوجه إلى الله تعالى، وتذكرة يوم القيمة والجزاء، وكذلك لتلاوة القرآن وقراءة الفاتحة والدعاء للموتى.

الطاقة الثالثة

وهي مجموعة الروايات التي جاء في ذيلها - بعد قول الرسول: «نهيكم عن زيارة القبور، فزوروها» - أحد عبارتين:

١ - «ولا تقولوا: هجرًا»^(١)

٢ - «واجعلوا زيارتكم لها صلاةً عليهم واستغفاراً لهم»^(٢)

فإن يستفاد من مجموعة هذه الروايات أن النبي الأكرم (ص) وإن كان قد نهى سابقاً عن زيارة القبور، إلا أن ذلك كان لأجل مصلحة يهدفها،

١ - كنز العمال، ج ٥، ص ٨٥٩؛ مسندي أحمد، ج ٣، ص ٢٣٧؛ مستدرك الصحيحين، ج ١، ص ٣٧٦.

٢ - كنز العمال، ج ١٥، ص ٦٥٢ و ٦٥٣؛ المعجم الكبير، ج ٢، ص ٩٤.

ص: ١٩

وإظهاراً لمخالفه المشركين الذين كانوا يقصدون القبور لأجل عبادتها، ويسجدون لها. وبعد أن تطور الفهم والوعي الديني لدى المسلمين، ومستوى معرفتهم بالله تعالى، أجاز لهم زيارة القبور، وذكر لها فوائد عدّة.

ومع غض النظر عن هذا الكلام، يمكن أن نقول أيضاً: إن الحكم الأولي لزيارة القبور كان محظياً في سُنَّة النبِي (ص)، وبعد ذلك قام النبي بنسخ هذا الحكم، وأجاز هذا الأمر، بل ندب إليه.

وفي الحقيقة يعتبر هذا المورد من موارد نسخ السُّنَّة بالسُّنَّة، وكثير من علماء أصول الفقه في المدرسة السُّنَّية يعتبرونه من مصاديق نسخ السُّنَّة بالسُّنَّة [\(١\)](#).

ودلاله هذه الروايات على استحباب زيارة القبور للرجال موضع وفاق بين جميع علماء المسلمين، بل ادعى البعض الإجماع عليه [\(٢\)](#)، ولكنهم اختلفوا في دلالتها على استحباب ذلك بالنسبة للنساء، وسيأتيك تفصيل ذلك.

ثانياً: سيرة النبي الأكرم (ص)

مما لا ريب فيه أن زيارة القبور كانت واحدة من جوانب السيرة النبوية الشريفة، حيث ينقل أهل السُّنَّة في كتبهم الحديثية أن النبي (ص) كان يزور قبر أمّه آمنة ويبكي عنده. فقد نُقل عن أبي هريرة أنّه قال:

١- الفصول في الأصول، الجصاص، ج ٢، ص ٣٤؛ الإحکام، ابن حزم، ج ٤، ص ٤٥٩؛ الأمدی، ج ٣، ص ١٤٦؛ أصول السرخسى، ج ٢، ص ٧٧؛ المستصفى، ج ١، ص ١٠٣؛ المحصول، ج ٣، ص ٣٣١؛ إرشاد الفحول، ج ١، ص ٢٩٣؛ المعتمد، ج ١، ص ٣٩٠؛ روضة الناظر، ص ٨٨.

٢- المجموع، النوى، ج ٥، ص ٣١٠؛ الإقناع، ج ١، ص ١٩٢؛ مغني المحتاج، ج ١، ص ٣٦٥؛ الشرح الكبير، ج ٢، ص ٤٢٧.

ص: ٢٠

«زار النبي (ص) قبر أمّه فبكى و بكى مَنْ حوله، فقال رسول الله (ص) استأذنت ربّي في أن أستغفر لها، فلم يؤذن لي، واستأذنته في أن أزور قبرها، فأذن لي. فزوروا القبور فإنّها تذكّر الموت»^(١).

وهناك روايات كثيرة منقوله حول زيارة النبي الأكرم (ص) للبعير:

فعن عائشة أنّها قالت: «فقدت رسول الله [ص] فاتّبعته، فأتى البعير، فقال: السلام عليكم دار قوم مؤمنين»^(٢)

وكذلك نقل عن عائشة أنّها قالت: «كان رسول الله [ص] كلّما كان ليتها من رسول الله [ص] يخرج من آخر الليل إلى البعير، فيقول: السلام عليكم دار قوم مؤمنين، أتاكم ما توعدون غداً مؤجلون، وإنّا - إن شاء الله - بكم لاحقون، اللّهم اغفر لأهل بقى العرق»^(٣)
وروى عن بشير بن الخصاصي قال: أتيت النبي [ص] فلحقته بالبعير فسمعته يقول: السلام على أهل الديار من المؤمنين^(٤)

وفي رواية أخرى نقل:

«أنّ رسول الله [ص] خرج في جوف الليل يدعو بالبعير ومعه أبو رافع، فدعا بما شاء الله...»^(٥)

وعن أبي مويهـة مولـي رسول الله (ص) قال:

«طرقـى النـبي [ص] ذات لـيلة فقال: أبو مـويهـة انـطلق؛ فإـنـى قد أـمـرـتـ أـنـ أـسـتـغـفـرـ لـأـهـلـ هـذـاـ»

١- مسند أحمد، ج ٢، ص ٤٤١؛ صحيح مسلم، ج ٣، ص ٦٥؛ سنن ابن ماجة، ج ١، ص ٥٠١؛ سنن أبي داود السجستانـيـ، ج ٩، ص ٨٧؛
سنن النـسـائـيـ، ج ٤، ص ٩؛ مستدرـكـ الصـحـيـحـيـنـ، ج ١، ص ٢٧٥؛ السنـنـ الـكـبـرـيـ، الـبـيـهـقـيـ، ج ٤، صـصـ ٧٠ و ٧٤؛ مـسـنـدـ أـبـيـ يـعـلـىـ، ج ١،
ص ٢٤٠.

٢- مـسـنـدـ أـبـيـ يـعـلـىـ، ج ٨، ص ٦٩.

٣- صحيح مسلم، ج ٣، ص ٦٣؛ السنـنـ الـكـبـرـيـ، الـبـيـهـقـيـ، ج ٤، ص ٢٤٩؛ السنـنـ الـكـبـرـيـ، النـسـائـيـ، ج ١، ص ٦٥٦؛ مـسـنـدـ أـبـيـ
يعـلـىـ، ج ٨، ص ١٩٩؛ صحيح ابن حـبـانـ، ج ٧، ص ٤٤٤؛ رـياـضـ الصـالـحـيـنـ، ص ٣٠٨؛ إـرـوـاءـ الغـلـيلـ، ج ٣، ص ٢١٣.

٤- المعـجمـ الـكـبـرـيـ، ج ٢٢، ص ٣٤٧.

٥- المـصـدـرـ نـفـسـهـ، ج ١، ص ٣٢٢.

ص: ٢١

البيع، فانطلقت - أو قال: فانطلقتنا -. فلما تو سط البيع، استغفر لأهل المقابر»^(١)
وينقل ابن أبي الحميد عن الواقدي قوله: «وكان رسول الله (ص) يزور قتلى أحد في كل حول، وإذا لقوه بالشعب رفع صوته يقول:
«السلام عليكم بما صبرتم، فنعم عقبى الدار»^(٢)
فكلا هذه الروايات تدل على أن زيارة القبور والدعاء عندها للموتى كان من سنة وسيرة رسول الله (ص).

ثالثاً: سيرة المتشرعاً

مما لا شك فيه أن أمة المسلمين كانوا دائمًا مواطين على زيارة القبور، وكانوا يدعون للموتى، ولم ينهم أحد عن هذا العمل.
يقول أبو بكر الكاشاني، بعد أن يستدل على جواز زيارة القبور بقول الرسول (ص): «نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها»:
«ولعمل الأمة من لدن زمان الرسول (ص) إلى يومنا هذا»^(٣)

حكم زيارة النساء للقبور

اشاره

توجد أربعة أقوال في مسألة زيارة النساء للقبور، وهي كالتالي:

القول الأول: تحريم زيارة النساء للقبور

اشاره

يعتبر ابن تيمية أول شخص يحرّم زيارة النساء للقبور بشكل مطلق، ودليله على حرمة ذلك قول الرسول (ص):
«لعن الله زوارات القبور» ،

١- المعجم الكبير، ج ٢٢، ص ٣٤٦.

٢- شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، ج ١٥، ص ٤٠.

٣- بدائع الصنائع، ج ١، ص ٣٢٠.

ص: ٢٢

وحاصل استدلاله في كتابي (جامع الفتاوى) و (الفتاوى الكبرى) هو:

أن هناك روایتين نقلتا عن النبي الأكرم (ص) متعارضتين في ظهورهما، هما:

١ - (لعن الله زوارات القبور).

٢ - (نهيتكم عن زيارة القبور، فزوروها؛ فإنها تذكرة الآخرة).

ولعل قائلاً يقول: إن النهي عن ذلك في الرواية الأولى منسوخ بالثانية، كما قال ذلك أهل القول الآخر.

فيجب: بأن هذا ليس صحيحاً، وذلك:

أولاً: لأن قوله (ص): «كنت نهيتكم عن زيارة القبور، فزوروها» هذا خطاب للرجال دون النساء، فإن اللفظ لفظ مذكر، وهو مختص بالذكور.

ثانياً: إننا على فرض التسليم بأن اللفظ كان عاماً ويشمل النساء أيضاً، سنكون أمام روایتين، إحداهما عامية، وهي: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور، فزوروها» تشمل النساء في خطابها، ورواية خاصة بالنساء تحريم عليهن زيارة القبور، وهي «لعن الله زوارات القبور»، وفي هذه الحالة لا يخرج الأمر عن ثلات احتمالات:

أ - أن نعلم بأن الرواية الثانية الخاصة بالنساء صدرت بعد الرواية الأولى العامة، وفي هذه الحالة تكون الرواية الثانية الخاصة مخصصة لعموم الرواية الأولى، ومحرمة لزيارة القبور من قبل النساء.

ب - أن نعلم بأن الرواية العامة صدرت بعد الرواية الخاصة بالنساء، ولما كان الأصوليون يذهبون إلى عدم نسخ الخاص بالعام، تبقى حرمة زيارة النساء للقبور ثابتة.

ص: ٢٣

ج - أن لا نعلم الرواية المعتقدة من الروايتين، وأيًّا منهما المتأخرة، وهنا يقدُّم عامة الأصوليين الخاصَّ على العام، وحينئذٍ تبقى رواية تحرير زيارة النساء للقبور على دلالتها^(١)

مناقشة استدلال ابن تيمية

المناقشة الأولى

إنَّ ادعاء اختصاص رواية: «نهيتم عن زيارة القبور، فزوروها» بالرجال، بسبب ضمائر التذكير الواردة فيها، قولٌ بلا معرفةٍ أو دليل؛ وذلك:

أولاً - أنَّ كثيراً من الخطابات في الآيات القرآنية والروايات جاءت بصيغة الجمع المذكر، ولو كان مجرد التذكير دليلاً على أنَّ المراد خصوص الذكور منها، فلازم ذلك أن تكون كثير من خطابات القرآن والروايات غير شاملة للنساء، مثل: يا أَئِنَّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كَتَبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ^(٢)، وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَأَتُوا الزَّكَاءَ^(٣)، وَالْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيَّابُ^(٤) وممَّا لا شكَّ فيه عدم اختصاص هذه الخطابات بالرجال وحدهم.

ثانياً - جاء في الفاظ الرواية الثانية المذكورة ثلاثة مقاطع^(٥)، هي:

- ١

«نهيتم عن زيارة القبور، فزوروها؛ لأنَّها تذكَّر الآخرة» .

- ١- مجموع الفتاوى، ج ٢٤، ص ٣٦٠؛ الفتاوى الكبرى، ج ٣، ص ٤٢.
- ٢- البقرة: ١٨٣.
- ٣- المصدر نفسه: ٤٣.
- ٤- المائدَة: ٥.
- ٥- هذه الرواية رويت بعدَّ الفاظ لكنَّها تتضمَّن نفس المعنى، ولم أعرِّ بمقدار تبعي على المقاطع الثلاثة مجتمعةً في رواية واحدة، لكنَّ ذلك لا يؤثُّ في الاستدلال مادامت النصوص كلَّها مرويَّة باختلاف يسير. [المترجم]

ص: ٢٤

٢ - «ونهيتكم عن لحوم الأضاحى بعد ثلات، فكلوا وأمسكوا ما شئتم» .

٣ - «ونهيتكم عن الأشربة فى الأوุية، فاشربوا فى أى وعاء شئتم، ولا تشربوا مسکراً» .

ويذكر ابن تيمية بأن عبارة (نهيتكم) خطاب مذكرة يختص بالذكور، وكذلك كلمة (فزوروها) اشتغلت على واو الجماعة للمذكر، وهى تختص بالذكور. فيقول: حتى وإن قلنا: إن الخطاب فى الرواية عام وشامل للرجال والنساء، ولكن بعد مجىء هذه الرواية الخاصة بالنساء يكون حكم زيارة النساء للقبور قد نُسخ بها، وبقيت حرمة زيارة النساء للقبور ثابتة.

وحيث يكون على ابن تيمية أن يتبع استدلاله وفهمه للرواية فى المقاطع الأخرى من الرواية على هذا النحو، أى: عليه أن يقول: إنَّ كلمة (نهيتكم، فكلوا، فأمسكوا) فى المقطع الثانى ألفاظ مذكورة تختص بالرجال أيضاً، وببقى تحريم ما بعد ثلاثة أيام على النساء قائماً! وكذلك الحال فى المقطع الثالث من هذه الرواية.

وبناءً على كلامه، عليه أن يُبقي على حرمة شرب الأشربة المباحة بالأوุية بالنسبة للنساء بخصوصهن، ولا يجوز لهن الشرب إلا بالمدبوغ منها.

ولا نجد أى فقيه من فقهاء الإسلام أفتى بمثل ذلك.

ثالثاً - يوجد فى الرواية الثانية التى ذكرها ابن تيمية عبارة «لأنها تذكركم الآخرة» ، لأنَّ من فوائد زيارة القبور تذكر الآخرة والموت، فالنبي الأكرم (ص) جوز زيارة القبور لكل من تذكره بالأخرة، وهنا

ص: ٢٥

لا يوجد فرق بين أن يكون رجلاً أو امرأة، وبحسب التعبير الأصولي: أن علة الجواز عامة تشمل النساء. ومن خلال ذلك نستنتج: أن رواية (نهيكم عن زيارة القبور، فزوروها) عامة وتشمل النساء أيضاً.

المناقشة الثانية

اشاره

من خلال الأخذ بعين الاعتبار المناقشة السابقة نستطيع استخلاص ثلاثة أحكام من الروايتين:

- ١ - نهى الرجال والنساء عن زيارة القبور في صدر الإسلام، ويستفاد هذا الحكم من عبارة «نهيكم عن زيارة القبور» .
- ٢ - نهى النساء عن زيارة القبور، ويستفاد ذلك من عدّة روايات من قبيل: «لعن الله زوارات القبور» .
- ٣ - أمر الرجال والنساء، على حد سواء، بزيارة القبور، بعد نهيهم سابقاً عن ذلك، ويستفاد هذا الحكم من عبارة «فزوروها» .

وهنا يمكن طرح احتمالين:

الاحتمال الأول

أن تكون الرواية الأولى «لعن الله زوارات القبور» صدرت قبل الرواية الثانية (فزوروها) ، وحينئذ تكون الرواية الأولى «لعن الله زوارات القبور» مؤكدة لحكم المنع عن زيارة القبور الصادر في صدر الإسلام، فجاءت هذه الرواية لتأكيده بحق النساء، فكان النبي (ص) قد قال: (يحرم على الجميع زيارة القبور، وبالخصوص النساء) . وحينئذ يكون لدينا (حكم عام) في صدر الإسلام، يحرّم على الجميع زيارة القبور، وتتأكد هذه الحرمة بالنسبة للمرأة، ثم صدر (حكم عام) بجواز زيارة الرجال

ص: ٢٦

والنساء للقبور على حِد سواء. وفي هذه الحال يكون الحكم الثاني ناسخاً للحكم الأول، كما هو متفق عليه بين علماء أصول الفقه. وهذا ما أيدَهُ أَيضاً كثير من علماء أهل السنة، فنرى الترمذى يقول: «وقد رأى بعض أهل العلم أنَّ هذا كان قبل أن يرَّخص النبي [ص] في زيارة القبور، فلما رَّخص، دخل في رُّخصته الرجال والنساء»^(١)

وأَيَّدَ كُلَّ من محمد بن إسماعيل الكحلانى والمباركفورى، كلام الترمذى بأمررين:

- ١ - تعليم النبي (ص) عائشة كيفية الزيارة.
 - ٢ - زيارة فاطمة (عليها السلام) لقبر حمزة عدّة مرات^(٢)
- وستتكلّم عن هذين الأمرين فيما يأتي من البحث.

الاحتمال الثاني

أن تكون روایة: «لعن الله زوارات القبور» متأخرة في صدورها عن روایة «فزو روها»، ويلزم من ذلك، أن يكون الحكم العام المأمور به في صدر الإسلام (حرمة زيارة القبور على الرجال والنساء) قد نسخ مرتين؛ مرّة بروایة (فزو روها) الدالة على الإباحة، وأخرى بروایة «لعن الله زوارات القبور» الدالة على حرمة زيارة النساء للقبور. وتصدور مثل هذا الأمر غير لائق بساحة المشرع الحكيم.

المناقشة الثالثة

على فرض قبول التعارض بين الروایتين، الأولى والثانية، فلا بد حينئذ أن يصار إلى الجمع بينهما كما فعل القرطبي، والقاري،

١- سنن الترمذى، ج ٢، ص ٢٥٩.

٢- سبل السلام، ج ٢، ص ١١٤؛ تحفة الأحوذى ج ٤، ص ١٣٧.

ص: ٢٧

والشوكاني وآخرون.

يقول الشوكاني في كتابه (نيل الأوطار) بعد نقله لكلام القرطبي:

«اللعن المذكور في الحديث إنما هو للمكثرات من الزيارة؛ لما تقتضيه الصيغة من المبالغة. ولعل السبب ما يفضي إليه ذلك من تضييع حق الزوج والتبرّج، وما ينشأ من الصياح ونحو ذلك. وقد يقال: إذا أمن جميع ذلك، فلا مانع من الإذن لهم؛ لأن تذكر الموت يحتاج إليه الرجال والنساء»^(١)

ثم يعقب على كلامه بقوله:

«وهذا الكلام هو الذي ينبغي اعتماده في الجمع بين أحاديث الباب المتعارضة في الظاهر»^(٢)
وهكذا المباركفوري في كتابه (تحفة الأحوذى) بعد نقله لكلام القرطبي يقول: «وقد تقدم قول القرطبي، أن اللعن في حديث الباب للمكثرات من الزيارة، وهذا هو الظاهر، والله تعالى أعلم»^(٣)

المناقشة الرابعة

أن حديث «لعن الله زوارات القبور» أو «لعن رسول الله زوارات القبور» مروي بثلاثة طرق:

الطريق الأول: أبو عوانة عن عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة^(٤)

١- نيل الأوطار، الشوكاني، ج ٤، ص ١٦٦.

٢- المصدر نفسه.

٣- تحفة الأحوذى، المباركفوري، ج ٤، ص ١٣٧.

٤- مسند أحمد بن حنبل، ج ٢، ص ٣٣٧؛ سنن الترمذى، ج ٢، ص ٢٥٩؛ السنن الكبرى، البهقى، ج ٤، ص ٧٨؛ سنن ابن ماجة، ج ١،

ص ٥٠٢.

ص: ٢٨

الطريق الثاني: سفيان بن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن عبد الرحمن بن بهمان عن عبد الرحمن بن حسان بن ثابت عن أبيه^(١)

الطريق الثالث: عبد الوارث بن سعيد عن محمد بن جحادة عن أبي صالح عن ابن عباس^(٢)

أما الطريق الأول، فقيه عمر بن أبي سلمة، وقد ضعف من قبل علماء الرجال. يقول ابن حجر في كتاب (تهذيب التهذيب) حول عمر بن أبي سلمة:

«قال ابن سعد: كان كثير الحديث وليس يحتاج بحديثه. وقال ابن المديني عن يحيى بن سعيد: كان شعبة يضعف عمر بن أبي سلمة. وقال أبو قدامة: قلت لابن مهدي: إن شعبة أدركه ولم يحمل عنه، وقال: أحاديثه واهية.

وقال ابن أبي خيثمة: سألت أبي عنه، فقال: صالح، إن شاء الله. وكان يحيى بن سعيد يختار محمد بن عمرو عليه، وقال أحمد: لم يسمع شعبة منه شيئاً. وقال ابن المديني: تركه شعبة وليس بذلك.

وقال ابن معين: ليس به بأس، وفي رواية: ضعيف الحديث.

وقال أبو حاتم: هو عندي صالح صدوق في الأصل، ليس بذلك القوى يكتب حديثه ولا يحتاج به، يخالف في بعض الشيء.

وقال العجلاني: لا بأس به. وقال الجوزياني: ليس بقوى في الحديث. وقال النسائي: ليس بالقوى. وقال ابن خزيمة: لا يحتاج بحديثه^(٣)

١- مستدرك الصحيحين، ج ١، ص ٣٧٤؛ مسند أحمد، ج ٣، ص ٤٤٢ و ٤٤٣؛ سنن ابن ماجة، ج ١، ص ٥٠٢؛ السنن الكبرى، البهقى، ج ٤، ص ٧٨؛ المعجم الكبير، ج ٤، ص ٤٢.

٢- سنن ابن ماجة، ج ١، ص ٥٠٢.

٣- تهذيب التهذيب، ج ٧، ص ٤٠١. وكذلك: الجرح والتعديل، ج ١، ص ١٤٦؛ العلل، أحمد بن حنبل، ج ١، ص ٣١٩؛ ج ٣، ص ١٨٧؛ معرفة الثقات، العجلاني، ج ٢، ص ١٦٨.

ص: ٢٩

نلاحظ من خلال الكلام المتقدم أنَّ (عمر بن أبي سلمة) وُصف بعدهُ أوصاف وألقاب، مثل: (وليس يتحجَّ بحديثه)، (كان شعبَةً يضعِّف عمر بن أبي سلمة)، (أحاديثه واهيَّة)، (وفي روايَة: ضعيف الحديث)، (ليس بذاك القوى، يكتب حديثه ولا يتحجَّ به)، (ليس بقوى في الحديث). فمع اتّصافه بمثل هذه الصفات، يكون حديثه ساقطاً عن الاعتبار.

أمّا الطريق الثاني، ففيه (عبد الرحمن بن بهمان) وقد سُئل عنه على بن المديني، فقال: (لا يعرف هذا) [\(١\)](#)

أمّا الطريق الثالث، ففيه (أبو صالح)، واسمه باذام أو باذام، ولم يوثقه غير العجل [\(٢\)](#)، أمّا الآخرون فينمضعُّ له أو مهمَّل.

يقول أحمد بن حنبل: «كان عبد الرحمن بن مهدي ترك حديث أبي صالح باذام» [\(٣\)](#)

ويقول ابن عدَى عنه: «وباذام هذا عامِيَّة ما يرويه تفاسير، وما أقل ما له من المسند، وهو يروى عن علَى وابن عباس، وروى عنه ابن أبي خالد عن أبي صالح هذا تفسيراً كثيراً قد زخرف في ذلك التفسير ما لم يتبعه أهل التفسير عليه، ولم أعلم أحداً من المتقدَّمين رضيه» [\(٤\)](#)

وقال زكريا بن أبي زائد: «كان الشعبي يمرُّ بأبي صالح فیأخذ بإذنه فيهزُّها ويقول: ويلك! تفسِّر القرآن وأنت لا تحفظ القرآن؟!» [\(٥\)](#)

١- تاريخ مدينة دمشق، ج ٣٤، ص ٢٨٩.

٢- معرفة الثقات، ج ٢، ص ٤٠٨.

٣- العلل، ج ٢، ص ٥٠٢.

٤- الكامل، ابن عدَى، ج ٢، ص ٧١.

٥- تهذيب التهذيب، ج ١، ص ٣٦٥؛ ضعفاء العقيلي، ج ١، ص ١٦٥.

ص: ٣٠

وقال أبو حاتم: «يكتب حدّيده ولا يحتاج به»^(١)

وقال النسائي عنه: «ضعيف»^(٢)

وقال العقيلي: «عن مغيرة أَنَّه كَانَ يَقُولُ: إِنَّمَا كَانَ أَبُو صَالِحَ صَاحِبَ الْكَلْبِي يَعْلَمُ الصَّبِيَانَ». قال: ويضعف تفسيره»^(٣)

وقد «قال الجوزقاني: إِنَّه متروك»^(٤)

ونقل ابن الجوزي عن الأزردي أَنَّه قال: كَذَابٌ^(٥)

ويقول ابن حبان عنه: «يحدث عن ابن عباس ولم يسمع منه»^(٦)

وعلى هذا، حتّى لو سلّمنا دلالة الحديث على الحرمة، يكون السند مخدوشًا جدًّا.

ولم يحرّم ابن تيمية وحده زيارة النساء للقبور، بل ابن باز أيضًا حرّمها هو الآخر على النساء، وعدّها من الكبائر، فيقول: «أَمَّا زِيَارَةُ الْمَرْأَةِ لِلْقَبُورِ فَهِيَ مَحْرَمَةٌ، بَلْ مِنْ كَبَائِرِ الذَّنْوَبِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ [ص] لَعَنِ زَائِرَاتِ الْقَبُورِ، وَالْمُتَّخِذِينَ عَلَيْهَا الْمَسَاجِدِ وَالسَّرَّاجِ»^(٧)

ومن خلال ما قدّمناه من جواب على كلام ابن تيمية يتضح خواء كلام ابن باز، ومدى افتقاره كلامه للدليل، ولا حاجة لتكرار الرد عليه أيضًا، خصوصًا وأنّ ابن باز استدلّ بالرواية التي في سنته (أبو صالح) وهي غير قابلة للاستدلال كما مرّ علينا.

١- تهذيب التهذيب، ج ١، ص ٣٦٥.

٢- كتاب الضعفاء والمتروكين، النسائي، ص ١٥٨.

٣- ضعفاء العقيلي، العقيلي، ج ١، ص ١٦٦.

٤- تهذيب التهذيب، ج ١، ص ٣٦٥.

٥- المصدر نفسه؛ الموضوعات، ابن الجوزي، ج ١، ص ٣٧٣.

٦- كتاب المجرورين، ابن حبان، ج ١، ص ١٨٥.

٧- فتاوى مهمة، ج ١، صص ٧٢ و ١٤٩١٥٠.

القول الثاني: كراهة زيارة النساء للقبور

اشارة

ذهب كثير من فقهاء المدرسة السنية إلى كراهة زيارة النساء للقبور^(١)، وكان اعتمادهم على أحد الدليلين التاليين:

الأول: حديث: «لعن الله زوارات القبور»، حيث استفادوا منه الكراهة؛ لأنّ الرواية تحتمل أكثر من وجه، ودلالة الحديث دائرة بين الحرمة والجواز، فتحمل على الكراهة.

الثاني: بسبب قلة صبر النساء وضعف قدرتهن في تحمل المصائب، فكره لهنّ الذهاب إلى زيارة القبور.

مناقشة القول الثاني

لا يمكننا قبول هذا الرأي أيضاً؛ فهو يفتقر إلى الدليل المتيقن، وما اعتمد عليه من دليل مردود وغير صحيح.

أما بالنسبة للدليل الأول، الذي ذكره أصحاب هذا الرأي، فقد أجبنا عليه في جوابنا ومناقشتنا للقول الأول.

وبالنسبة للدليل الثاني، الذي اعتمد عليه أصحاب هذا الرأي، كذلك غير دالٌ على المدعى؛ لأنّه أخصّ منه، فالمدعى أنّ زيارة القبور في كلّ مكان وزمانٍ مكروهٌ، أما الدليل فيتناول خصوص النساء الجزوئيات القليل صبرهنّ في المصائب وعند زيارتهنّ القبور، وهذا الدليل - لو سلمنا كراهة قلة الصبر على المصيبة - إنما يدل على الكراهة حين تكون المرأة قليلة الصبر، ويكثر عويلها وجزعها عند زيارة القبور.

١- فتح العزيز، ج ٥، ص ٢٤٨؛ الإقاع، ج ١، ص ١٩٢؛ مغني المحتاج، ج ١، ص ٣٦٥؛ المغني، ج ٢، ص ٤٣٠؛ كشف القناع، ج ٢، ص ١٧٤؛ الكافي في فقه ابن حنبل، ج ١، ص ٢٧٥.

القول الثالث: جواز زيارة القبور

استدلّ لهذا الرأى بعده أدلة، وكما يلى:

الدليل الأول: لا يوجد دليل على حرمة أو كراهة زيارة القبور، بل قد روى عن النبي الكريم (ص) أنه قال: «قد كنت نهيتكم عن زيارة القبور، فزوروها» ، فيدل هذا الحديث على أن المسلمين، رجالاً ونساءً، كانوا منهيين عن زيارة القبور في صدر الإسلام، ثم أبى لهم ذلك.

وأمّا روایة «لعن الله زوارات القبور» ، فهى سابقة لهذه الروایة التي أجازت زيارة القبور، يقول الترمذى فى هذا الصدد: «وقد رأى بعض أهل العلم أنّ هذا كان قبل أن يرخص النبي [ص] فى زيارة القبور، فلما رخص، دخل فى رخصته الرجال والنساء»^(١) ناهيك عن أنّ حديث «لعن الله زوارات القبور» ضعيف دلالة وسندًا.

الدليل الثاني: تعليم النبي (ص) لزوجته عائشة كيفية زيارة القبور. ففى روایة عنها تروى فيها ما قاله النبي (ص) لها: «إنّ ربّك يأمرك أن تأتى أهل القيع، فتستغفرى لهم، قالت، قلت: كيف أقول لهم يا رسول الله؟ قال: قولى: السلام على أهل الديار من المؤمنين والمسلمين، ويرحم الله المستقدمين منا والمستأخرين، وإنّا إن شاء الله بكم للاحقون»^(٢). فهذه الروایة فيها دلالة واضحة على جواز زيارة النساء للقبور.

الدليل الثالث: ذهاب عائشة لزيارة قبر أخيها عبد الرحمن بن أبي بكر.

١- سنن الترمذى، ج ٢، ص ٢٩٥.

٢- صحيح مسلم، ج ٣، ص ٦٤؛ مسنّد أحمد بن حنبل، ج ٦، ص ٢٢١؛ سنن النسائي، ج ٤، ص ٩٣؛ السنن الكبرى البهقى ، ج ٣، ص ٧٩؛ المصنف، الصناعى، ج ٣، ص ٥٧٦؛ السنن الكبرى النسائي ، ج ١، ص ٦٥٦؛ صحيح ابن حبان، ج ١٦، ص ٤٦.

ص: ٣٣

يقول عبدالله بن أبي مليكة: «إن عائشة أقبلت ذات يوم من المقابر، فقلت لها: يا أم المؤمنين، من أين أقبلت؟ قالت: من قبر أخي عبدالرحمن بن أبي بكر، فقلت لها: أليس كان رسول الله [ص] نهى عن زيارة القبور؟! قالت: نعم، كان نهى ثم أمر بزيارتها» [\(١\)](#)
ويقول السيد سابق في كتاب (فقه السنة): «رخص مالك وبعض الأحناف ورواية عن أحمد وأكثر العلماء، في زيارة النساء للقبور؛ لحديث عائشة: كيف أقول...» [\(٢\)](#)

ونقل ابن عبد البر في كتاب (التمهيد) قول أحمد بن حنبل بالجواز مستشهاداً بهذه الواقعة، فجاء فيه: «... وسمعت أبا عبدالله، يعني أحمد بن حنبل، يسأل عن المرأة تزور القبر، فقال: أرجو - إن شاء الله - أن لا يكون به باس؛ عائشة زارت قبر أخيها» [\(٣\)](#)
وكذلك اعتبر محمد بن إسماعيل الكحلاوي رواية عبد الله بن أبي مليكة دليلاً على جواز زيارة القبور. [\(٤\)](#)
الدليل الرابع: ذهاب السيدة فاطمة الزهراء (عليها السلام) لزيارة قبر حمزة وشهداء أحد كل جمعة. ففي الرواية التي يرويها الإمام السجاد (ع) عن أبيه الحسين (ع) يقول: «إن فاطمة بنت النبي [ص] كانت تزور قبر عمّها حمزة كل جمعة، فتصلّى وتبكي عنده» [\(٥\)](#)

- ١- مستدرك الصحيحين، ج ١، ص ٣٧٦؛ السنن الكبرى، البهقى، ج ٤، ص ٧٨؛ أحكام الجنائز، الألبانى، ص ١٨١؛ مسنّد أبي يعلى، ج ٨ .٢٨٤.
- ٢- فقه السنة، السيد سابق، ج ١، ص ٥٦٦.
- ٣- التمهيد، ابن عبد البر، ج ٣، ص ٢٣٤.
- ٤- سبل السلام، ج ٢، ص ١١٥.
- ٥- مستدرك الصحيحين، ج ١، ص ٣٧٧؛ ج ٣، ص ٢٨؛ السنن الكبرى البهقى ، ج ٤، ص ٧٨؛ أحكام الجنائز، الألبانى، ص ١٨٣.

ص: ٣٤

وастدل الطحطاوى فى (حاشية مراقى الفلاح) على جواز زيارة القبور بهذه الرواية^(١)

والبعض - كمحميد بن إسماعيل الكحلانى - حين أراد تضعيف هذه الرواية قال: «قلت: وهو حديث مرسل؛ فإنَّ على بن الحسين لم يدرك فاطمة بنت محمد [ص]»^(٢)

والعجب أن يصدر هذا الكلام من مثله؛ وذلك لأنَّ كتاب (المستدرك) و (السنن الكبرى) يذكر في سند الرواية: «على بن الحسين عن أبيه» ، فالرواية مرويَّة عن الإمام الحسين (ع) . ولكن هذا ناشئ من عدم الدقة والتريث.

الدليل الخامس: عدم نهي النبي (ص) المرأة التي وجدها تبكي عند أحد القبور عن زيارة القبور، وحثَّها على الصبر. فيستفاد من ذلك جواز زيارة القبور للنساء.

فقد روى عن أنس بن مالك قوله: «مرَّ النبي [ص] بامرأة تبكي عند قبر، فقال: اتقى الله واصبرى. قالت: إليك عنِّي؟ فإنَّك لم تُصب بمصيبةٍ. ولم تعرفه! فقيل لها: إنه النبي [ص]، فأتت بباب النبي [ص] فلم تجد عنده بُوابين، فقالت: لم أعرفك. فقال: إنما الصبر عند الصدمة الأولى»^(٣)

ويقول العينى تعليقاً على هذه الرواية:
«وفي: جواز زيارة القبور مطلقاً، سواء كان الزائر رجلاً أو امرأة»^(٤)

١- حاشية مراقى الفلاح، ج ٢، ص ٦١٩.

٢- سبل السلام، ج ٢، ص ١١٥.

٣- صحيح البخارى، ج ٢، ص ٧٩؛ السنن الكبرى، البيهقى، ج ٤، ص ٧٨.

٤- عمدة القارى، العينى، ج ٨، ص ٦٨.

ص: ٣٥

وكذلك اعتبر الألباني هذه الرواية دليلاً على جواز زيارة القبور، سواء كان الزائر رجلاً أو امرأة^(١)

القول الرابع: استحباب زيارة القبور

القول الرابع هو القول باستحباب زيارة المرأة للقبور، فإننا من خلال متابعة الروايات والتدقيق في مدليلها نجدها لا توصلنا إلى جواز زيارة القبور وحسب، بل تثبت لنا استحباب ذلك؛ وذلك:

أولاً: أن التعبير المذكور في النبوى (فزوروها)، في حديث:

«نهيتم عن زيارة القبور، فزوروها»، ولو وجود قرائن متعددة، بالإضافة إلى إجماع الفقهاء على عدم وجوب الزيارة^(٢)، يحمل الأمر في الرواية على الاستحباب، فتكون الرواية دالة على استحباب زيارة القبور لكل مسلم.

ثانياً: التعليل الوارد في الروايات للأمر بزيارة القبور، من قبيل: (إنها تذكركم الآخرة)، (إنها تذكر الموت)، (إن فيها عبرة)، (إنها تردد في الدنيا)، فإنه يفهم منه، ومن مجىء الأمر بالشيء بعد النهي عنه، استحباب زيارة القبور.

ثالثاً: الأمر الوارد في رواية عائشة: «إن ربكم يأمركم أن تأتى أهل البقع...». أيضاً يحمل هذا الأمر في الخطاب الإلهي بزيارة قبور البقع على الاستحباب.

رابعاً: ما روى عن النبي الكريم (ص)، مثل:

١- أحكام الجنائز، ص ١٨٤.

٢- انفرد ابن حزم في كتاب المحلّي بقوله بوجوب زيارة القبور لمرة واحدة، انظر: ج ٥، ص ١٦٠.

ص: ٣٦

- «من زار قبر أبيه أو أحدهما، في كل جمعة مرت، غفر الله له وكتب بِرًا»^(١)

- «من زار قبر والديه أو أحدهما، في كل جمعة، فقرأ عندهما يس، غفر الله له بعدد كل حرف منها»^(٢)

- «من زار قبر والديه أو أحدهما احتساباً، كان كعدل حجّة مبروّرة، ومن كان زواراً لهم، زارت الملائكة قبره»^(٣).

هذه الروايات مجتمعة، وإن واجه بعضها خدشة في السنن، ولكن بمعونه قاعدة (التسامح في أدلة السنن)، يمكننا ترقية دلالتها إلى حد القول باستحباب زيارة القبور، للرجال والنساء.

وعلى هذا، نستنتج أن زيارة النساء للقبور، ليس فقط غير محظوظ أو مكرروه، بل مستحب شرعاً.

وهذا ما صرّح به كل من الشربلي والألباني، حيث لم يفرقوا في استحباب زيارة القبور بين النساء والرجال^(٤).

زيارة قبر النبي الأكرم (ص)

اشاره

من الأفضل قبل الدخول ببحث جواز أو استحباب زيارة قبر النبي (ص)، أن نطلع على رأى ابن تيمية، ونتعرّف على أدله في ذلك:

رأى ابن تيمية في زيارة قبور الأنبياء

اشاره

يحاول البعض تبرئة ابن تيمية من فتواه بحرمة زيارة قبر النبي

١- الجامع الصغير، ج ٢، ص ٦٠٦. وانظر أيضاً: مجمع الزوائد، الهيثمي، ج ٣، ص ٥٩؛ المعجم الصغير، ج ٢، ص ٦٩؛ كنز العمال، ج ٦، ص ٤٦٨؛ الدر المنشور، ج ٤، ص ١٧٤.

٢- كنز العمال، ج ١٦، ص ٤٧٩؛ الدر المنشور، ج ٥، ص ٢٥٧.

٣- كنز العمال، ج ١٦، ص ٤٧٩.

٤- مراقي الفلاح، ج ١، ص ٢٣٣؛ أحكام الجنائز، ج ١، ص ١٨٠.

ص: ٣٧

الكريم (ص) ، ومن هنا، يكون من اللازم علينا أن نتابع كلمات ابن تيمية في هذا الصدد، وكذلك كلمات بعض علماء أهل السنة فيما يتعلق باعتقاد ابن تيمية، حول زيارة قبر النبي الأكرم (ص) وسائر الأنبياء (عليهم السلام) ؛ لكن تتبّع عقائده الخاطئة للجميع. يقول في كتاب (مجموع الفتاوى) ، في معرض الإجابة على سؤال حول زيارة قبر النبي الكريم (ص) :

«وأمّا الزيارة البدعية، فمن جنس زيارة اليهود والنصارى وأهل البدع الذين يَتَخَذُونَ قبور الأنبياء والصالحين مساجد... فالزيارة البدعية مثل: قصد قبر بعض الأنبياء والصالحين للصلوة عنده، أو الدعاء عنده، أو به، أو طلب الحوائج منه، أو من الله تعالى عند قبره، أو الاستغاثة به، أو الإقسام على الله تعالى به، ونحو ذلك، هو من البدع التي لم يفعلها أحدٌ من الصحابة ولا التابعين لهم بإحسانٍ،

ولاسن ذلك رسول الله، ولا أحد من خلفائه الراشدين، بل قد نهى عن ذلك أئمّة المسلمين الكبار»^(١)

فيصرّح ابن تيمية في هذه العبارة أنّ قصد السفر لزيارة قبور الأنبياء والصالحين من البدعة وهو محظوظ، ولذا حرم زيارة لهم. ويقول في مكان آخر:

«فمن قصد قبور الأنبياء والصالحين لأجل الصلاة والدعاء عندها فقد قصد نفس المحرّم الذي سدّ الله ورسوله ذريته»^(٢)

١- مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ج ٢٤، ص ٣٣٤.

٢- المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٣٧.

ص: ٣٨

«الأحاديث المرويّة في زيارة قبره كلّها ضعيفة، بل كذب»^(١)

وكذلك من أقواله:

«بل نفس السفر لزيارة قبر من القبور، قبر نبّي أو غيره، منهُ عنه عند جمهور العلماء، حتّى أنّهم لا يجوزون قصر الصلاة فيه، بناءً على أنه سفر معصيّة؛ لقوله الثابت في الصحيحين: لا تشدّ الرحال إلّا إلى ثلاثة مساجد، المسجد الحرام، والمسجد الأقصى، ومسجدى هذا»^(٢)

ويقول أيضًا:

«وأمّا الحديث المذكور في زيارة قبر النبّي، فهو ضعيف، وليس في زيارة قبر النبّي [ص] حديث حسن ولا صحيح، ولا روى أهل السنن المعروفة كسنن أبي داود والنسائي وابن ماجة والترمذى، ولا أهل المسانيد المعروفة كمسند أحمد ونحوه، ولا أهل المصنّفات كموطأ مالك وغيره، في ذلك شيئاً، بل عامّة ما يُروى في ذلك أحاديث مكذوبة موضوعة، كما يروى عنه [ص] أنه قال: من زارني وزار أبي إبراهيم في عام واحدٍ ضمنت له على الله الجنّة. وهذا حديث موضوع كذب باتفاق أهل العلم.

وكذلك ما يروى أنه قال: من زارني بعد مماتي فكانما زارني في حياتي، ومن زارني بعد مماتي ضمنت له على الله الجنّة. ليس لشيء من ذلك أصلٌ. وإن كان قد روى بعض ذلك الدارقطنى والبزار في مسنده، فمدار ذلك على عبد الله بن عمر العمرى، أو من هو أضعف منه، ممّن لا يجوز أن يثبت بروايته حكم شرعى، وإنّما اعتمد الأئمّة في ذلك على ما رواه أبو داود في السنن عن أبي هريرة عن النبّي

١- مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ج ٢٤، ص ٣٥٥.

٢- المصدر نفسه، ج ٤، ص ٥٢٠.

ص: ٣٩

أنه قال: ما من رجل يسلّم على إلّا رد الله على روحى حتى أرد، وكما في سنن النسائي عن النبي أنه قال: إن الله وكل بقبرى ملائكة تبلغنى عن أمتى السلام.

فالصلوة والسلام عليه مما أمر الله به رسوله، فلهذا استحب ذلك العلماء»^(١)

من خلال كلمات ابن تيمية يمكننا استخلاص أنه يعتقد بعدهة أمور، فيما يتعلق بزيارة قبور الأنبياء:

١- أن السفر بقصد زيارة قبور الأنبياء بدعة ومحرّم. فيتضّح أن ابن تيمية يحرّم، وبشكل صريح، السفر إلى قبور الأنبياء لخصوص زيارتهم؛ لأنّه يعتقد أن هذا العمل بدعة.

٢- أن زيارة قبور الأنبياء والصالحين لأجل الصلاة والدعاء عندهم أثناء السفر، يعتبر من قصد المحرّم في السفر. وهذا أيضاً تصريح بحرمة زيارة قبور الأنبياء والأولياء.

٣- أن من يسافر لأجل زيارة قبور الأنبياء والصالحين، يعتبر سفره سفر معصية، وعليه أن يتم في صلاته.

يعتبر ابن تيمية السفر لزيارة قبور الأنبياء سفر معصية، كالمسافر لغرض السرقة أو بيع الخمر وما شابه. وهذا تصريح منه بحرمة زيارة قبور الأنبياء والأولياء.

٤- أن كل الأحاديث المرويّة في خصوص زيارة قبر النبي (ص) موضوعة وكذب، ولا يوجد أحد من أهل العلم قد اعتمدتها.

٥- أن الدليل على حرمة زيارة قبور الأنبياء والأئمّة، هو قول

١- مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ج ٢٤، ص ٣٥٦ و ٣٥٧.

٤٠:

الرسول (ص) :

لَا تشدّ الْحَالُ . . .

من الواضح أنَّ هذا الكلام باطل ولا دليل عليه، بل هو كلام قبيح ويفتقر للباقٍ. يقول ابن حجر العسقلاني في كتاب (فتح الباري) : «وهي من أبغض المسائل المنقوله عن ابن تيمية»⁽¹⁾

والعجب ممّن يحاول تبرئه ابن تيمية من قوله هذا، ويعتبر نسبة القول بهذا له من التهم الموجّهة لابن تيمية! ويقول: «إنَّ شيخ الإسلام رحمة الله تعالى لم يحرّم زيارة القبور على الوجه المشروع في شيءٍ من كتبه، ولم ينه عنها ولم يكرّها، بل استحبّها وحضرَ عليها، ومصنفاته ومناسكه طافحةً بذكر استحبّ زيارة قبر النبيّ [ص]، وسائر القبور»^(٢)

ولاً- أدرى كيف يدعى هذا القائل أنَّ ابن تيمية يرى استحباب زيارة قبر النبي وفي نفس الوقت يحرم السفر بقصد زيارته؟! ويرى قصد زيارته من القصود المحرمة التي تجعل من السفر سفر معصية؟! أليس هذا تناقضًا واضحًا؟! أوليس تضييف ابن تيمية لأحاديث زيارة قبر النبي (ص) خير دليل على عدم قوله باستحباب زيارة؟! وكثير من علماء أهل السنة خالفوا ابن تيمية في فتاواه وقوله بأنَّ زيارة قبر النبي وسائر الأنبياء معصية^(٣)

مناقشة ابن قيمية

اشارہ

سيُنْصَحُ لِنَا بِطَلَانُ كَلَامِ أَبْنِ تِيمِيَّةِ وَافْتِقَارُهُ إِلَى الدَّلِيلِ، حِينَ تَبَيَّنَ مَسْأَلَتَيْنِ، هُمَا:

- ١- فتح الباري، ج ٣، ص ٥٤.
 ٢- انظر: شرح قصيدة ابن القيم، أحمد بن إبراهيم بن عيسى، ج ٢، صص ٣٦٣ و ٣٦٤.
 ٣- رفع المنارة، ص ٧١؛ دفع شبه من شبهه وتمرد، ص ٤٧؛ التوفيق الرباني، ص ٢١.

ص: ٤١

المسألة الأولى: حديث «لا تشد الرحال...» واستشهاد ابن تيمية به.

المسألة الثانية: الأدلة الدالة على استحباب زيارة قبور الأنبياء، وبالخصوص قبر نبينا الكريم (ص)، وسائر الأولياء، والسفر بقصد ذلك.

المسألة الأولى: حديث «لا تشد الرحال»

اشارة

نقول: نقل هذا الحديث في صحيح البخاري وصحيح مسلم بسنددين، عن أبي سعيد الخدري، وعن أبي هريرة، وكما يلى:

١- سفيان عن الزهرى عن سعيد عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي [ص]، قال: لا تشد الرحال إلّا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجد الرسول صلى الله عليه وسلم، ومسجد الأقصى ^(١)

٢- شعبه عن عبد الملك سمعت قزعة مولى زياد قال: سمعت أبا سعيد الخدري رضى الله عنه يحدث بأربع عن النبي [ص] فأعجبتني وآنقتني قال: ... ولا تُشد الرحال إلّا إلى ثلاثة مساجد: مسجد الحرام، ومسجد الأقصى، ومسجدى ^(٢)

وذكر هذا الحديث في الكتب الحديثية السنّية الأخرى بأسانيد أخرى ^(٣)، وقد استدلّ ابن تيمية بهذا الحديث ببيان أنّ الحديث نهى عن أي شد للرحال إلّا لهذه المساجد الثلاثة، وعليه لو شد الرحال لقصد

١- صحيح البخاري، ج ٢، ص ٥٦ و ٥٨؛ صحيح مسلم، ج ٤، ص ١٠٢.

٢- صحيح البخاري، ج ٢، ص ٥٨؛ صحيح مسلم، ج ٤، ص ١٠٢.

٣- سنن ابن ماجة، ج ١، ص ٤٥٢؛ مسنّد أحمد بن حنبل، ج ٦، ص ٣٤ و ٤٥؛ سنن الدارمي، ج ١، ص ٣٣٠؛ سنن أبي داود

السعستاني، ج ١، ص ٤٥١؛ سنن الترمذى، ج ١، ص ٢٠٥؛ مسنّد أبي داود الطیالسى، ص ١٩٢؛ مسنّد الحمیدى، ج ٢، ص ٣٣٠؛

المصنف، ابن أبي شعبه، ج ٢، ص ٢٦٨ و ٥١٩؛ السنن الكبرى، النسائى، ج ١، ص ٢٥٨؛ مسنّد أبي يعلى، ج ٢،

ص ٢٨٨؛ صحيح ابن حبان، ج ٤، ص ٤٩٦.

ص: ٤٢

زيارة قبر النبي (ص) كان مخالفًا لنهي النبي الأكرم، ويعد سفر معصية. وإليك نص عبارته في كتابه (مجموع الفتاوى) : «وَرَبِّمَا كَانَ مَقْصُودُهُ بِالْحَجَّ مِنْ زِيَارَةِ قَبْرِهِ أَكْثَرُ مِنْ مَقْصُودِهِ بِالْحَجَّ، وَرَبِّمَا سُوَى بَيْنَ الْقَصَدَيْنِ، وَكُلَّ هَذَا ضَلَالٌ عَنِ الدِّينِ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِيْنَ، بَلْ نَفْسُ السَّفَرِ لِزِيَارَةِ قَبْرِ مِنْ الْقَبُورِ، قَبْرُ نَبِيٍّ أَوْ غَيْرِهِ، مَنْهَا عَنْهُ عِنْدَ جَمِيعِ الْعُلَمَاءِ، حَتَّى أَنَّهُمْ لَا يَجُوزُونَ قَصْرَ الصَّلَاةِ فِيهِ بَنَاءً عَلَى أَنَّهُ سَفَرٌ مَعْصِيَّةٌ؛ لِقَوْلِهِ الثَّابِتِ فِي الصَّحِيحَيْنِ: لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدٍ: الْمَسَاجِدُ الْحَرَامُ، وَالْمَسَاجِدُ الْأَقْصَى، وَمَسَاجِدُ هَذَا»^(١)

مناقشة الاستدلال بحديث (لا تُشد الرحال)

نعتقد أن هذا الحديث لا علاقة له بمسألة زيارة قبر النبي (ص) أو قبور الأولياء، وذلك لأمرتين:

الأمر الأول: أن الاستثناء في هذا الحديث من نوع الاستثناء المفرغ، ويحتمل فيه ثلاثة احتمالات:

١ - أن يكون المستثنى منه كلمة تدل على العموم أو الشبيهة، مثل (شيء)، وحيثئذ يكون معنى الحديث كالتالي: لا يجوز السفر وشد الرحال لأي شيء إلا المساجد الثلاثة.

فيكون الحديث على هذا الاحتمال دالاً على حرمة السفر لزيارة قبور الأنبياء والأنبياء ولكن من المقطوع به أن هذا الاحتمال مردود، ولم يحتمله أحد من علماء الإسلام؛ لأن الحديث يكون دالاً حينئذ على حرمة إنشاء أي سفر

١- مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ج٤، ص ٥٢٠.

ص: ٤٣

عدا السفر لزيارة هذه المساجد الثلاثة. وعليه يكون السفر للتجارة أو طلب العلم أو صلة الرحم داخلاً في هذا المنع. أو نجعل كلّ هذه الموارد من المخصيّ صات لحديث (لا تشد الرحال) ، ومن المعلوم أنّ السفر لطلب العلم قد يكون واجباً وقد يكون مستحبّاً، وكذلك صلة الرحم وغيرها، فيلزم حينئذ تخصيص الأكثر، وهو من المرجوح وغير المقبول. فيثبت أنّ هذا الاحتمال لا وجه له.

٢ - الاحتمال الثاني أن يكون التقدير كلمة (مكان) ، فيكون معنى الحديث كأنّ النبي (ص) قال: (لا تشدوا الرحال إلى مكان إلّا...) ، ويكون الحديث حينئذ دالاً على حرمة السفر إلى أيّ مكان غير المساجد الثلاثة المذكورة. وهو الاحتمال الذي بنى عليه ابن تيمية، حيث قال: «مع أنّ قوله لا تشد الرحال إلّا إلى ثلاثة مساجد يتناول المنع من السفر إلى كلّ بقعة مقصودة بخلاف السفر للتجارة وطلب العلم ونحو ذلك»^(١)

وهذا الاحتمال باطل أيضاً؛ لأنّه وإن قيل بوجوب كون المقدار في الاستثناء المفرغ أعم المفاهيم قياساً بالمستثنى. ولكن يجب أن يكون المقدار متحداً معه بال النوع والصنف أيضاً.

وعلى فرض قبول تقدير كلمة (مكان) ، فأيضاً يكون الحديث دالاً على خصوص السفر بقصد زيارة الأماكن والبقاء من غير المساجد الثلاثة المستثناء. أما من يذهب لزيارة النبي (ص) والأولياء الصالحين والتسليم عليهم، لا بيتاً زياره أماكن قبورهم وأضرحتهم، فلا يشمله الحديث حينئذ؛ وذلك لأنّه مما لا شك فيه أنّ المسلمين يأتون من بقاع

١- مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ج ٢٧، ص ٢١.

ص: ٤٤

العالم البعيدة وهم معتقدون بأنّ النبي (ص) حيٌّ، والأئمّة أحياءٌ، وإنّما يأتون موالاً لهم وتتجديداً للعهد معهم والتسليم عليهم، ولم يأتوا لزيارة التراب والمكان المحدود الذي دفت به الأجساد بخصوصه.

٣ - الاحتمال الثالث المتصور في تقدير المستثنى منه هو كلمة (مسجد)، فيكون تقدير الحديث حينئذ: لا تشدّ الرحال إلى مسجدٍ إلّا المساجد الثلاثة.

وعلى هذا الاحتمال لا يكون للحديث أي دلالة على منع زيارة قبور الأنبياء أو الأولياء أو غيرهم. وهذا الاحتمال هو أقرب الاحتمالات للصحة؛ لأنّه يخلو من المحاذير التي واجهت الاحتمالات السابقة، ولو وجود قرينتين يؤيّدان هذا الاحتمال، وهما:

القرينة الأولى: أنّ النبي في هذا الحديث كان في سياق بيان فضيلة هذه المساجد الثلاثة قياساً بالمساجد الأخرى، فهو كأنّه يريد أن يقول: إنّ لهذه المساجد الثلاثة من الفضيلة والأجر ما يميّزها عن بقية المساجد مما لا ينبغي تفوّيته من قبل مسلم، وأنّ المسلم لحرى به لأجل ذلك أن لا يشدّ رحاله ويُسافر لغيرها، كما يفعل ليدرك فضيلة الحجّ والعمرّة. وأماماً بقية المساجد لما لم يكن لها من الفضل مثل هذه المساجد فلا ينبغي شدّ الرحال لها.

وممّا يؤيّد ذلك أنّ الحديث قد جاء في جميع كتب أهل السنة، عدا مورد واحد، بصيغة النفي، وهذا يدلّ على نفي الفضيلة في شدّ الرحال لسائر المساجد، ناهيك عن بعض العبارات التي جاءت بصيغة (لا ينبغي). وسنفصل الكلام حول ذلك في القادر من البحث.

القرينة الثانية: أنّ المستثنى في هذه الرواية هو مساجد ثلاثة، فيكون

ص: ٤٥

تقدير المستثنى منه بكلمة (مسجد) أوفق بالسياق.

يقول ابن حجر العسقلاني في كتابه (فتح الباري) :

«ومنها أن المراد حكم المساجد فقط وأنه لا تشد الرحال إلى مسجد من المساجد للصلوة فيه غير هذه الثلاثة؛ وأما قصد غير المساجد لزيارة صالح أو قريب أو صاحب أو طلب علم أو تجارة أو نزهة فلا يدخل في النهي، ويؤيد ما روى أحمد من طريق شهر ابن حوشب قال: سمعت أبا سعيد وذكرت عنده الصلاة في الطور فقال: قال رسول الله [ص]:

«لا ينبغي للمصلى أن يشد رحاله إلى مسجد تتبع فيه الصلاة غير المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدى» . و (شهر) حسن الحديث وإن كان فيه بعض الضعف»^(١)

ويقول في تكملة كلامه:

«قال بعض المحققين: قوله: (إلا إلى ثلاثة مساجد) المستثنى منه محذوف، فإنما أن يقدر عاماً فيصير: لا تشد الرحال إلى مكان في أي أمر كان إلا إلى الثلاثة، أو أخص من ذلك. لا سبيل إلى الأول لإفضائه إلى سد باب السفر للتجارة وصلة الرحم وطلب العلم وغيرها، فتعين الثاني.

وال الأولى أن يقدر ما هو أكثر مناسبة وهو: لا تشد الرحال إلى مسجد للصلوة فيه إلا إلى الثلاثة، فيبطل بذلك قول من منع شد الرحال إلى زياره القبر الشريف وغيره من قبور الصالحين. والله أعلم»^(٢)

الأمر الثاني: أن حديث (لا تشد الرحال) روى في صحيح البخاري

١- فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، ج ٣، ص ٥٣.

٢- المصدر نفسه، ص ٥٤.

ص: ٤٦

عن أبي هريرة وأبي سعيد الخدري بصيغة (النفي) [\(١\)](#) أَمَا فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ رَوَى عَنْ أَبِي سَعِيدٍ بِصِيغَةِ (النَّهْيِ)، أَيْ: (لَا تَشْدُوا)، وَعَنْ أَبِي هَرِيرَةَ بِصِيغَةِ (النَّفِيِّ): (لَا تَشَدَّ).

ويحمل كثيراً أنَّ روایة النھی فی صحيح مسلم عن أبي سعيد من غلط النساخ؛ ويؤید هذا الاحتمال أنَّ الحديث روی عن أبي سعيد فی كل كتب الحديث والفقہ والتفسیر عند أهل السُّنَّة بصيغة النھی [\(٢\)](#) ووحده ابن أبي شيبة روی هذا الحديث بأكثر من طریق بصيغة (لا تشذدا)، ولكنه عاد فی مكان آخر وذكر هذا الحديث بأسانیده التي ذكرناها بصيغة النھی [\(٣\)](#) كذلك النھوی فی كتابه (شرح صحيح مسلم) ذكر روایة أبي سعيد نقلأً عن صحيح مسلم بصيغة النھی، ولكنه ذكرها ثانية فی نفس الكتاب بصيغة النھی أيضأً [\(٤\)](#)

ومن المعلوم أنَّ صيغة النھی وحدتها لا تدلُّ على التحریم، وهي بحاجةٍ إلى قرینةٍ لتدلُّ على ذلك. ولا توجد قرینةٌ على أنَّ المراد من صيغة النھی فی حديث (لا تشذد الرحال) هو التحریم، بل وجود عبارۃ (لایبغی) فی روایة شهر بن حوشب قرینةٌ على خلاف ذلك وأنَّ الروایة

١- صحيح البخاری، ج ٢، ص ٥٦، ٥٨، ٢٢٠ و ٢٥٠.

٢- صحيح مسلم، ج ٤، ص ١٠٢ و ١٢٦.

٣- مسنون أحمد بن حنبل، ج ٣، ص ٧، ٣٤، ٤٥ و ٤٧٨ ج ٦، ص ٧ و ٣٩٨؛ سنن الدارمي، ج ١، ص ٣٣٠؛ سنن ابن ماجة، ج ١، ص ٤٥٢؛ سنن أبي داود السجستاني، ج ١، ص ٤٥١؛ سنن الترمذی، ج ١، ص ٢٠٥؛ سنن النسائي، ج ٢، ص ٣٧؛ السنن الكبرى البهقي، ج ١٠، ص ٨٢؛ مجمع الزوائد، ج ٤، ص ٣ و ٤؛ مسنون أبي داود الطیالسي، ص ١٩٢؛ مسنون الحمیدي، ج ٢، ص ٣٣٠ و ٤٢١؛ السنن الكبرى، النسائي، ج ١، ص ٢٥٨.

٤- المصنف، ابن أبي شيبة، ج ٢، ص ٢٦٨؛ ج ٤، ص ٥١٨.

٥- صحيح مسلم بشرح النھوی، ج ٩، ص ١٠٥ و ١٦٧.

ص: ٤٧

في مقام الحث على السفر لهذه المساجد ونفي الفضيلة عن غيرها، ولا دلالة فيها على نفي زيارة القبور بتاتاً.
يقول ملا على القاري:

«و (لا تشد الرحال) ، أى: لا يسافر أحد للتبرك إلى المشاهد»^(١)

وأيضاً يقول ابن قدامة: «إِنْ سَافَرَ لِزِيَارَةِ الْقُبُورِ وَالْمُشَاهِدِ، فَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: لَا يَبْاحُ لِهِ التَّرَخْصُ؛ لِأَنَّهُ مَنْهَى عَنِ السَّفَرِ إِلَيْهَا. قَالَ النَّبِيُّ [ص]: لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدٍ. مُتَقْرِّبٌ عَلَيْهِ. وَالصَّحِيحُ إِبَاحَتُهُ وَجُوازُ الْقُصْرِ فِيهِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ [ص] كَانَ يَأْتِي قَبَاءَ رَاكِبًا وَمَاشِيًّا، وَكَانَ يَزُورُ الْقُبُورَ وَقَالَ: زُورُوهَا تَذَكَّرُ كُمُ الْآخِرَةِ. وَأَمَّا قُولُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدٍ. فَيَحْمِلُ عَلَى نَفْيِ التَّفْضِيلِ لَا عَلَى التَّحْرِيمِ»^(٢)

وجاء في كتاب (كشف النقاع) للبهوتى: «(ولا) يتَرَخَّصُ (في سفر مكرور) كالسفر لفعل مكروره و (للنهى عنه)، ويترَخَّصُ إن قصد مشهداً أو قصد مسجداً ولو غير المساجد الثلاثة أو قصد قبر نبى أو غيره) كولى، وحديث: لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدٍ، أى: لا يطلب ذلك، فليس نهياً عن شدّها لغيرها، خلافاً لبعضهم؛ لأنَّه [ص] كان يأتى قباء راكباً ومشياً، ويزور القبور، وقال: زوروها؛ فإنَّها تذَكَّرُ كُمُ الْآخِرَةِ»^(٣)

ويقول النووي في (شرح صحيح مسلم) حول حكم السفر بقصد زيارة قبور الأنبياء والأئمة:

١- شرح مسندي أبي حنيفة، ص ٢٥٠.

٢- المغني، ج ٢، ص ١٠٣ و ١٠٤.

٣- كشف النقاع، ج ١، ص ٦١٨.

ص: ٤٨

«والصحيح عند أصحابنا وهو الذي اختاره إمام الحرمين والمحققون أنه لا يحرم ولا يكره، قالوا: والمراد أن الفضيلة التامة إنما هي في شد الرحال إلى هذه الثلاثة خاصة. والله أعلم»^(١)

وكلام النووي يدل بشكل صريح على أن رأى المحققين من أهل السنة ليس هو إلا تحقق الفضيلة التامة في السفر إلى المساجد الثلاثة، أما السفر لغيرها من قبور الأنبياء والأولياء فيها الفضيلة وإن لم تكن تامة الفضيلة كتلك المساجد.

وهناك روايتان تؤيدان كلام النووي، الأولى رويت عن جابر عن النبي (ص) :

«أنه قال: إن خير ما رُكبت إليه الرواحل مسجدي هذا، والبيت العتيق»^(٢)

وسند هذه الرواية هو: الليث بن سعد عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله عن رسول الله (ص)، فكل أفراد السنن ثقات. يقول الهيثمي في مجمع الزوائد عن الحديث: «رجاله رجال صحيح»^(٣). وكذلك عد الألباني هذا الحديث من الأحاديث الصحيحة في كتاب

(السلسلة الصحيحة)^(٤)، و (الصحيح الترغيب والترهيب)^(٥) وذكره أيضاً ابن حبان في كتاب (الصحيح ابن حبان)^(٦)

فكل هذه الروايات تؤكد حقيقة واحدة، مفادها: أن المسجد الحرام

١- صحيح مسلم بشرح النووي، النووي، ج ٩، ص ١٠٦.

٢- مسنون أحمد بن حنبل، ج ٣، ص ٣٥؛ السنن الكبرى، النسائي، ج ٦، ص ٤١١؛ مسنون أبي يعلى، ج ٤، ص ١٨٣.

٣- مجمع الزوائد، الهيثمي، ج ٤، ص ٤.

٤- السلسلة الصحيحة، الألباني، ج ٤، ص ٢٠٤.

٥- صحيح الترغيب والترهيب، الألباني، ج ٢، ص ٢٨.

٦- صحيح ابن حبان، ج ٤، ص ٤٩٥.

ص: ٤٩

ومسجد النبي أفضـل الأماكن التي يجب قصدها، وليس نهـيـاً عن قصد غيرها. فالسفر إذن لزيارة المشـاهـد والأضرـحة ولئـن لم تـكـنـ هـيـ الأفضل درـجـةـ، لكنـهاـ مـمـاـ يـشـتـملـ عـلـىـ الفـضـلـ وـيـرـغـبـ فـيـ زـيـارـتـهـ.

أمـاـ الروـاـيـةـ الثـانـيـةـ، فـهـيـ ماـ يـرـوـىـ عـنـ عـائـشـةـ عـنـ النـبـيـ الـكـرـيمـ (صـ)ـ:ـ «ـقـالـتـ:ـ قـالـ رـسـوـلـ اللهـ [صـ]ـ:ـ أـنـاـ خـاتـمـ الـأـنـبـيـاءـ وـمـسـجـدـيـ خـاتـمـ مـسـاجـدـ الـأـنـبـيـاءـ.ـ أـحـقـ الـمـسـاجـدـ أـنـ يـزـارـ وـتـشـدـ إـلـيـهـ الـرـوـاحـلـ:ـ الـمـسـجـدـ الـحـرـامـ وـمـسـجـدـيـ؛ـ صـلـاـةـ فـيـ مـسـجـدـيـ أـفـضـلـ مـنـ أـلـفـ صـلـاـةـ فـيـمـاـ سـوـاهـ مـنـ الـمـسـاجـدـ إـلـىـ الـمـسـجـدـ الـحـرـامـ»ـ (١).

فـهـذـهـ الـرـوـاـيـةـ أـيـضـاـ تـؤـكـدـ عـلـىـ أـفـضـلـيـةـ الـمـسـجـدـ الـحـرـامـ وـمـسـجـدـ النـبـيـ (صـ)ـ عـلـىـ بـقـيـةـ الـبـقـاعـ وـالـمـسـاجـدـ فـيـ الـأـرـضـ،ـ وـتـحـثـ عـلـىـ السـفـرـ إـلـيـهـمـاـ لـمـاـ فـيـ ذـلـكـ مـنـ تـمـامـ الـفـضـيـلـةـ.ـ وـلـكـنـهـاـ لـاـ تـنـفـيـ الـفـضـيـلـةـ فـيـ زـيـارـةـ بـقـعـ أـخـرـىـ مـبـارـكـةـ مـنـ الـأـرـضـ،ـ كـقـبـرـ النـبـيـ الـأـكـرمـ (صـ)ـ الـذـيـ هوـ أـشـرـفـ بـقـاعـ الـأـرـضـ تـرـبـةـ،ـ وـقـبـورـ الـأـوـلـيـاءـ وـالـأـئـمـةـ الـمـعـصـومـينـ،ـ بـلـ إـنـمـاـ تـؤـكـدـ عـلـىـ أـفـضـلـيـةـ هـذـيـنـ الـمـسـجـدـيـنـ دـوـنـ نـفـيـ شـيـءـ عـمـاـ عـدـاهـنـ.

وـهـنـاـ نـرـىـ أـمـثـالـ اـبـنـ تـيـمـيـةـ،ـ وـلـأـجـلـ إـثـبـاتـ دـعـواـهـ وـرـأـيـهـ،ـ يـغـضـ الـطـرـفـ عـنـ هـذـهـ الـرـوـاـيـاتـ وـيـتـبـعـ طـرـيـقـ الـمـكـرـ وـالـتـدـلـيـسـ لـإـيـهـامـ الـمـتـعـلـمـيـنـ.ـ فـابـنـ قـدـامـةـ (مـ ٦٢٠)ـ نـسـبـ نـظـرـيـةـ حـرـمـةـ السـفـرـ بـقـصـدـ زـيـارـةـ الـقـبـورـ إـلـىـ اـبـنـ عـقـيلـ.ـ وـالـنـوـوـيـ (مـ ٦٧٦)ـ الـذـيـ تـحـتلـ آـرـأـوـهـ مـوـضـعـ اـهـتـمـامـ فـيـ الـوـسـطـ الـسـنـنـيـ يـقـولـ:ـ «ـوـالـصـحـيـحـ عـنـدـ أـصـحـابـنـاـ وـهـوـ الـذـيـ اـخـتـارـهـ إـمامـ الـحـرـمـيـنـ وـالـمـحـقـقـوـنـ أـنـهـ لـاـ يـحـرـمـ وـلـاـ يـكـرـهـ،ـ قـالـوـاـ:ـ وـالـمـرـادـ أـنـ

الـفـضـيـلـةـ

١- مـجـمـعـ الزـوـاـيدـ،ـ جـ ٤ـ،ـ صـ ٤ـ؛ـ كـنـزـ الـعـمـالـ،ـ جـ ١٢ـ،ـ صـ ٢٧٠ـ؛ـ الـدـرـ الـمـتـشـورـ،ـ جـ ٢ـ،ـ صـ ٥٤ـ؛ـ تـهـذـيـبـ الـكـمالـ،ـ جـ ٨ـ،ـ صـ ٤٥١ـ.

ص: ٥٠

الناتمة إنما هي في شد الرحال إلى هذه الثلاثة خاصة» .

وابن تيمية (م ٧٢٨) - الذي وصف من قبل كثير من علماء السنة بأنه مبتدع فاسق كافر - يقول: «وكل هذا ضلال عن الدين باتفاق المسلمين، بل نفس السفر لزيارة قبر من القبور، قبر نبى أو غيره، منهى عنه عند جمهور العلماء، حتى أنهم لا يجوزون قصر الصلاة فيه بناء على أنه سفر معصية» !

المسألة الثانية: استحباب السفر لغرض زيارة قبور الأنبياء والأولياء

١- استحباب السفر لزيارة قبر النبي الكريم (ص)

اشاره

توجد عدّة أدلة على استحباب السفر بقصد زيارة قبر النبي الكريم (ص)، منها:

الدليل الأول: القرآن الكريم

يقول تعالى في كتابه الكريم: **وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفِرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَابًا رَّحِيمًا**^(١)

تدل هذه الآية على دعوة الناس للمجيء إلى النبي (ص) والاستغفار عنده واستغفار النبي لهم. ولا يختلف الحال بين كون النبي الكريم (ص) موجوداً بشخصه المادى بينهم أو بعد وفاته، خصوصاً حين نأخذ بنظر الاعتبار الأحاديث الدالة على أن الأنبياء صلووات الله عليهم أحياء في قبورهم:

«الأنبياء أحياء في قبورهم»^(٢)

أضف إلى ذلك أن جملة **إِذْ ظَلَمُوا فَعُلُّ** وقع في سياق الشرط،

١- النساء: ٦٤

٢- مجمع الزوائد، ج ٨، ص ٢١١؛ مستند أبي يعلى، ج ٦، ص ١٤٧؛ الجامع الصغير، ج ٢، ص ٤٧٧؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ١٣، ص ٣٢٦.

ص: ٥١

فيكون بحسب أقوال علماء أصول الفقه من صيغ العموم^(١). فتكون الآية عامةً وشاملةً لحال النبي على قيد الحياة أو بعد وفاته (ص). وقد فهم المفسرون ذلك من الآية، وكثير منهم نقل في ذيل تفسيره هذه الآية الحكائية المشهورة عن العتبى. قال: كنت جالساً عند قبر النبي [ص] فجاء أعرابي فقال: السلام عليك يا رسول الله، سمعت الله يقول: وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَآتَيْتَهُمْ رَغْفَرْنَا اللَّهُ وَاسْتَعْفَرْلَهُمْ الرَّسُولُ لَوْجَدُوا اللَّهَ تَوَاباً رَّحِيمًا وقد جئتكم مستغفراً لذنبي مستشفعاً بك إلى ربّي...»^(٢)

الدليل الثاني: الروايات

فقد نقلت لنا روايات كثيرة حول زيارة قبر النبي الكريم (ص)، نذكر هنا بعضها:

١- «عن ابن عباس، قال: قال رسول الله [ص]:

من زارني في مماتي كان كمن زارني في حياتي، ومن زارني حتى ينتهي إلى قبري كنت له شهيداً يوم القيمة. أو قال: شفيعاً»^(٣)

٢- «عن عبد الله بن عمر، قال: قال رسول الله [ص]:

من حجّ فرار قبرى بعد موته، كان كمن زارني في حياته»^(٤)

١- الإبهاج، ج ٢، ص ١٠٦؛ الاعتصام، ج ١، ص ٤٦٧؛ البرهان في أصول الفقه، ج ١، ص ٢٣٢؛ التمهيد الأستوى، ج ١، ص ٣٢٤.

٢- تفسير ابن كثير، ج ١، ص ٥٣٢؛ الدر المنشور، ج ١، ص ٢٨٣؛ تفسير الشعالي، ج ٢، ص ٢٥٧؛ وانظر كذلك: الجامع لأحكام القرآن تفسير القرطبي، ج ٥، ص ٢٦٥ و ٢٦٦.

٣- ضعفاء العقيلي، ج ٣، ص ٤٥٧؛ ميزان الاعتدال، ج ٣، ص ٣٤٨.

٤- الجامع لشعب الإيمان، ج ٣، ص ٤٨٦؛ السنن الكبرى، البيهقي، ج ٥، ص ٢٤٦؛ الكامل، ابن عدي، ج ٢، ص ٣٨٢؛ ميزان الاعتدال، ج ١، ص ٥٥٩؛ الدر المنشور، ج ١، ص ٢٣٧؛ المعجم الأوسط، ج ٣، ص ٣٥١؛ المعجم الكبير، ج ١٢، ص ٣١٠؛ كنز العمال، ج ٥، ص ١٣٥.

ص: ٥٢

٣- «عن أنس بن مالك، أنّ رسول الله [ص] قال:

من زارني بالمدينة محتسباً، كنت له شفيعاً وشهيداً يوم القيمة»^(١)

-٤

«من زارني بعد موتي فكانما زارني في حياتي، ومن مات بإحدى الحرمين، بعث من الآمنين يوم القيمة»^(٢)

-٥

«عن عمر رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله [ص] يقول: من زار قبرى أو قال: من زارني كنت له شفيعاً أو شهيداً»^(٣)

-٦

«من زارني متعمداً كان في جواري يوم القيمة»^(٤)

-٧ «عن ابن عمر، عن النبي [ص] قال:

من حجّ ولم يزرنى فقد جفانى»^(٥)

-٨ «عن ابن عمر، عن النبي [ص] قال:

من زار قبرى وجبت له شفاعته»^(٦)

وهذه الروايات يلاحظ فيها أمران:

أولهما: أنّ مما لا شكّ فيه دلالة هذه الروايات على استحباب زيارة قبر النبي (ص)؛ لأنّها ذكرت فوائد معنوية تترتب على هذه الزيارة، ولم تخصّص الأمر بخصوص الساكnitين في المدينة، بل شملت غيرهم،

١- الجامع لشعب الإيمان، ج ٣، ص ٤٨٩؛ تاريخ جرجان، ص ٢٢٠؛ الشفاء ص ٨٢؛ الجامع الصغير، ج ٢، ص ٦٠٥؛ الدر المنشور، ج ١، ص ٢٣٧؛ كنز العمال، ج ١، ص ٢٧٢؛ ميزان الاعتدال، ج ١، ص ٥٣.

٢- الجامع لشعب الإيمان، ج ٣، ص ٤٨٨؛ كنز العمال، ج ٥، ص ١٣٥؛ الدر المنشور، ج ١، ص ٢٣٧؛ لسان الميزان، ج ٦، ص ٢٤٥؛ ميزان الاعتدال، ج ٤، ص ٢٨٥.

٣- السنن الكبرى، البهقى، ج ٥، ص ٢٤٥؛ مسنّد أبي داود الطیالسى، ص ١٣؛ الجامع لشعب الإيمان، ج ٣، ص ٤٨٨؛ الدر المنشور، ج ١، ص ٢٣٧.

٤- الجامع لشعب الإيمان، ج ٣، ص ٤٨٨؛ كنز العمال، ج ٥، ص ١٣٥ و ١٣٦؛ ميزان الاعتدال، ج ٤، ص ٢٨٥؛ لسان الميزان، ج ٤، ص ١٨٠.

٥- الدر المنشور، ج ١، ص ٢٣٧.

٦- مجمع الزوائد، ج ٤، ص ٢؛ الجامع الصغير، ج ٢، ص ٦٠٥.

ص: ٥٣

وخصوصاً الروايات التي أشارت إلى ذلك.

ثانيهما: أنّ كثيراً من هذه الروايات وإن كان يعاني من مشاكل سندية، ولكن يجوز الاعتماد عليها للأسباب التالية:

١ - إنّ هذه الأحاديث وإن لو نظر لكل منها بشكل منفرد لم تكن قابلة للاعتماد، ولكن النظر لها بشكل مجتمع - خصوصاً أفضليّة بعض أسانيدها إلى حد ما - فإن بعضها يقوى بعضاً فيصحّ الاعتماد عليها.

فيخصوص الحديث الأول، يقول العقيلي: «وهذا يروى بغير هذا الإسناد من طريق أيضاً فيه لين» [\(١\)](#)، وكذلك الذهبي يقول: «ويروى في هذا شيءٌ أمثل من هذا» [\(٢\)](#)، ويقول ابن حجر العسقلاني: «طرق هذا الحديث كلّها ضعيفة، لكن صحّحه من حديث ابن عمر أبو على بن السكن في إبراده إياه في أثناء السنن الصلاح له، وعبد الحق في الأحكام في سكوته عنه، والشيخ تقى الدين السبكي من المتأخرين باعتبار مجموع الطرق» [\(٣\)](#)

ويقول عبد الحى اللكنوى، وهو من علماء القرن الثاني عشر، في كتاب (شرح موطأ مالك) :

«وأكثر طرق هذه الأحاديث وإن كانت ضعيف، لكن بعضها سالم عن الضعف القاتح، وبالمجموع يحصل القوّة كما حقّقه الحافظ ابن حجر في (التلخيص الحبير)، والتقي السبكي في كتابه (شفاء الأسماق في زيارة خير الأنام)، وقد أخطأ بعض معاصريه، وهو ابن تيمية، حيث

١- ضفاء العقيلي، ج ٣، ص ٤٥٧.

٢- ميزان الاعتدال، ج ٣، ص ٣٤٨.

٣- التلخيص الحبير، ج ٧، ص ٤١٨.

ص: ٥٤

ظنَّ أنَّ الأحاديث الواردة في هذا الباب كُلُّها ضعيفة، بل موضوعة^(١)

٢ - الاستدلال بهذه الأحاديث من قبل كثير من فقهاء أهل السنة على استحباب السفر بقصد زيارة قبر الرسول. يقول الرافعى فى كتاب (فتح العزيز) :

«ويستحب أن يشرب من ماء زمزم، وأن يزور بعد الفراغ من الحجّ قبر رسول الله [ص]، وقد روى عنه أنه قال: (من زارني بعد موتي فكأنما زارني في حياتي، ومن زار قبري فله الجنة)»^(٢)

ويقول ابن قدامة: «ويستحب زيارة قبر النبي [ص] لما روى الدارقطنى بإسناده عن ابن عمر قال: قال رسول الله [ص]: (من حجّ فزار قبرى بعد وفاتى فكأنما زارنى في حياتى) ، وفي رواية: (من زار قبرى وجبت له شفاعتى)»^(٣)

كذلك البهوتى فى (كشف النقانع) يقول: «وإذا فرغ من الحج استحب له زيارة النبي [ص] وقبرى صالحية أبي بكر وعمر (رضى الله تعالى عنهما)؛ لحديث الدارقطنى عن ابن عمر، قال: قال رسول الله [ص]: من حجّ فزار قبرى بعد وفاتى فكأنما زارنى في حياتى. وفي رواية: من زار قبرى وجبت له شفاعتى»^(٤)

ثم يكمل فى تتمة كلامه قائلاً: «قال ابن نصر الله: لازم استحباب زيارة قبره [ص] استحباب شد الرحال إليها؛ لأنَّ زيارته للحجاج بعد حججه لا يمكن بدون شد الرحل. فهذا كالتصريح باستحباب شد الرحل

١- شرح موطأ مالك، اللكتنوى، ج ٣، ص ٤٤٨.

٢- فتح العزيز، ج ٧، ص ٤١٧.

٣- المغني، ج ١، ص ٥٨٨.

٤- كشف النقانع، ج ٢، ص ٥٩٨.

ص: ٥٥

لزيارة [ص] (١)

وفي مكان آخر اعتبر زيارة قبر النبي من المستحبات للرجال والنساء، مستدلاً بعموم رواية ابن عمر (٢) ويقول ملا على القاري في (مراقي الفلاح): «لما كانت زيارة النبي [ص] من أفضل القرب وأحسن المستحبات، بل تقرب من درجة ما لزم من الواجبات، فإنه [ص] حرض عليها وبالغ في الندب إليها، فقال: (من وجد سعة ولم يزرنى فقد جفاني)، وقال [ص]: (من زار قبرى وجبت له شفاعتى)، وقال [ص]: (من زارنى بعد مماتى فكأنما زارنى فى حياتى) إلى غير ذلك» (٣) ويقول محمد بن الشريين: «(و) تسنّ (زيارة قبر رسول الله [ص]) لقوله [ص]: من زار قبرى وجبت له شفاعتى. رواه ابن خزيمة في صحيحه من حديث ابن عمر رضى الله تعالى عنهمَا، ومفهومه أنّها جائزه لغير زائره» (٤) وهكذا استدل بهذه الرواية آخرون كثيرون من فقهاء أهل السنة، وهذا يدل على أنّ ضعفها السندي لا يقصر بها عن مقام الاستدلال.

٣ - على فرض أن قبلنا أنّ سند هذه الأحاديث ضعيف، فإنّ قاعدة التسامح في أدلة السنن تدفع باتجاه قبول هذه الروايات والاستدلال بها على استحباب السفر بقصد زيارة قبر الرسول (ص).

فالنحوى في مقام ذكره لبعض مستحبات البيت الحرام استدل

- ١- كشف النقاع، ج ٢، ص ٥٩٨.
- ٢- المصدر نفسه، ج ٥، ص ٣٧.
- ٣- مراقي الفلاح، ج ١، ص ٢٩٨.
- ٤- معنى المحتاج، ج ١، ص ٥١٢.

ص: ٥٦

بعض الروايات الضعيفة وعلق بقوله: «وقد سبق مرات أن العلماء متّفقون على التسامح في الأحاديث الضعيفة في فضائل الأعمال ونحوها مما ليس من الأحكام، والله أعلم»^(١)

الدليل الثالث: عمل الصحابة والتابعين

فإنّ من الأعمال التي قام بها الصحابة، كما ينقل لنا التاريخ، سفرهم بقصد زيارة قبر الرسول (ص). وممّن سافر بقصد زيارة قبر النبي الكريم (ص) بلال بن رياح (بلال الحبشي) مؤذن رسول الله (ص)، حيث سافر متّجهاً من الشام إلى المدينة لهذا الغرض. يقول ابن عساكر: «ثم إنّ بلاّلاً رأى في منامه النبي [ص] وهو يقول له: (ما هذه الجفوة يا بلال؟ ! أمّا آن لك أن تزورني يا بلال؟ !)، فانتبه حزيناً وجلاً خائفاً، فركب راحلته وقصد المدينة فأتى قبر النبي [ص] فجعل يبكي عنده ويمرّغ وجهه عليه، وأقبل الحسن والحسين فجعل يضمّهما ويقبّلهما، ف قال له: يا بلال نشتئي نسمع أذانك الذي كنت تؤذنَّه لرسول الله [ص] في السّحر، ففعل»^(٢) أمّا الشوكاني في (نيل الأوطار)، حين ينقل قصة سفر بلال إلى زيارة قبر الرسول (ص) عن ابن عساكر، يعلّق قائلاً: «وقد رویت زيارة [ص] عن جماعة من الصحابة منهم بلال عند ابن عساكر بسنِّ جيد»^(٣). وكذلك ينقلها كلّ من: أبي بكر الدمياطي في كتاب (إعانة الطالبين)^(٤)، وابن أثير في (أسد الغابة)^(٥)، والذهبي في (سير

١- المجموع، ج ٨، ص ٢٦١.

٢- تاريخ مدينة دمشق، ج ٧، ص ١٣٧.

٣- نيل الأوطار، ج ٥، ص ١٨٠.

٤- إعانة الطالبين، ج ١، ص ٢٦٧.

٥- أسد الغابة، ج ١، ص ٢٠٨.

ص: ٥٧

أعلام النبلاء (١)

ومن المعروف أيضاً عن عمر بن عبد العزيز أنه كان دائماً يرسل إلى المدينة رسولًا يبلغ سلامه للنبي (ص) ويرجع [\(٢\)](#) وكذلك مما هو معروف أن عمر بن الخطاب قال لكتاب الأحاديث أسلم حدثاً: «هل لك أن تسير معنـى إلى المدينة، وتزور قبر النبي [ص] وتتتفق بزيارته؟ قال: نعم يا أمير المؤمنين أفعل ذلك» [\(٣\)](#)، وسافر معه إلى المدينة. فهذه نماذج مما سطّره وحفظه لنا التاريخ من أسفار الصحابة والتابعـين بقصد زيارة قبر النبي الكريم (ص).

٢. استحباب السفر لزيارة قبور الأنبياء (عليهم السلام) والأولياء

اشاره

مع غضّ النظر عن الروايات الكثيرة المعتبرة التي وردت عن طريق الشيعة في خصوص زيارة قبورهم (عليهم السلام)، وكذلك ما في هذه الزيارة من بركة وألطاف لمسها كثير من المسلمين، شيعة وسنة، ممن تشرفوا بزيارة هذه المراقد، وعلى الرغم من عدم ورود روايات خاصة بزيارة قبور الأنبياء المعصومين (عليهم السلام) في كتب الحديث السنّي، لكن ومع ذلك، يمكن أن نذكر عدّة أدلة أخرى على استحباب السفر لزيارة قبور الأنبياء المعصومين (عليهم السلام) :

الدليل الأول

حديث:

«نهيتكم عن زيارة القبور، فزوروها» حيث ذكر فيه أنَّ

١- سير أعلام النبلاء، ج ١، ص ٣٥٨.

٢- البداية والنهاية، ج ٩، ص ٢١٤.

٣- دفع الشبه عن الرسول، ص ١٣٠.

ص: ٥٨

العلة في الأمر بالزيارة: التذكير بالآخرة، أو بالموت، وأنّ فيها عبرة، وأنّها تزهد بالدنيا، وأنّها تُرقّ القلب وتُدمع العين. وممّا لا شكّ فيه أنّ هذه الآثار المترتبة تكون آكدة في زيارة قبور الأئمّة المعصومين (عليهم السلام)؛ وذلك لما في زيارتهم من تذكير لمقارعتهم الطالبين، وما لحق بهم جراء ذلك، وإحياءً لمظلوميّتهم ومصيّبهم، فتدمع العين لأجل ذلك، وما في ذلك من تزهيد بالدنيا وزخرفها. فبناءً على ذلك، يكون الأمر (فروعوها) دالّاً بشكل مؤكّد على استحباب زيارة قبورهم (عليهم السلام) بطريق أولى. ولازم هذا الاستحباب استحباب السفر بقصد هذه الزيارة.

الدليل الثاني

ممّا لا شكّ فيه أنّ زيارة أولياء الله - وخصوصاً المعصومين (عليهم السلام) - والسفر إلى أضرحتهم وقبورهم المباركة بقصد الزيارة، فيه إحياءً لذكرهم ونهاجمهم الصالح، وإحياء نهجهم وفكرهم مصداق متيقّن من مصاديق إحياء شعائر الله تعالى؛ لأنّ تذكّر علی بن أبي طالب، إنّما هو تذكّر لقيم العدالة والمساواة والتقوى والإخلاص في سبيل الله تعالى، وإعانته الفقراء والمعدمين. وتذكّر الحسن والحسين تذكّر لرموز الرفض للظلم، وإحياء لشعيّة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتنقيف للأئمّة بثقافة الشهادة في سبيل المبادئ. وتذكّر الإمام السجاد تذكّر لأوضاع مصاديق زمانه في النسك والتقوى والزهد والعبادة المخلصة لله تعالى والخضوع له تعالى.

وإحياء ذكر الأئمّة الباقر والصادق وباقى الأئمّة إنّما هو رفع لرأيّة العلوم الإسلامية، والتحصن ضدّ الثقافات الدخيلة على المنهج

ص: ٥٩

الإسلامي الأصيل. وكل ذلك ينطبق عليه عنوان شعائر الله تعالى، وقد قال تعالى في كتابه الكريم: ذلِكَ وَمَنْ يُعَظِّمْ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْرَى الْقُلُوبُ^(١)

الدليل الثالث

إن السيرة العملية لل المسلمين قائمة على زيارة قبور الأولياء، وبالخصوص الأئمة المعصومين (عليهم السلام). يقول ابن حجر العسقلاني في كتاب (تهذيب التهذيب) :

«... قال: وسمعت أبا بكر المؤمن بن الحسن بن عيسى يقول: خرجنا مع إمام أهل الحديث أبي بكر بن خزيمة وعديله أبي على الثقفي مع جماعة من مشائخنا، وهم إذ ذاك متوافرون إلى زيارة قبر على بن موسى الرضا بطوس، قال: فرأيت من تعظيمه - يعني ابن خزيمة لتلك البقعة - وتواضعه لها وتضرعه عندها ما يحيرنا»^(٢)

وقال ابن حبان في كتابه الثقات: قد زرته مراراً كثيرة وما حلّت بي شدّة في وقت مقامى بطوس فررت قبر على بن موسى الرضا صلوات الله على جده وعليه ودعوت الله ازالتها عنى الا استجيب لى وزالت^(٣)

١- الحج: ٣٢.

٢- تهذيب التهذيب، ج ٧، ص ٣٣٩.

٣- الثقات، ج ٨، ص ٤٥٧.

٢. بناء القبور والأضرحة على القبور

عرض الشبهة

اشاره

من المسائل التي طرحت كإشكال من قبل الوهابيين على أتباع مدرسة أهل البيت (عليهم السلام) ، مسألة بناء القبور والأضرحة والرواقات حول بعض المزارات وقبور الأنبياء والأولياء والعلماء الصالحين وغيرهم. فهم يشددون على هذه المسألة وخصوصاً في مواسم الحجّ الشريف، ويعتبرونها من بدعة الشيعة خاصة، ويفتون بحرمتها ويوجبون هدم هذه المزارات، التي منها مزار ابن عباس في الطائف، وعبد المطلب وأبو طالب وخدیجہ فی مکہ، والأئمّة من أهل البيت (عليهم السلام) فی البقیع، وبقیة الصحابة فی المدينة. ويررون علیهم هذا موافقاً للموازين الشرعية ومن الواجبات، وهم يستدلون على فعلتهم هذه بمجموعة من الأدلة، مثل:

الدليل الأول: الإجماع

ووجه سؤال إلى علماء المدينة في سنة ١٣٤٤هـ. ق) مفاده: «ما قول علماء المدينة، زادهم الله فهماً وعلماً، فی البناء على القبور واتخاذها

ص: ٦٢

مساجد، هل هو جائز أم لا؟

فكتب خمسة عشر نفراً من علماء المدينة هذا الجواب: «أما البناء على القبور فهو ممنوع إجماعاً»^(١).

الدليل الثاني: رواية أبي الهياج

نقل في صحيح مسلم رواية أبي الهياج بهذا الشكل: «عن أبي الهياج الأسدى قال: قال لى على بن أبي طالب: ألا أبعثك على ما بعثتى عليه رسول الله [ص]، أن لا تدع تمثلاً إلأ طمسته، ولا قبراً مشرفاً إلأ سوّيته»^(٢). وقد نقلت هذه الرواية في كتب أهل السنة الأخرى باختلاف يسير في اللفظ^(٣)، واستدلّ بها على عدم جواز البناء على القبور.

الدليل الثالث: روایات أخرى

وجود روایات تدلّ على حرمة البناء على القبور، ووجوب هدم ما شيد منها. فقد جاء في كتاب صحيح مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة: «حدّثنا حفص بن غياث عن ابن جرير عن أبي الزبير عن جابر، قال: نهى رسول الله [ص] أن يجصّ ص القبر، وأن يقعد عليه، وأن يبني عليه»^(٤). وقد نقلت هذه الرواية في كثير من كتب أهل السنة^(٥)

١- نقاً عن: كشف الارتياب في أتباع محمد بن عبد الوهاب، ص ٢٨٧.

٢- صحيح مسلم، ج ٣، ص ٦١.

٣- انظر: مسند أحمد بن حنبل، ج ١، ص ٩٦ و ١٢٩؛ سنن النسائي، ج ٤، ص ٨٨؛ مستدرك الصحيحين، ج ١، ص ٣٦٩؛ السنن الكبرى، النسائي، ج ١، ص ٦٥٣.

٤- صحيح مسلم، ج ٣، ص ٦٢ و ٦٣.

٥- نيل الأوطار، ج ٢، ص ١٣٨؛ ج ٤، ص ١٣٣؛ فقه السنة، ج ١، ص ٥٥٤؛ المصطفى، ابن أبي شيبة، ج ٣، ص ٢١٨؛ إرواء الغليل، ج ٣، ص ٢٠٧؛ سنن النسائي، ج ٤، ص ٨٦؛ تاريخ بغداد، ج ٣، ص ٣١٤؛ تفسير القرطبي، ج ١٠، ص ٣٨٠.

ص: ٦٣

و كذلك روى أحمد بن حنبل عن أم سلمة نظير هذا الحديث، وجاء نص الحديث في مسند أحمد بهذا اللفظ:
 «حدثني أبي، حدثنا حسن، حدثنا ابن لهيعة، حدثنا يزيد بن أبي حبيب عن ناعم مولى أم سلمة قالت: نهى رسول الله [ص] أن يبني على القبر أو يجّص»^(١)
 وكذلك نقل عن أبي سعيد قول النبي [ص]:
 «أن النبي [ص] نهى أن يبني على القبر»^(٢).
 فهذه الروايات تدل بظهورها على نهى النبي [ص] عن البناء على القبور، وهذا النهي ظاهر في حرمة هذا العمل.

الدليل الرابع: البناء على القبور من الشرك

اعتبر بعض بناء القبور وتشييدها شبيه بإنشاء تماثيل الالات والعزى المشهورين، وهذا مستوجب للشرك المنهى عنه. وممن أوجب إزالة البناء عن القبور وهدمها بهذا التعليل ابن تيمية^(٣) وابن القيم^(٤) والشوكانى^(٥) وابن حجر^(٦).

الجواب على هذه الشبهة

اشارة

كما بينا فقد اعتمد الوهابيون في فتواهم بحرمة البناء على القبور ووجوب هدم مزارات أعلام الدين على أربعة أدلة، لكن كل هذه الأدلة واهية ولا تدل على المدعى. وإليك التفصيل:

- ١- مسند أحمد بن حنبل، ج ٦، ص ٢٩٨ و ٢٩٩.
- ٢- سنن ابن ماجة، ج ١، ص ٤٩٨.
- ٣- منهاج السنة، ج ٢، ص ٣٩.
- ٤- كما نقل في كتاب: كشف النقاع، ج ٢، ص ١٦٢.
- ٥- نيل الأوطار، ج ٤، ص ١٣١.
- ٦- كما نقل ذلك في كتاب: فقه السنة، ج ١، ص ٥٤٩.

أولاً: مناقشة الإجماع على المنع من البناء على القبور

من المتيقن أن مراد المدعى بالإجماع، إجماع المذاهب الأربع؛ الشافعية، والمالكية، والحنفية، والحنابلة، على حرمة بناء القبور على القبور ووجوب هدم وإزالة هذه القبور والمزارات المبنية مطلقاً. ولكن وبمحض الرجوع إلى كتب هذه المذاهب، يتبيّن كذب هذه الدعوى وفقدانها للمصداقية، وأنّها دعوى جزافية لا ترتكز على أصل؛ فقد جاء في (رسالة ابن أبي زيد) :

«ويكره البناء على القبور وتجسيصها» [\(١\)](#)

و جاء في شرحها:

«ويكره البناء على القبور ظاهره مطلقاً، وليس كذلك، بل فيه تفصيل خلاصته: أن محل الكراهة إذا كان بأرض مواتٍ أو مملوكةٍ حيث لا يأوي إليه أهل الفساد ولم يقصد به المباهاة ولم يقصد به التمييز، وإنما حرم فيما عدا الأخير وجاز في الأخير» [\(٢\)](#)
و جاء في كتاب (الفقه على المذاهب الأربع) :

«يكره أن يبني على القبر بيت أو قبة أو مدرسة أو مسجد أو حيطان تحدق به - كالحشان . . .» [\(٣\)](#)
ويقول المناوى في كتاب (فيض القدير) :

«نهى أن يقعد على القبر . . . (وأن يقصص) بقاف وصادين مهملتين وهو بمعنى يجّصّ . . . (وأن يبني عليه) قبة أو غيرها، فيكره كلّ من الثلاثة تنزيهاً، فإن كان في مسيلة أو موقفه، حرم بناؤه والبناء عليه

١- رسالة ابن أبي زيد، ص ٢٧٥.

٢- الشمر الداني شرح رسالة ابن أبي زيد ، ص ٢٧٥.

٣- الفقه على المذاهب الأربع، ج ١، ص ٥٣٦.

ص: ٦٥

١١) ووجب هدمه

وجاء في شرح النووي لصحيح مسلم: «وأمام البناء عليه فإن كان في ملك الباني فمكرر، وإن كان في مقبرة مسبلة فحرام، نصّ عليه الشافعى والأصحاب»^(٢)

وذكر في كتاب (مواهب الجليل) أسماء العديد من العلماء الذين أفتوا بجواز البناء على القبر بقصد تشخيصه^(٣)
وعلى هذا يتبيّن أنّ كثيراً من علماء أهل السنة يرون حرمة البناء على القبور في حالتين، هما:

١ - إذا كان القبر في مقبرة موقوفة، ولعل السبب أنّ المقبرة مخصّصة لدفن الموتى والبناء يكون زائداً عما وُفِّقت لأجله؛ لأنّ «الوقف على حسب ما يوقفها أهلها»، فيجوز التصرّف فيها بحسب ما اشترطوا.

٢ - في حالة يكون البناء على القبر لغرض التفاخر والمباهاة به.
وفي غير هاتين الصورتين كان الحكم إنما بالكراء أو الجواز.

وهنا نسأل مدّعى الإجماع الموهوم: كيف صحّ لك أن تقول بالإجماع على تحريم البناء على القبور، ووجوب هدمها، مع مخالفه
الكثير من فقهاء الإسلام لذلك؟!

ثانياً: مناقشة الاستدلال برواية أبي الهياج

أ- سند الرواية

اشاره

يوجد في سند هذه الرواية خمس رواة، وهم مذمومون في كتب الحديث والرجال:

-
- ١- فيض القديرين، ج ٦، ص ٤٠٢.
 - ٢- شرح صحيح مسلم، ج ٧، ص ٢٧.
 - ٣- موهب الجليل، ج ٣، صص ٦٠ و ٦١.

١. وكيع

مع أنَّ وكيع بن الجراح كان يُمدح في كتب أهل السنة لشدة حفظه، لكن قال في حقه عبد الله بن أحمد بن حنبل: «سمعت أبي يقول: أخطأ وكيع بن الجراح في خمسة حديثٍ!»^(١)

وقال محمد بن نصر المروزى: «كان يحدُث بأخره من حفظه، فيغير ألفاظ الحديث، كأنه كان يحدُث بالمعنى، ولم يكن من أهل اللسان»^(٢)

٢. سفيان

أما فيما يتعلّق بسفيان الثورى، فقد نقل أنه يدلّس في الحديث^(٣)

٣. حبيب بن أبي ثابت

فقد قيل في حقه: إنه يدلّس في الأحاديث^(٤)

٤ - أبو وائل

شقيق بن سلمة أبو وائل الأسدى، فقد وثق في كثير من كتب رجال أهل السنة^(٥). ولكن عرّف في بعضها الآخر بأنه أحد المنحرفين عن على (ع)^(٦)

- ١- تاريخ بغداد، ج ٢، ص ٣٤٨؛ تهذيب التهذيب، ج ١١، ص ١١٠؛ سير أعلام النبلاء، ج ٩، ص ١٥٤؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٦٣، ص ٩٨؛ تهذيب الكمال، ج ٢٣، ص ٢٠٨؛ ج ٣٠، ص ٤٧١.
- ٢- تهذيب التهذيب، ج ١١، ص ١١٤.
- ٣- المصدر، ج ٤، ص ١٠٢؛ ج ١١، ص ١٩٢.
- ٤- التبيين لأسماء المدلّسين، ص ١٩؛ تهذيب التهذيب، ج ٢، ص ١٥٧.
- ٥- الجرح والتعديل، ج ٤، ص ٣٧١؛ الثقات، ابن حبان، ج ٤، ص ٤٥٤؛ معرفة الثقات، ج ١، ص ٤٥٩؛ تهذيب الكمال، ج ١٢، ص ٥٤٧.
- ٦- سير أعلام النبلاء، ج ٤، ص ١٦١ - ١٦٤؛ تهذيب التهذيب، ج ٤، ص ٣١٧.
- ٧- شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، ج ٤، ص ٩٩.

٥-أبو الهيّاج

وهو حيان بن حصين أبو الهيّاج الأسدى، فقد وثق كذلك وعرف بأنه من أصحاب أمير المؤمنين على (ع)[\(١\)](#) ولكن إذا تتبعنا كتب الحديث لا نرى له روایة تروى عنه غير هذا الحديث. وهذا ما أكدده السيوطي في كتاب (شرح سنن النسائي) بقوله: «ليس له في الكتب إلّا هذا الحديث الواحد»[\(٢\)](#). وعلى ما يبّنناه من حال الرواية لا يمكن للفقيه المحقق الاعتماد على مثل هكذا حديث قد وقع جرح في رواته بهذا الشكل.

ب - دلالة الرواية

فهذه الرواية قابلة للنقاش في دلالتها أيضاً، حيث إنّها لا ثبت مدعى الوهابيين؛ فهم يدعون أنّ البناء حول القبر محظّ، وأنّ هدم القبور والقبب المبنية عليها واجب. ولكنّ هذه الرواية لا ثبت من مدعاهم شيئاً، وذلك لأمرتين: أحدهما: ليس في الرواية إشارة لتخريب القبور وهدم ما بنى عليها، بل الرواية تقول: «ولا قبراً مشرفاً إلّا سوّيته» والوقوف على معنى هذه العبارة يحتاج لمعرفة معنى كلمتي (مشرفاً) و (سوّيته). فكلمة (مشرفاً) مشتقة من الشرف، والشرف: العلو، والمكان العالى[\(٣\)](#). وقال آخرون: «الشرف كلّ نشِّر من الأرض قد أشرف على ما حوله»[\(٤\)](#).

١- معرفة الثقات، العجلى، ج ٢، ص ٤٣٥؛ الثقات، ، ابن حبان، ج ٤، ص ١٧٠.

٢- شرح سنن النسائي، ج ٤، ص ٨٩؛ حاشية السندي على النسائي، ج ٤، ص ٨٨.

٣- الصحاح، ج ٤، ص ١٣٧٩؛ النهاية، ابن أثير، ج ٢، ص ٤٦٢؛ القاموس المحيط، ج ٣، ص ١٥٧.

٤- لسان العرب، ج ٩، ص ١٧٠.

ص: ٦٨

أمّا كلمة (تسوية) فيقول في القاموس المحيط: «وَسُواه تسويةً وأسواه: جعله سويّاً»^(١) ومع الأخذ بنظر الاعتبار معنى الكلمتين السابقتين في اللغة، يكون من الواضح أنّ المراد بالقبر المشرّف في الرواية، والمأمور بتسويته، القبر المرتفع كثيراً وبعض جوانبه غير متساوية مع جوانبه الأخرى، ويشبه سنان الجمل. والمراد من تسوية القبر: تسطيحه وجعله مستوياً بخلاف ما كان عليه من التعرّج والتحدّب وعدم الانتظام. وعلى هذا فتكون رواية أبي الهيّاج غير دالّة على حرمة البناء على القبور أو وجوب هدم ما بني عليها.

ومن هنا جاء الالتفاق بين فقهاء المسلمين على استحباب ارتفاع القبر بمقدار أربع أصابع أو شبر. فالشيعة^(٢) والشافعية^(٣) أفتوا باستحباب تسطيح القبر، أي: جعله مسطحاً، والحنابلة والحنفية والمالكية^(٤) أفتوا باستحباب تسنيم القبر وجعل سطحه كالسنام. واستند الفقهاء في فتواهم باستحباب تسطيح القبر بالإضافة إلى رواية أبي الهيّاج، على رواية داود عن قاسم بن محمد بن أبي بكر. فقد استند على الأخرية كلّ من القسطلاني في (إرشاد الساري)^(٥)، وابن حجر العسقلاني في (التلخيص الحبير)^(٦)، والنwoى في (المجموع)^(٧)،

١- القاموس المحيط، ج ٤، ص ٣٤٥.

٢- تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٩٧؛ رياض المسائل، ج ٢، ص ٢٢٣.

٣- الأم، ج ١، ص ٣١٧.

٤- الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٥٣٥.

٥- إرشاد الساري، ج ٢، ص ٤٧٧.

٦- التلخيص الحبير، ج ٥، ص ٢٢٥.

٧- المجموع، ج ٥، ص ٢٩٥.

ص: ٦٩

وابن قدامه في (المغني)^(١)، ونص الرواية هو:

«روى أبو داود بإسناد صحيح أن القاسم بن محمد بن أبي بكر قال: دخلت على عائشة، فقلت لها: أكشفي لي عن قبر النبي [ص] وصاحبيه، فكشفت عن ثلاثة قبور لا مشرفة ولا لاطئة، مبطولة بطحاء العرصة الحمراء».

فالشيعة يعتقدون أن تسطيح القبور من السنة، وأن تسنيمها كما يفعل أهل السنة بدعة. وقد اعترف محى الدين التوسي بذلك، وهو من كبار فقهاء السنة، فائلاً:

«(الثالثة) تسطيح القبر وتسنيمه، وأيهما أفضل؟ فيه وجهان: (الصحيح) التسطيح أفضل، وهو نص الشافعى فى الأم ومحضر المزنى، وبه قطع جمهور أصحابنا المتقدمين وجماعات من المتأخرین منهم الماوردي والفورانى والبغوى وخلافه. وصححه جمهور الباقين، كما صححه المصنف، وصرروا بتضييف التسنيم كما صرّح به المصنف... وادعى القاضى حسين اتفاق الأصحاب [على أفضليّة التسطيح] وليس كما قال... وردّ الجمهور على ابن أبي هريرة في دعواه أن التسنيم أفضل لكون التسطيح شعار الرافضة. فلا يضر موافقة الرافضى لنا في ذلك»^(٢).

ويقول في مكان آخر: «إن السنة أن القبر لا يرفع على الأرض رفعاً كثيراً ولا يسمّ، بل يرفع نحو شبر ويستطح»^(٣).
من خلال ما أوضحناه من نقاش حول رواية أبي الهيثم من ناحية

١- المغني ابن قدامه، ج ٢، ص ٣٨٤.

٢- المجموع، ج ٥، ص ٢٩٧.

٣- شرح مسلم، التوسي، ج ٧، ص ٣٦.

ص: ٧٠

السند والدلالة، تبيّن أنَّ هذه الرواية لا يوجد فيها أيٌّ إثبات لمدعى الوهابية في تحريم البناء على القبور أو وجوب هدمها. ثانيها: على فرض أنَّ المراد من التسوية هو هدمها وتسويتها بالأرض، ولكن يتحمل أنَّ المراد خصوص قبور المشركين؛ وذلك بقرينة عبارة: «ولا تمثلاً إلَّا طمسه»؛ لأنَّ المشركين كانوا يضعون تماثيلاً على قبور موتاهم، ويعبدونها. وأراد نبِيُّ الإسلام المكرَّم (ص) محظوظاً آثار الشرك والوثنية، فأمر بنبيش هذه القبور؛ لأنَّها تمثل آثاراً وجذوراً للشرك وعبادة الوثن دون عبادة الواحد الأحد.. وقد احتمل الماردینی في كتاب (الجوهر النقی) [\(١\)](#) هذا الاحتمال وقبله.

ثالثاً: مناقشة روایات النهی عن البناء على القبور

أ. سند الروایات

أما رواية جابر فهي ضعيفة سندًا، لوجود ابن جرير وأبي الزبير فيها. وفيما يخص ابن جرير، وهو: عبد الملك بن عبد العزيز بن جرير، فقد تضاربت فيه الأقوال، وثقة وجعله موضع اطمئنان كل من العجلي، وابن حبان، وابن معين. وأخرون كثيرون، كيحيى بن سعيد، أحمد بن حنبل، مالك بن أنس، والدارقطني، اعتبروه ضعيفاً ومدلساً وغير دقيق [\(٢\)](#). وقد نقل عن أحمد بن حنبل أنه قال عن أبي الزبير: «قال أبي: كان

١- الجوهر النقی، ج ٤، ص ٢.

٢- تهذيب التهذيب، ج ٦، صص ٣٥٧ - ٣٦٠.

ص: ٧١

أيوب يقول: حَدَّثَنَا أَبُو الزَّبِيرُ، وَأَبُو الزَّبِيرِ أَبُو الزَّبِيرِ! قَلْتُ لِأَبِي: يَضْعَفُهُ؟ قَالَ: نَعَمْ^(١)
 أمّا روایة أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، فَهِيَ ضَعِيفَةٌ لِوُجُودِ (ابن لهیعه)، فَقَدْ جَاءَ فِي كِتَابٍ (تاریخ ابن معین)، «قَلْتُ: كَيْفَ رَوَى إِبْرَاهِيمُ بْنُ لَهِيَعَةَ عَنْ أَبِي الزَّبِيرِ عَنْ جَابِرٍ؟ فَقَالَ: إِبْرَاهِيمُ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ»^(٢)
 وَنُقلَتْ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعْدٍ هَذِهِ الْعَبَائِرِ فِي تَضَعِيفِ ابْنِ لَهِيَعَةَ: (ضَعِيفُ الْحَدِيثِ)، (ضَعِيفٌ)، (لَا يَحْتَاجُ بِحَدِيثِهِ)، (لَا يَرَا شَيْئًا)،
 (ضَعِيفٌ قَبْلَ أَنْ يَحْرُقَ كِتَبَهُ وَبَعْدَ مَا احْتَرَقَتْ)^(٣)
 وَيَقُولُ ابْنُ حَبَّانَ فِيهِ: «كَانَ شَيْخًا صَالِحًا، وَلَكِنَّهُ يَدْلِسُ عَنِ الْعَسْفَاءِ قَبْلَ احْتِرَاقِ كِتَبِهِ»^(٤)
 أمّا روایة ابْنِ مَاجَةَ، التَّى ذَكَرَ فِيهَا شَخْصًا بِاسْمِ (وَهْبٍ) وَهُوَ مُشْتَرِكٌ بَيْنَ سَبْعَةِ عَشَرَ نَفْرًا كُلُّهُمْ مَا بَيْنَ وَضَاعٍ وَكَذَابٍ، لَذَا تَكُونُ أَيْضًا
 سَاقِطَةً عَنِ الاعتبار ولا يعتمد على سندتها.

بـ. دلالة الروايات

أمّا الروايات التي استُدلَّ بها، ففيها من الاختلاف الكبير ما بين الفاظها ما لا يساعد على إثبات دعوى الوهابيين في تحريمهم البناء على
 القبور، أو وجوب هدمها؛ وذلك:
 ١ - أنَّ المنهى عنه في الروايات عدَّةُ أشياءٍ، مثل:

-
- ١- تهذيب التهذيب، ج ٩، ص ٣٩١.
 - ٢- تاريخ ابن معين، ص ١٥٣.
 - ٣- الكامل، ابن عدى، ج ٤، صص ١٤٤ - ١٤٦؛ تهذيب التهذيب، ج ٥، صص ٣٢٧ - ٣٣١.
 - ٤- كتاب المجرورين، ابن حبان، ج ٢، ص ١١؛ والمراد من التدليس: نقل الراوى للرواية التي سمعها وفي سندتها شخص ضعيف بدون ذكر هذا الشخص.

ص: ٧٢

- إحداث البناء فوق القبور.
- تجسيص القبور.
- المشي على القبور.
- الجلوس على القبور.

ولما كان الإسلام يولي عناية واحترام للإنسان الميت، كما هو حاله حين كان حياً، نراه قد نهى عن كثير من الأفعال التي توجب هتكاً لحرمة الميت، وفيها دلالة على عدم التوقير والاحترام له، فنلاحظ أنَّ ممَّا نهى عنه الشارع أموراً توجب ممارستها إهانة للميت وتقليلًا من احترامه، كالجلوس على القبر والمشي عليه، فليس من بعيد أن يراد من الأمور الأخرى خصوص ما يشترك في صفتة مع مثل هذه الأمور الموجبة لتوهين وعدم احترام للميت، وبالتالي يمكن تفسيرها في سياق النهي عنها لأجل الحفاظ على حرمة الإنسان الميت. فمثلاً: ربما يكون المراد من النهي عن البناء، خصوص بناء البيوت الشخصية؛ لأنَّ هذا الأمر يوجب الجلوس والمرور على القبور مما يؤدّى إلى زوال القبور واندراسها بالتدريج، وبالتالي يكون نوع من عدم الاحترام لصاحب هذا القبر. وحيثئذ يكون البناء المعدّ للحفاظ على سلامه القبر أو راحة الزائرين له أو لتعيين القبر، غير داخل في البناء المنهي عنه شرعاً.

وممَّا يؤيد ذلك وجود البناء على بعض قبور الأنبياء والأولياء قبل الإسلام وبعده، مثل: قبر إبراهيم وإسحاق ويعقوب ويوسف في بيت المقدس، وبعض الأنبياء في العراق، وقبر السيدة حواء في جدة، وليس في تاريخ الإسلام أثر للأمر بتخريبها وهدمها.

ص: ٧٣

وأيضاً ممّا يؤيد ذلك، بناء المسلمين الأضرحة والقبب على قبور الأنبياء والأولياء والأئمّة والعلماء الصالحين وعلى طوال ألف وثلاثمائة سنة، فحافظوا على بقاء ذكرهم حيّة في ذاكرة الأمة، ولم يعرض أحد على بناء قبة أو ضريح أو رواق حتى زمان (ابن عبد الوهاب).

وكمؤيد ثالث، فهذا قبر النبيّ الكريم وأبو بكر وعمر في بيت عائشة، وإلى يومنا هذا وبعد مرور أربعة عشر قرناً لا يزال المكان على حاله بدون أيّ تغيير عدا ما يتمّ من عمران وترميم، ولم نسمع يوماً من أفتى بوجوب هدمه إلا الوهابية.

وكمؤيد رابع لما ذكرنا، الحديث المروي عن أبي هريرة عن النبيّ (ص) بأنه قال: «لا تجعلوا بيوتكم مقابر»^(١)

وهذا دليل على أنّ إحداث البيوت الشخصية على المقابر وجعل هذه البيوت مقابر لدفن الموتى، مما يعدّ إهانة للموتى، من الأعمال المنهي عنها. وليس النهي متوجّهاً لإحداث أيّ بناء آخر ولغرض مختلف.

٢- على فرض التسليم أنّ النهي صدر من النبيّ (ص) وثبتت نسبتها له، وأيضاً على فرض قبول دلالتها على أنّها تنهي عن كلّ بناء أياً كان شكله، ولكن مع ذلك نقطع بأنّ النهي هنا دالّ على الكراهة وليس على الحرمة؛ لأنّ المفهوم من هذه الجملة كراهة البناء على القبر، ولذا نجد أنّ الكثير من فقهاء أهل السنة أفتى بكرامة البناء على القبور، وقد قلنا سابقاً: إنّ أكثر علماء أهل السنة على فتوى الكراهة ولا يوجد إجماع - كما ادعى -

-١- مسند أحمد بن حنبل، ج ٢، ص ٢٨٤؛ صحيح مسلم ج ٢، ص ١٨٨؛ سنن الترمذى، ج ٤، ص ٢٣٢؛ فتح البارى، ج ١، ص ٤٤١؛ السنن الكبيرى النسائي، ج ٦، ص ٢٤٠؛ كنز العمال، ج ١٥، ص ٣٩١.

ص: ٧٤

على الإفتاء بالحرمة.

فيتبين أن هذه الروايات، حتى مع غض النظر عن سندتها وبعض الإشكالات الأخرى عليها، أقصى ما تدل عليه كراهة البناء على القبور، ولا تدل على حرمة البناء أو وجوب تخربيه بتاتاً.

رابعاً: مناقشة الدليل الرابع

اشارة

هل البناء على قبور الأولياء من الشرك؟

يقول الوهابيون: إن الشيعة يبنون قبور الأنبياء والأئمّة والأولياء الصالحين وعلماء الدين ببناء فخم وقبب مرتفعة كبيرة وأروقة واسعة عظيمة، ويقصدونها للزيارة والتعظيم والتقديس، ويبكون عندها ويتوسّلون، وكل هذه الأعمال من الشرك بالله تعالى، وأعظم من عبادة الأوّلان.

نقول في رد هذا الافتراض العظيم: إن الله تعالى أمر في دينه الإسلامي بتعظيم واحترام الجنائز، ونجده قد أعطى أوامر خاصة تدل على مثل هذا الاحترام والتوقير، من قبيل:

- ١- تغسيل الأموات وتحنيطهم.
- ٢- تكفيفهم بكفن نظيف من القماش.
- ٣- الصلاة على الميت قبل دفنه.
- ٤- تشيع جنازة المتوفى.
- ٥- إقامة العزاء على روحه.
- ٦- رفع قبره عن الأرض بمقدار أربع أصابع أو شبر ^(١).

١- احكام الجنائز، الألباني، صص ٤٧ - ١٦٢.

ص: ٧٥

وكلّ هذه الأمور تدلّ على رجحان توقير الميت واحترامه وإعظامه وتكريمه.

وممّا لا-شكّ فيه أنّ جنائز الموتى من الأولياء والصلحاء أولى بالاحترام والتجليل وأكثر أهمية. وعلى هذا فما المشكلة أن نقوم بالحفظ على القبر وبناء ضريح عليه من باب الاحترام والتجليل والتوفير؟!

ثم إننا نتساءل: ما هو المراد من قولكم: إنّ توقير واحترام الشيعة للقبور شرك؟

إذا كان مرادكم من ذلك أنّ الشيعة يلتجأون للقبور للاستجارة بها وعبادتها بدلاً من الله الواحد الأحد، فهذا الأمر إنّ كان متحققاً في الواقع فهو شرك نعوذ بالله منه، وعلى كلّ المسلمين محاربته. ولكن من المتيقن أنّ مثل هكذا أمر غير موجود، وإنما هي إشاعات مغرضة من ابن تيمية وابن القيم وبعض المتشدّدين الآخرين من أهل السنة، وتحبّط أعمى منهم.

وحين نزور هذه الأضرحة والمراقد المباركة، لا- نجد سوى عبادة الله الواحد القهار، وعلى العكس فالناس عندما يأتون إلى هذه الأماكن، ليس فقط تراهم لا يغفلوا عن عبادة الله تعالى، كما ادعى المغرضون، بل يعيشون حالات إيمانية ومعنوية، ومحاسبة النفس أمام الله تعالى، والدعاء والتضرّع إليه تعالى.

ففي زيارة النبي (ص) والإمام (ع) نخاطبه:

«أشهد أنك أقمت الصلاة، وآتيت الزكاة، وأمرت بالمعروف، ونهيت عن المنكر» .

فكيف يمكن لكم أن تتهما هؤلاء بالشرك، في حين أنّهم جميعاً يتّجهون في صلاتهم إلى القبلة المشرفة؟! وكيف تهمزونهم او

تبزونهم

ص: ٧٦

بالشرك وحين تنظرون إلى جدران هذه المراقد والأضرحة تجدونها تزخر بالآيات القرآنية وأسماء الله الحسنی؟ ! وإن كان مرادكم أنّ البناء على هذه القبور وتشييدها يرفع من مقام أصحابها ويعلى شأنهم، فهذا عين الصواب، وليس هو بالأمر الذي ينافي أو المستحب؛ لأنّ تعظيم أولياء الله تعالى وتكريمهم والحفظ على مراقدهم وأضرحهم، إنما هو تعظيم وأنحراف تحريم القيم التي دافعوا عنها، والطريق الذي ساروا فيه، والذي يمثل قمة العبودية والإخلاص لله تعالى، وهذا في حقيقته تعظيم لشعائر الله تعالى، التي قال الله تعالى عنها: ... وَمَنْ يُعَظِّمْ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ (١)

وإننا لنسأل من هؤلاء لماذا نجد أسماء النبي والخلفاء والصحابة قد كتبت بعد اسم الله تعالى على جدران الحرم النبوى؟ ! ولماذا خطّت أسماء النبي والخلفاء في البيت الحرام؟ ! ولماذا كثير من شوارع مكة والمدينة وبقية المدن الإسلامية تحمل أسماء الصحابة والتابعين؟ ! أليس ذلك كله لأجل تجليل هؤلاء وتكريمهم وتذكّرهم وتقديرًا لمكانتهم؟ !

فهكذا بناء القبة والأروقة على القبور، ليس إلّا لأجل تكريمهنّ وتجليهم وتذكّرهم داخل المجتمع بقيمهم التي عاشوا واستشهدوا من أجلها. فهل يكون من اللائق اتهام الشيعة بالشرك لكونهم يعّظمون أولياء الله تعالى، والذي في حقيقته تعظيم الله تعالى؟ ! ونسألهم أيضًا: لو كان البناء على قبور الأنبياء والأولياء وتشييد القبور عليها من الشرك والأمور المحرمة، لماذا كان المسلمين يقومون بذلك طوال ألف وثلاثمائة سنة وحتى زمن ابن عبد الوهاب،

ص: ٧٧

ولم تُعرض أى شخصية علمية أو جهة مذهبية على ذلك؟ أو ليس على قبر أبي حنيفة قبة؟! ألم يكن على قبر مالك في البقيع قبة؟!
 (١) أليس لقبر الشافعى فى مصر ضريح؟! ألم يكن لقبور أئمة البقيع، الإمام الحسن والسبّاح والباقر والصادق (عليهم السلام)، ولسينين طوال قبب وأضرحة؟! ألم يكن لقبر عبدالمطلب، وأبي طالب، وخدیجة فی مقبرة أبي طالب أئمة؟! ألم يكن لقبور أحمد بن محمد بن غالب وابن الباري وأمثالهم قبب؟!
 (٢)

فبناء القبب والأبنية على القبور هو ديدن المسلمين، فكيف يكون بناء كل هذه، هكذا ومرة واحدة، من الشرك و فعل المحرّم، وأن علماء الدول الإسلامية سكتوا عنه جميعاً؟!

مناقشة الاستدلال بروايات ارتفاع القبر

في الختام لا بأس بالتعريض إلى استدلال آخر مغرض ينم عن جهل، استدل به لتدعيم أفكار الوهابيين وإثبات حرمة بناء القبب والأبنية على قبور الأنبياء والأئمة (عليهم السلام)، وقد ورد في كتاب (المزار عند الأئمة الأطهار)، وتم توزيعه بشكلٍ واسع بين صفوف حجاج بيت الله الحرام.

وقد جاء في الكتاب ذكر للروايات الدالة على استحباب رفع القبور بمقدار أربع أصابع أو شبر عن الأرض، وخلص من خللاته إلى عدم جواز بناء الأنبياء والقبب على قبور الأنبياء والأئمة (عليهم السلام). وبأقل تمعن في الكتاب يتضح أن المؤلف ومترجم الكتاب لا يتمتعون بالدرائية والخبرة الكافية بمتون الأحاديث وكتب الأخبار واستخلاص النتائج

١- مواهب الجليل، ج ١، ص ٣٩.

٢- تاريخ بغداد، ج ٥، ص ٢٨٥؛ لسان الميزان، ج ١، ص ٢٧٣؛ ميزان الاعتدال، ج ١، ص ١٤٢؛ سير أعلام النبلاء، ج ٢٣، ص ٢٩.

٣- الكتاب تُرجم إلى اللغة الفارسية، والمؤلف يتكلّم هنا عن النسخة المترجمة للكتاب. [المترجم]

٧٨:

نشرع بذكر هذا الاستدلال، ثم نبدأ بالإجابة عليه.

نصّ الاستدلال

من خلال الروايات والأخبار الواردة في كتب الشيعة يتبيّن أنّ مقدار رفع القبر هو أربع أصابع أو شبر أو ما بينهما، ولا ينقص من ذلك ولا يزيد عليه، واعلم أنه لو كان رفع القبر مطلقاً جائزًا لما قيّدت الأخبار الواردة رفع القبر بهذا المقدار، ولما أوصى الأئمّة برفعه بهذا القدر. ومن الروايات في ذلك:

- ١- عن أبي جعفر (ع) قال: قال النبي (ص) لعلى (ع): (يا على، ادفعي في هذا المكان، وارفع قبرى من الأرض أربع أصابع، ورشّ عليه الماء) [أصول الكافي، ج ١، صص ٤٥٠ و ٤٥١؛ وسائل الشيعة، ج ٢، ص ٨٥٦] (١).

٢- عن جعفر عن أبيه أنّ قبر رسول الله (ص) رُفع شبراً من الأرض، وأنّ النبي (ص) أمر برشّ القبور [وسائل الشيعة، ج ٢، ص ٨٥٧؛ علل الشرائع، ص ٣٠٧ وغيرهما].

٣- عن جعفر عن أبيه عن على (عليهم السلام) أنّ قبر رسول الله (ص) رفع من الأرض قدر شبر وأربع أصابع، ورشّ عليه الماء. وقال: والسنّة أن يُرثش على القبر الماء). [وسائل الشيعة، ج ٢، ص ٨٥٨].

٤- عن أبي عبد الله (ع) قال: «إنّ أبي قال لى ذات يوم في مرضه: إذا أنا

١- أبقينا المصادر كما هي في الكتاب الأصلي؛ حيث وضعها المؤلف بعد النص. [المترجم]

ص: ٧٩

مَتْ فَغَسَلَنِي وَكَفَنَنِي، وَارْفَعْ قَبْرِي أَرْبَعْ أَصَابِعَ، وَرَشَّهُ بِالْمَاءِ». [فَرْوَعُ الْكَافِي، ج ٣، ص ٢٠٠؛ وَسَائِلُ الشِّيعَةِ، ج ٢، ص ٨٥٧ وَغَيْرِهِمَا].

٥ - قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (ع) :

«إِنَّ أَبِي أَمْرَنِي أَنْ أَرْفَعَ الْقَبْرَ عَنِ الْأَرْضِ أَرْبَعْ أَصَابِعَ مَفْرَجَاتِهِ، وَذَكَرَ أَنَّ رَشَّ الْقَبْرَ بِالْمَاءِ حَسْنٌ». [فَرْوَعُ الْكَافِي، ج ٣، ص ١٤٠؛ وَسَائِلُ الشِّيعَةِ، ج ٢، ص ٨٥٧ وَغَيْرِهِمَا].

٦ - وَعَنْهُ (ع) قَالَ:

«أَمْرَنِي أَبِي أَنْ أَجْعَلَ ارْتِفَاعَ قَبْرِهِ أَرْبَعْ أَصَابِعَ مَفْرَجَاتِهِ، وَذَكَرَ أَنَّ الرَّشَّ بِالْمَاءِ حَسْنٌ، وَقَالَ: تَوْضِيحاً إِذَا دَخَلْتَ الْمَيْتَ الْقَبْرَ». [وَسَائِلُ الشِّيعَةِ، ج ٢، ص ٨٥٧ وَغَيْرِهِ].

٧ - عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَحَدَهُمَا (عَلَيْهِمَا السَّلَامُ) عَنِ الْمَيْتِ، فَقَالَ: «تَسْلِمُ مِنْ قَبْلِ الرِّجْلَيْنِ، وَتَلْزَمُ الْقَبْرَ بِالْأَرْضِ إِلَّا قَدْرِ أَرْبَعِ أَصَابِعِ مَفْرَجَاتِهِ تَرْبِعُ (وَتَرْفَعُ) قَبْرَهُ». [فَرْوَعُ الْكَافِي، ج ٣، ص ١٩٥؛ وَسَائِلُ الشِّيعَةِ، ج ٢، ص ٨٤٨ وَغَيْرِهِمَا].

٨ - عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ (ع) قَالَ:

«يُبَدِّعُ لِلْمَيْتِ حِينَ يُدْخِلُ حَفْرَتَهُ، وَيُرْفَعُ الْقَبْرُ فَوْقَ الْأَرْضِ أَرْبَعْ أَصَابِعَ». [فَرْوَعُ الْكَافِي، ج ٣، ص ٢٠١؛ وَسَائِلُ الشِّيعَةِ، ج ٢، ص ٨٥٦].

٩ - عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (ع) :

«يُسْتَحِبُّ أَنْ يُدْخِلَ مَعَهُ فِي قَبْرِهِ جَرِيَّدَةً رَطِبَةً، وَيُرْفَعُ قَبْرُهُ مِنَ الْأَرْضِ إِلَّا قَدْرِ أَرْبَعِ أَصَابِعِ مَضْصُومَةٍ، وَيُنْضَحُ عَلَيْهِ الْمَاءُ وَيُخْلَى عَنْهُ». [فَرْوَعُ الْكَافِي، ج ٣، ص ١٩٩؛ وَسَائِلُ الشِّيعَةِ، ج ٢، ص ٨٥٦ وَغَيْرِهِمَا].

قَالَ مُحَمَّدُ الْأَخْوَنْدِيُّ الْمَعْلُوقُ عَلَى الْكَافِيِّ، تَعْلِيقًا عَلَى قَوْلِهِ: «يُخْلَى عَنْهُ مَا نَصَّهُ: أَيْ: لَا يَعْمَلُ عَلَيْهِ شَيْءٌ آخَرُ مِنْ جَصَّ وَآجَرٍ وَبَنَاءً، أَوْ لَا يَتَوَقَّفُ عَنْهُ، بَلْ يَنْصَرِفُ عَنْهُ، وَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَكُونُ مُؤْيَدًا لِمَا

ص: ٨٠

ورد من الأخبار في كلّ منها». [هامش رقم ٣ على فروع الكافي، ج ٣، ص ١٩٩]

١٠ - وفي خبر طويل فيه ذكر وفاة موسى بن جعفر (ع) جاء فيه قوله: «إذا حملت إلى المقبرة المعروفة بمقابر قريش فألحدوني بها، ولا ترفعوا قبرى فوق أربع أصابع مفرجات». [عيون أخبار الرضا، ج ١، ص ٨٤؛ وسائل الشيعة، ج ٢، ص ٨٥٨].

١١ - وقال محمد بن جمال الدين العاملى المعروف بالشهيد الأول: «ورفع القبر عن وجه الأرض بمقدار أربع أصابع مفرجات إلى شبر لازيد ليعرف فئار فيحترم». [اللمعة الدمشقية، ج ١، ص ٤١٠]

١٢ - قال شيخ الطائفة أبو جعفر الطوسي: «إذا أراد الخروج من القبر فليخرج من قبل رجليه، ثم يطم القبر، ويرفع من الأرض مقدار أربع أصابع، ولا يطرح فيه من غير ترابه». [النهاية، ص ٣٩] [\(١\)](#)
ويقول أيضاً:

«اعتراض البعض على ما تقدم من روایات النھی عن رفع القبور بعد اعترافات، نعرض أھمھا مع الجواب عنها باختصار:
أولاً: إن رفع قبور الأنبياء والأئمۃ (عليهم السلام) مستثنى من روایات النھی المتقدمة.

الجواب: إن الأئمۃ أنفسهم أمروا ووصوا بعدم رفع قبورهم أكثر من شبر وأربع أصابع، كما ذكرته بعض الروایات التي مررت، وهذا يرد على هذا الاستثناء، بل يدل على أن النھی في قبورهم (عليهم السلام) آكده».

١- فقه المزار عند الأئمۃ الأطہار، د. عبد الھادی الحسینی.

مناقشة هذا الاستدلال

اشاره

إنّ هذا الاستدلال فيه وجوه للمناقشة في أكثر من جانب:

الجانب الأول: أنّ هذه الروايات ليس لها علاقة ببناء القبور والأضرحة على قبور الأنبياء والأئمّة والأولياء؛ لأنّ كلّ هذه الروايات تتحدث عن القبر الذي هو مكان دفن الجسد، وهي إنّما تتحّث وتؤكّد على هذا الشّيء لكي يكون القبر متميّزاً، وعدم ترك القبر بمستوى الأرض من حواليه ليتشخّص عند زيارته ولا يضيع.

والمؤلّف ولغرض خداع القارئ، ربط بين مسألة رفع القبر بمقدار معين وبناء القبور والأبنية على القبور، واستنتاج حرمة بنائها عليه، فاتّضح وجه المغالطة والخداع في ذلك.

الجانب الثاني: لو غمضنا النظر عن مناقشتنا السابقة للمؤلّف، وقبلنا أنّ جملة رفع القبر المذكورة في الروايات يمكن أن تكون شاملة في دلالتها للقبو والأبنية والأضرحة على القبور، ولكن حتّى مع ذلك فالروايات التي يذكرها المؤلّف مستدلاً بها لا تمنع من بناء القبور والأضرحة؛ لأنّ الروايات التي ذكرها في مقام الاستدلال على حرمة ذلك، يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أصناف:

الصنف الأول: الروايات الدالّة على استحباب رفع القبر أربع أصابع أو شبر.

الصنف الثاني: الروايات المانعة عن رفع القبر أكثر من الحد المذكور.

الصنف الثالث: بعض أقوال الفقهاء التي ذكرها بعنوان أنّها روايات.

وأيّ شخص له اطّلاع يسير على قواعد وأسس الاستنباط من الروايات والأحاديث، سيكتشف أنّ المؤلّف والمترجم كلاماً لا دراية

ص: ٨٢

له بفن الاستنباط من الروايات، ولا يمتنع له بأدنى صلة. والأفضل أن تتابع هذه الأصناف الثلاثة ونناقشها كلّ على حدة:

الصنف الأول من الروايات

روايات هذا الصنف يمكن حصرها بمجموعة من الروايات التي هي كالتالي:

- ١- الرواية الأولى: ففي هذه الرواية يأمر النبي (ص) الإمام على (ع) برفع قبره أربع أصابع عن وجه الأرض.
 - ٢- الرواية الثانية والثالثة: فتخبر الرواية الثانية عن رفع قبر النبي (ص) شبراً عن الأرض. والرواية الثالثة تخبر عن رفع قبر النبي (ص) شبراً وأربع أصابع عن وجه الأرض.
 - ٣- الرواية الرابعة والخامسة والسادسة: في هذه الروايات يأمر الإمام الباقر (ع) ابنه الإمام الصادق (ع) برفع قبره عن وجه الأرض أربع أصابع.
 - ٤- الرواية الثامنة: في هذه الرواية يوصي برفع قبر الميت بأربع أصابع، كما أوصى بالدعاء للميت عند الدفن.
 - ٥- الرواية التاسعة: وهي الرواية التي ذكر فيها بشكل صريح استحباب رفع القبر أربع أصابع عن وجه الأرض.
- الرواية الثامنة والتاسعة تحكى أمر الرسول (ص) للإمام على (ع)، وكذلك أمر الإمام الباقر (ع) للإمام الصادق (ع)، على نحو الاستحباب وليس الوجوب.

وعلى هذا يستفاد من جميع هذه الروايات حكم استحباب رفع القبر عن الأرض بهذا المقدار المعين. أما ماذا عن رفع القبر أكثر من ذلك؟

ص: ٨٣

فالروايات ساكتة عن ذلك، وليس فيها دلالة على عدم جوازه، كما أنَّ ليس فيها دلالة على عدم استجاباته كذلك؛ لأنَّ لازم القول بأنَّ الرواية دالَّة على عدم استجابة البناء على القبور أكثر من أربع أصابع أو شبر، كما في القبب والأضرحة، الالتزام بثبوت المفهوم للعدد والقول بحججه^(١)، في حين أنَّ كثيراً من علماء أصول الفقه، شيعة وسنة، لا يرون حجيَّة مفهوم العدد، كما نُقل ذلك عن كُلِّ من: الماردِيني في (الجوهر النقي)^(٢)، وابن نجيم المصري في (البحر الرائق)^(٣)، والنووى في (شرح صحيح مسلم)^(٤)، والبيهقي في (السنن الكبرى)^(٥)، والمبادر كفورى في (تحفة الأحوذى)^(٦)، والمناوي في (فيض القدير)^(٧). وممَّن لم يقل بحججيَّة مفهوم العدد، وأنَّ ذكر عدد معين لا يعني نفي ما هو أكثر منه: ابن حجر^(٨)، والكرمانى^(٩)، والإمام الرازى^(١٠)، وجلال الدين السيوطي^(١١)، والمناوي^(١٢)، وكثير آخر من علماء أهل السنَّة.

- ١- المراد بمسألة ثبوت المفهوم للعدد أنَّ تحديد موضوع بعدد خاص، هل يدل على انتفاء الحكم فيما عداه أم لا؟ إن أجبنا بنعم، فمعناه أنَّ للعدد مفهوماً. وإن قلنا: ليس فيه دلالة على انتفاء الحكم، فمعناه ليس للعدد مفهوم. [المترجم]
- ٢- الجوهر النقي، ج ٣، ص ١٨٠.
- ٣- البحر الرائق، ج ١، ص ٢٠٠.
- ٤- شرح صحيح مسلم، ج ١١، ص ١٢٠؛ ج ١٣، ص ٨٨.
- ٥- السنن الكبرى، ج ٣، ص ١٨٠.
- ٦- تحفة الأحوذى، ج ٧، ص ١٤٧.
- ٧- فيض القدير، ج ١، صص ٢٥٩ و ٢٩٧.
- ٨- فتح البارى، ج ٣، ص ٩٧.
- ٩- المصدر نفسه.
- ١٠- روح المعانى، ج ١، ص ٩٧.
- ١١- الدبياج على مسلم، ج ٥، ص ٢٥٥.
- ١٢- فيض القدير، ج ١، ص ١٩٨.

ص: ٨٤

ومن علماء الشيعة القائلين بعدم حججية مفهوم العدد: الشيخ الحر العاملي^(١)، والعلامة المجلسي^(٢)، والمحقق القمي^(٣)، وآخرون كثيرون.

بالإضافة إلى أنّ الرواية الثانية حددت ارتفاع قبر النبي (ص) بسبر، وفي الرواية الثالثة حُدد بسبر وأربع أصابع، وهذا إن دلّ فإنّما يدلّ على أنّ استحباب رفع القبر لا يتحدّد بأربع أصابع.

وعلى فرض قبول نظرية حججية مفهوم العدد، فادنى ما تدلّ عليه حينئذ عدم استحباب ما زاد على هذا المقدار، لا لأنّ ما زاد عليه يكون مححرّماً.

ومع كلّ ما تقدّم بيانه، يقول الكاتب بدون أيّ وجّل وحياء: «هذه بعض الروايات والأخبار من كتب الشيعة المعتمدة، تدلّ على النهي عن رفع القبور والبناء عليها واتّخاذها مساجد» .

الصنف الثاني من الروايات

اشاره

ولدينا فيه روایتان، وهما السابعة والعشرة، قد ذكر فيها حرمة تشييد القبة أو البناء على القبور، لكن الاستدلال بكلتا الروایتين مخدوش. ففي الروایة السابعة حرف المؤلف لفظ الروایة، وأضاف لها المترجم تحریف المعنی أيضًا، فنراهما يقولان:

«عن محمد بن مسلم قال: سألت أحدهما عن الميت فقال: « وسلم من قبل الرجلين، وتلرق القبر بالأرض إلا قدر أربع أصابع مفرجات:

١- وسائل الشيعة، ج ٨، ص ٨٨.

٢- بحار الأنوار، ج ٦١، ص ١٦١.

٣- قوانین الأصول، ج ١، ص ١٦١.

ص: ٨٥

تربيع و (ترفع) قبره» . [فروع الكافي، ١٩٥:٣، وسائل الشيعة، ٢:٨٤٨ و غيرها] .

في حين أنَّ الرواية في الكافي والوسائل هكذا: «تسليه من قبل الرجلين، وتلزق القبر بالأرض إلى قدر أربع أصابع مفرجات، وتربيع قبره .

فبدل المصنف كلامي (تسليه) بـ-(تسليم) ، وكلمة (إلى) بـ-(إلا) ولا يخفى أنَّ معنى الكلمة الثانية الحصر، وأضاف كلمة (ترفع) إلى الحديث .

نعم ذكرت الكلمة إلا في بعض النسخ، وكذلك الكلمة (تربيع) ، ولكن ليس هناك نسخة جاءت فيها كلامي (ترفع وتربيع) معاً. مضافاً إلى تصرف المترجم في معنى الرواية.

وعلى كل حال، وعلى فرض أن تكون الكلمة إلا وليس (إلى) ف (إلا) إنما تدل على حصر الاستحباب في رفع القبر أربع أصابع، ولا تناول حكم ما هو أكثر من ذلك، فضلاً أن تدل على حرمته. ناهيك عن أنَّ الرواية في الأساس ضعيفة لوجود (سهل بن زياد) فيها، وهو ضعيف.

أما الرواية العاشرة:

«لا ترفعوا قبرى فوق أربع أصابع مفرجات» وإن كانت تدل في ظاهرها على أنَّ الإمام منع من رفع قبره أكثر من أربع أصابع مفرجات، وسلمنا أنَّ النهي يدل على الحرمة، لكن هذه الرواية تعانى من ضعف شديد في السندي، ولا يصح الاستدلال بها؛ لأنَّ عمر بن الواقف الوارد في سند هذه الرواية مجهول، ولم يذكر في كتب الرجال عنه شيء.

ص: ٨٦

الصنف الثالث من الروايات

في هذا المجموع نورد ما ذكره الكاتب من كلام لبعض الفقهاء وعنونه بأنه رواية.^(١) س. تحت رقم (١١ و ١٢) في استدلاله، فيقول: «١١. وقال محمد بن جمال الدين العاملي المعروف بالشهيد الأول: «ورفع القبر عن وجه الأرض بمقدار أربع أصابع مفرجات إلى شبر لازيد، ليعرف فیزار فیحترم». [اللمعة الدمشقية، ١: ٤١٠].

ونلقت انتباه القارئ المحترم إلى بعض الأمور في كلام الكاتب أعلاه:

- ١- أنَّ الكاتب جاء بكلام لأحد العلماء الشيعة، وطرحه بعنوان أنه رواية لإثبات مدعاه. وهذا افتراء وكذب.
- ٢- أنَّ هذا ليس كلام الشهيد الأول، فكلام الشهيد الأول كان في مقام بيان المستحبات، وهو خصوص قوله: «ورفع القبر أربع أصابع» ، وما ذكره المصنف من تتمة هي للشهيد الثاني (زين الدين العاملي) ، وهنا أيضاً يتبيَّن وجود نسبة خاطئة وافتراء وكذبة أخرى.
- ٣- أنَّ الشهيد الثاني يقول ما مفاده: إنه يستحب رفع القبر أربع أصابع مفرجات إلى شبر، والزائد على ذلك ليس بمستحب، ولم يقل أنَّ

١- المؤلَّف هنا يتكلَّم عن النسخة المترجمة من الكتاب والتي جاء التعبير فيها بــرواية يازدهم أي: الرواية الحاديم عشرة. وكذلك جاء التعبير في الفقرة التالية لها بما ترجمته الرواية الثانية عشرة . ولم أعثر على النسخة العربية الأصلية للكتاب المطبوعة على الورق، لأنَّها من الأصل وهل أنَّ التعبير خاص بالترجم، ولكن عثرت على نسختين الكترونيتين على الإنترنٌت للكتاب اعتمدت أحدهما. وكانت الأولى خالية من تعبير عَـ الروايات بهذا الشكل الرواية الأولى، الرواية الثانية. .. عند تعداد الروايات، والنسخة الأخرى كان فيها تعداد الفقرات التي تذكر الروايات رقمياً هكذا ١ـ، ٢ـ، ... ، وهي التي اعتمدناها هنا. ونقاش المؤلَّف لكتاب يترَكَّز على النسخة المترجمة إلى اللغة الفارسية. [المترجم]

ص: ٨٧

ذلك محروم وغير مشروع.

٤- أن المترجم لم يفهم أن عبارة (ليعرف فيزار فيحترم) متعلقة بعبارة (رفع القبر.. إلى شبر)، وليس متعلقة بعبارة (لا أزيد). ويكون معنى كلامه: يستحب رفع القبر أربع أصابع مفرجات إلى شبر من المستحبات ليعرف القبر فيزار ويحترم. وفي تكملة حديثه يذكر كلام شيخ الطائفه بعنوان أنه الرواية الثانية عشرة! يسعى من وراء ذلك التشويش على أذهان الناس البسطاء وخداعهم.

وتبين لنا مما ذكرنا ما يلى:

- ١- أن من كتب هذا الكتيب ليس له أدنى اطلاع بفن الرواية والتعامل معها.
- ٢- حاول من خلال التحريف اللغطي والمعنوي لنصوص روايات أئمّة أهل البيت (عليهم السلام) خداع القارئ.
- ٣- أن ما ذُكر بعنوان أنه أدلة من قبل الكاتب ليس فيه دلالة على حرمة بناء القبور والأضرحة على قبور الأنبياء والأئمّة والأولياء.

ص: ٨٩

٣. تشييد المساجد على القبور

عرض الشبهة

اشارة

مسألة أخرى من المسائل التي يطرحها الوهابيون، وينتهزون لأجلها مواسم تجتمع المسلمين، كمواسم الحجّ المبارك، للتأثير على الناس البسطاء وحرف تفكيرهم وتشكيكهم بعقائدهم. هذه المسألة تتعلق ببناء المساجد على القبور، وجعل قبور الأنبياء والأئمّة والأولياء الصالحين محلّاً لعبادة الله تعالى.

فيقولون: إنّ تشييد المساجد على القبور، أو دفن الموتى في المساجد، أو الإسراف على القبور بشكل دائم، من المخالفات الشرعية ومخالف لسنة رسول الله (ص).

فلماذا تقيمون، أنتم أيها الشيعة، مساجد فوق القبور، وتتركون السرج حتى وقت متأخر من الليل على القبور، وتقيمون صلاتكم في مثل هذه الأماكن؟!

فعليكم بتخريب المساجد التي أقيمت على القبور، وكذلك نبش الموتى المدفونين في المساجد وإخراجهم منه، ففي دين الإسلام لا تجتمع

ص: ٩٠

المسجدية مع المقبرة، وكل ما يستحدث منها ثانياً بعد الأول يجب تخربيه، ويبقى ما كان قد أقيم أولاً. والصلوة في مساجد أقيمت على قبور للموتى باطلة [\(١\)](#)

والدليل - لديهم - على هذا الأمر، روایات كثيرة وردت عن النبي (ص)، وواحدة من هذه الروایات: «عن عطاء بن يسار، أنّ رسول الله [ص] قال: اللهم! لا تجعل قبرى وثناً يعبد. اشتّ غضب الله على قوم اتّخذوا قبور أنبيائهم مساجد» [\(٢\)](#)
وفى روایة ثانية يقول فيها عبيد الله بن الجراح: «آخر ما تكلّم به النبي [ص] أخرجوه يهود أهل الحجاز وأهل نجران من جزيرة العرب، واعلموا أنّ شرار الناس الذين اتّخذوا قبور أنبيائهم مساجد» [\(٣\)](#)

وكذلك أنّ أبا هريرة قال: سمعت رسول الله [ص] يقول:

«قاتل الله اليهود - والنصارى - اتّخذوا قبور أنبيائهم مساجد» [\(٤\)](#)

وكذلك روى عن النبي أنّه قال:

«لعن الله اليهود - والنصارى - اتّخذوا قبور أنبيائهم مساجد» [\(٥\)](#)

١- زاد المعاد، ج ١، ص ٥٠٦؛ الفتاوى الكبرى، ج ٣، ص ٣٢.

٢- الموطا، ج ١، ص ١٧٢؛ مسنّد أحمد، ج ٢، ص ٢٤٦؛ المصنّف، الصناعي، ج ١، ص ٤٠٦.

٣- مسنّد أحمد بن حنبل، ج ١، ص ١٩٥؛ كنز العمال، ج ٤، ص ٣٨٢.

٤- انظر: صحيح مسلم، ج ٢، ص ٦٧؛ صحيح البخاري، ج ١، ص ١١٣؛ مسنّد أحمد بن حنبل، ج ٢، ص ٢٨٤، ٢٨٥ و ٣٩٦؛ سنن أبي داود السجستاني، ج ٢، ص ٨٥؛ السنن الكبرى، البهقى، ج ٤، ص ٨٠؛ السنن الكبرى، النسائي، ج ٤، ص ٢٥٧؛ المصنّف، الصناعي، ج ١، ص ٤٠٦؛ الجامع الصغير، ج ٢، ص ٣٩٦؛ كنز العمال، ج ٧، ص ١٤٧.

٥- انظر: صحيح مسلم، ج ٢، ص ٦٧؛ صحيح البخاري، ج ١، ص ١١٠ و ١١٢؛ ج ٢، ص ٩١؛ ج ٥، ص ١٣٩؛ مسنّد أحمد بن حنبل، ج ٢، ص ٢٨٥؛ ج ٥، ص ٢٠٤؛ السنن الكبرى، النسائي، ج ٤١؛ السنن الكبرى، البهقى، ج ٢، ص ٤٣٥؛ مجمع الزوائد، ج ٢، ص ٢٧ و ٢٨؛ مسنّد أبي داود الطیالسى، ص ٨٨؛ السنن الكبرى، النسائي، ج ١، ص ٢٦٠؛ كنز العمال، ج ٧، ص ٢٣٦؛ المصنّف، ابن أبي شيبة، ج ٢، ص ٢٦٩.

ص: ٩١

وقال ابن عباس:

«لعن رسول الله [ص] زائرات القبور، والمُتَّخِذِينَ عَلَيْهَا الْمَسَاجِدَ وَالسَّرَّاجَ»^(١).

فهذه الروايات وصفت من يبني المساجد على القبور بائهم (اشتاد غضب الله عليهم) و (ملعونون) و (شرار الناس) عند الله ورسوله، وهذا يدل على حرمة بناء المساجد على القبور.

جواب الشبهة

الجواب الأول

اشاره

هنا لا بد أن نتفحص عبارة (اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد)، وعلى أي شيء تدل، فإنه يحمل فيها معنian: الأول: أن اليهود والنصارى كانوا يبنون فوق قبور موتاهم أو إلى جانبها مساجد، ولا يقومون بالسجود فيها إلـا الله الواحد وباتجاه القبلة الحقيقية. وحينئذ تكون الرواية دالة على عدم جواز تشييد المساجد على القبور أو إلى جانبها ولهذا السبب. الثاني: أن اليهود والنصارى كانوا يتخذون قبور أنبيائهم قبلة لهم، ويصلون باتجاهها، كما يفعل عبادة الأواثان حين يسجدون قبل الأصنام الخشبية والحجيرية. ومن هنا ذمت الروايات السجود لغير الله تعالى وعبادة قبور الأنبياء؛ لأنـه شرك بالله تعالى. وليس بناء المساجد على القبور أو إلى جانبها مذموم بنفسه.

١- مسند أحمد بن حنبل، ج ١، ص ٢٢٩؛ سنن أبي داود، ابن الأشعث السجستانى، ج ٢، ص ٨٧؛ سنن الترمذى، ج ١، ص ٢٠١؛ سنن النسائي، ج ٤، ص ٩٥؛ مستدرك الصحيحين، ج ١، ص ٣٧٤؛ السنن الكبرى، النسائي، ج ١، ص ٦٥٧؛ صحيح ابن حبان، ج ٧، ص ٤٥٢ و ٤٥٣.

ص: ٩٢

وممّا لا شك فيه أنّ المراد من الرواية هو المعنى الثاني، وتوبيخ ذلك قرائن مختلفة كثيرة، منها:

القرينة الأولى

لو تفحّصنا معنى كلمة (اتّخذ) في اللغة العربية لوجدناها تنسجم مع المعنى الثاني الذي شرحته. فكلمة (اتّخذ) في اللغة وفي الاستخدام القرآني والأحاديث بمعنى (صيّر). جاء في المنجد:

«اتّخذه وتخرّجتْ تخرّج: صيّرها. تقول: اتّخذه صديقاً: جعله صديقاً له» (١).

يقول تعالى: أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ (٢).

وفي آية أخرى: وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا (٣).

وكذلك يقال: (الحمد لله الذي اتّخذ محمداً نبياً).

وبالنسبة لكلمة مسجد، في الأصل هي بمعنى (المكان الذي يسجد فيه) (٤)، وتطلق عرفاً على المعلم الذي تقام فيه العبادات.

وببناءً على ما تقدّم، يتبيّن أنّ معنى عبارة (اتّخذوا قبور الأنبياء مساجد) لها أحد معندين:

أ - أنّهم بنوا على قبور الأنبياء مساجد.

ب - أنّهم كانوا يسجدون لقبور الأنبياء، ويتعبدون بها.

والذى يفهم من سياق الرواية هو المعنى الثاني، ولو كان المراد المعنى الأول لعّبرت الرواية (اتّخذوا على قبور الأنبياء مساجد)، كما

عّبر

١- المنجد في اللغة، ص ٤.

٢- الجاشية: ٢٣.

٣- البقرة: ١١٦.

٤- تاج العروس، ج ٢، ص ٣٧١؛ لسان العرب، ج ٣، ص ٣٠٤.

ص: ٩٣

القرآن الكريم في قصّة أصحاب الكهف: قالَ الَّذِينَ غَلَبُوا عَلَىٰ أَمْرِهِنَ لَتَتَخَذَنَ عَلَيْهِمْ مَسْجِدًا [\(١\)](#). ومن البّين أنّ المعنى الذي تفسّر به الرواية، والّذى ينسجم مع اللعن والذم لل فعل، هو المعنى الثاني دون الأوّل. فاليهود والنصارى لعنوا لأنّهم اتّخذوا قبور أنبيائهم قبلةً ومحلاً يسجدون له، كما يُسجد للأصنام والأوثان. وكثير من علماء أهل السّنة فهموا من الرواية المعنى الثاني الذي ذكرناه.

نقل عن البيضاوى قوله: «لَمَا كَانَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى يَسْجُدُونَ لِقُبُورِ الْأَنْبِيَاءِ تَعْظِيمًا لِشَأْنِهِمْ وَيَجْعَلُونَهَا قَبْلَةً يَتَوَجَّهُونَ فِي الصَّلَاةِ نَحْوَهَا وَاتَّخَذُوهَا أَوْثَانًا لَعْنَهُمْ وَمِنْ الْمُسْلِمِينَ عَنِ الْمُثُلِّ ذَلِكَ، فَأَمَّا مَنْ اتَّخَذَ مسجداً فِي جَوَارِ صَالِحٍ وَقَصْدِ التَّبَرِّكِ بِالْقُرْبِ مِنْهُ، لَا التَّعْظِيمُ لِهِ وَلَا التَّوْجِهُ نَحْوَهُ، فَلَا يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ الْوَعِيدِ» [\(٢\)](#).

ويقول السندي بن عبد الهادى فى حاشيته على سنن النسائي: «ومراده بذلك أن يحدّر أمته أن يصنعوا بقبره ما صنع اليهود والنصارى بقبور أنبيائهم، من اتّخاذهم تلك القبور مساجد، أمّا بالسجود إليها تعظيمًا لها أو يجعلها قبلة يتوجّهون في الصلاة نحوها» [\(٣\)](#). ويقول البكري فى (إعانة الطالبين) في معنى هذه الرواية: «المنهى عنه قصد استقبالها للتبرّك ونحوه» [\(٤\)](#).

١- الكهف: ٢١.

٢- فتح البارى، ج ١، ص ٤٣٨؛ شرح سنن النسائي، ج ٢، ص ٤٢.

٣- حاشية السندي على سنن النسائي، ج ٢، ص ٤٢.

٤- إعانة الطالبين، ج ١، ص ٢٢٧.

ص: ٩٤

وفي مكان آخر يقول:

«لعن الله اليهود والنصارى، اتّخذنوا قبور أنبيائهم مساجد. أى: بصلاتهم إليها»^(١).

ويقول القرطبي تعليقاً على ما روى عن أبي مرثد الغنوى عن رسول الله (ص) أنه قال:

«لا تصلوا إلى القبور ولا تجلسوا عليها» :

«أى: لا تَتَّخِذُوهَا قَبْلَةً فَتَصْلِلُوهَا عَلَيْهَا أَوْ إِلَيْهَا كَمَا فَعَلَ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى، فَيُؤْذَى إِلَى عِبَادَةِ مَنْ فِيهَا، كَمَا كَانَ السَّبَبُ فِي عِبَادَةِ الْأَكْنَامِ.

فحذر النبي [ص] عن مثل ذلك، وسدَّ الذرائع المؤدية إلى ذلك فقال: «اشتَدَّ غَضْبُ اللَّهِ عَلَى قَوْمٍ اتَّخَذُوا قبورَ أَنْبِيائِهِمْ وَصَالِحِيهِمْ مساجد»^(٢).

ويقول ابن عبد ربّه في كتاب (التمهيد) : «ويحمل الحديث أن لا تجعل قبور الأنبياء قبلة يصلّى إليها»^(٣).

القرينة الثانية

جاء في رواية عطاء بن يسار أنَّ النَّبِيَّ قال في البداية:

«اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ قَبْرِي وَشَأْ يَعْدُ» ، وهذه قرينة على أنَّ مراد النبي (ص) من قوله:

«قَوْمٌ اتَّخَذُوا قبورَ أَنْبِيائِهِمْ مساجد» أَنَّ هؤلاء اتَّخذُوا قبورَ أَنْبِيائِهِمْ أو ثانًا يعبدونها من دون الله.

القرينة الثالثة

حين نراجع أسس العقائد اليهودية والنصرانية وجذورها نصل إلى حقيقة مفادها أنَّهم يغالون في أنبيائهم، ويقولون فيهم مقالات لأجل

١- إعانة الطالبين، ج ١، ص ٢٢٧.

٢- تفسير القرطبي، ج ١٠، ص ٣٨٠.

٣- التمهيد، ج ٦، ص ٣٨٣.

ص: ٩٥

تعظيمهم تصل إلى حد الشرك بالله تعالى، ولأجل هذا كانوا مورد تقرير من الله تعالى وذمًّا، يقول تعالى في كتابه الكريم: وَقَالَتِ
إِلَيْهِمْ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّاصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذِلِّتَكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُصَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلِ قَاتَلُهُمُ اللَّهُ أَنَّى
يُؤْفَكُونَ[\(١\)](#).

وليلتفت إلى أن عبارة (قاتلهم الله) جاءت تأنيباً لليهود والنصارى؛ لأنهم غالوا في أنبيائهم، وقالوا فيهم مقالة الشرك، ونقلت هذه الجملة في حديث أبي هريرة بحق اليهود كونهم (اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد، وهذا قرينة على أن المراد بكلمة (مساجد) ليس بناء مسجد على القبور، بل ما يفعله هؤلاء بقبور أنبيائهم بقصد تعظيمهم من السجود لقبورهم).

الجواب الثاني

لو فرضنا - تنزيلاً - أن المراد باتخاذ المساجد، هو بناء المساجد من قبل اليهود والنصارى على قبور أنبيائهم، ولعنوا لأجل هذا العمل، ولكن لا بد أن نعلم أن اللعن لا يدل على الحرمة دائمًا؛ لأن معنى اللعن بعد عن رحمة الله تعالى، بل كثير من موارد اللعن جاءت للدلالة على الكراهة، كما في رواية:
«لعن الله كل مذواق مطلق»[\(٢\)](#). فدللت على أن الله لا يحب الرجل الذي يكثر طلاق النساء، مع العلم أن الطلاق بنفسه أمر جائز شرعاً.

وعلى هذا تكون الروايات المستدل بها دالة على كراهة بناء المساجد على القبور، والصلاوة في هذه المساجد، والكراهة هنا بمعنى قلة الثواب.

١- التوبية: ٣٠.

٢- البحر الرائق، ج ٣، ص ٤١٢.

الجواب الثالث

كيف نقول بحرمة الجمع بين القبر والمسجدية في حين أنّ قبر إسماعيل (ع) في المسجد الحرام في حجر إسماعيل، وكذلك قبور سبعين من الأنبياء في المسجد الحرام بين الحجر الأسود وبئر زمزم؟ !

يقول الطحاوي في حاشيته على مراقي الفلاح، دفاعاً عن عدم كراهة الصلاة في مقبرة الأنبياء:

«لأنهم أحياء في قبورهم، لا ترى أنّ مرقد إسماعيل (ع) في الحجر تحت المizarب، وأنّ بين الحجر الأسود وزمزم قبر سبعيننبياً»^(١).

الجواب الرابع

إنّ مسجد النبي أقيم بأمر من رسول الله (ص) في مكان كان مقبرة لموتى المشركين، وهذا ما يؤكّده كلّ علماء أهل السنة^(٢)، وفي رواية قال أنس بن مالك: «قدم النبي [ص] المدينة فنزل أعلى المدينة في حي يقال لهم بنو عمرو بن عوف، فأقام النبي [ص] فيهم أربع عشرة ليلة، ثم أرسل إلى بنى النجّار فجاؤوا متقلّدي السيوف كأنّي أنظر إلى النبي [ص] على راحلته وأبو بكر ردهه وملاّن بنى النجّار حوله حتى ألقى بفداء أبي أيوب، وكان يحبّ أن يصلّى حيث أدركته الصلاة، ويصلّى في مرابض الغنم، وأنّه أمر ببناء المسجد فأرسل إلى ملاّن بنى النجّار فقال: يا بنى النجّار، ثامنوني بحائطكم هذا. قالوا: لا والله، لا نطلب ثمنه إلّا إلى الله! فقال أنس: فكان فيه ما أقول لكم قبور المشركين وفيه خرب وفيه

١- حاشية الطحاوي على مراقي الفلاح، ج ٢، ص ٣١٥.

٢- يقول ابن قدامة: «لأنّ مسجد رسول الله ٩ كانت فيه قبور المشركين فنبشت. متفق عليه». المغني، ج ١، ص ٧١٨.

ص: ٩٧

نخل، فأمر النبي [ص] بقبور المشركين فنبشت، ثم بالخرب فسُويت، وبالنخل فقطع، فصفّوا النخل قبلة المسجد، وجعلوا عضاديه الحجارة، وجعلوا ينقلون الصخر وهم يرتجون والنبي [ص] معهم وهو يقول:

اللَّهُمَّ لَا خَيْرَ إِلَّا خَيْرُ الْآخِرَةِ فاغفِرْ لِلْأَنْصَارِ وَالْمَهَاجِرَةِ^(١)

وهذه الرواية ذكرها كثير من محدثي وفقهاء أهل السنة ^(٢)، وأنّها ظاهرة في الدلالة على أنّ بناء المساجد على القبور لا إشكال فيه. وعلى هذه، يتبيّن أنّه لا يوجد دليل معتبر على حرمة بناء المساجد على القبور أو إلى جوارها، بل إنّ بناء المساجد على قبور الأنبياء والأئمّة وأولي الأمر من الأمور المستحسنة وممّا ينطبق عليها عنوان تعظيم شعائر الله تعالى.

نعم، إنّ إنشاء مسجد في مقبرة موقوفة للدفن فقط غير جائز، وكذلك لا يجوز الدفن في مسجد موقوف للمسجدية فقط؛ لأنّ المواقف يتصرّف فيها بحسب ما وقفت عليه.

١- صحيح البخاري، ج ١، ص ١١١.

٢- مسنـد أـحمد بن حـنـبل، ج ٣، صـص ٢٤٤ و ٢٦٦؛ نـيل الأـوطـار، ج ٢، صـ ١٥٢؛ صحيح البـخارـي، ج ٤، صـ ٢٦٦؛ سنـن أبي دـاود السـجـستانـيـ، ج ١، صـ ١١١؛ سنـن النـسـائـيـ، ج ٢، صـ ٤٠؛ السنـن الـكـبـرـيـ، الـبـيـهـقـيـ، ج ٢، صـ ٤٣٨؛ السنـن الـكـبـرـيـ، النـسـائـيـ، ج ١، صـ ٢٥٩؛ مـسـنـد أـبـي يـعـلـىـ، ج ٧، صـ ١٩٤؛ صـحـيـحـ اـبـنـ خـزـيـمـهـ، ج ٢، صـ ٦؛ صـحـيـحـ اـبـنـ حـبـانـ، ج ٦، صـ ٩٧؛ الطـبـقـاتـ الـكـبـرـيـ، ج ١، صـ ٢٤٠؛ الـبـادـيـةـ والـنـهـاـيـهـ، اـبـنـ كـثـيرـ، ج ٣، صـ ٢٦١؛ السـيـرـةـ النـبـوـيـهـ، اـبـنـ كـثـيرـ، ج ٢، صـ ٣٠٣.

٤. الدعاء والصلوة عند القبور والمشاهد المشترفة

طريق الشبهة

والآن - قارئي الكريم - نتعرض لبيان شبهة أخرى من الشبهات التي يطلقها بعض دعاة الوهابية، تتعلق بقراءة الأدعية والصلوة عند القبور والمشاهد المشترفة، كما في البقيع ومزارات شهداء أحد وبقية الأماكن المشابهة، فهم يمنعون الناس من قراءة القرآن، أو سورة الفاتحة للأموات، ويعتبرون ذلك عملاً بلا فائدة ولا دليل عليه، بل يعتبرونه عملاً محظياً وبدعة في الدين! ولا يخفى أن هذه الاتهامات - التي تشكل عقيدة لديهم - تعود جذورها لابن تيمية وابن القيم.

يقول ابن تيمية: «لا يشرع بناء المسجد على القبور»^(١)

وكذلك يقول: «ولا تصح الصلاة في المقبرة ولا إليها»^(٢)

١- مجموع الفتاوى، ج ٣، ص ٣٩٨.

٢- نقلأ عن: أحكام الجنائز، الألباني، ص ٢١٤.

ص: ١٠٠

ويقول ابن القيم:

«وكان من هذيه [ص] تعزية أهل الميت، ولم يكن من هذيه أن يجتمع للعزاء ويقرأ له القرآن، لا عند قبره ولا غيره، وكل هذا بدعة حادثة مكرورة»^(١)

وقد استدلوا ببعض الروايات عن نبئ الإسلام (ص)، مثل:

الرواية الأولى:

«عن أبي سعيد أنَّ النبئ [ص] قال: الأرض كلُّها مسجد إلَى المقبرة والحمام»^(٢)
الرواية الثانية:

«عن عبد الله بن عمر أنَّ رسول الله [ص] نهى عن الصلاة في المقبرة»^(٣)
الرواية الثالثة:

«عن ابن عمر عن النبئ [ص] قال: اجعلوا في بيوتكم من صلاتكم ولا تُشخِّذوها قبوراً»^(٤)
الرواية الرابعة:

«عن أبي هريرة عن النبئ [ص] قال: لا تجعلوا بيوتكم مقابر»^(٥)
الرواية الخامسة:

«عن زيد بن جبيرة عن داود بن الحصين عن نافع عن ابن عمر أنَّ رسول الله [ص] نهى أن يصلّى في سبعة مواطن: في المزبلة، والمجزرة، والمقبرة، وقارعة الطريق، وفي الحمام، ومعاطن الإبل، وفوق

١- زاد المعاد، ج ١، ص ٥٠٨.

٢- نيل الأوطار، ج ٢، ص ١٣٥؛ مسنون أحمد، ج ٣، ص ٨٣؛ سنن الدارمي، ج ١، ص ٣٢٣؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٢٤٦؛ سنن أبي داود، ابن الأشعث، ج ١، ص ١١٩؛ سنن الترمذى، ج ١، ص ١٩٩؛ مستدرك الحاكم، ج ١، ص ٢٥١؛ السنن الكبرى، البيهقي، ج ٢، ص ٤٣٥؛ كنز العمال، ج ٧، ص ٣٤٣.

٣- صحيح ابن حبان، ج ٦، ص ٩٠؛ كنز العمال، ج ٨، ص ١٩٥؛ مسنون أبي يعلى، ج ٥، ص ١٧٥؛ مجمع الزوائد، ج ٢، ص ٢٧.

٤- صحيح البخارى، ج ١، ص ١١٢؛ ج ٢، ص ٥٢؛ سنن أبي داود، ابن الأشعث، ج ١، ص ٢٣٥.

٥- مسنون أحمد بن حنبل، ج ٢، ص ٢٨٤؛ صحيح مسلم، ج ٢، ص ١٨٨؛ سنن الترمذى، ج ٤، ص ٢٣٢.

ص: ١٠١

[ظهر بيت الله» \(١\)](#)

فيستفاد من خلال هذه الروايات حرمة الصلاة بجانب القبور؛ لأنّ النبي (ص) نهى عن الصلاة إلى جانب القبور، ونهى النبي ظاهراً في الحرمة. ولا يوجد فرق بين قبور الناس العاديين وقبور الأئمّة والشهداء؛ لأنّ الروايات مطلقة تشمل كلّ هذه الموارد.

[تفنيد هذه الشبهة](#)

[أولاً: الصلاة بجانب القبور والأضرحة المباركة](#)

١- نحن نعلم أنّ الأصل الأوّل هو عدم اختصاص الصلاة بمكان خاص، فلكلّ مسلم أن يقيم صلاته الواجبة أو المستحبة في أيّ مكان شاء، إلّا إذا كان هذا المكان قد نهت الشريعة عن الصلاة فيه بعينه.

ومن خلال تفحّص الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة نستنتج القاعدة الكلية القائلة:

«صَحَّةُ الصَّلَاةِ فِي كُلِّ مَكَانٍ إِلَّا مَا خَرَجَ بِالدُّلُلِ» ، فقد قال تعالى في كتابه الكريم:

[أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُولِكَ الشَّمْسُ إِلَى عَسْقِ اللَّيْلِ وَ قُرْآنَ الْفَجْرِ](#) (٢).

[وَحَيْثُ مَا كُتُّمْ فَوَلُوا وُجُوهُكُمْ شَطْرَهُ](#) (٣).

فنلاحظ أنّ الآية الأولى عينت وقتاً خاصاً للصلاحة، ولكنّها لم تأتِ على ذكر المكان، وهذا إطلاق من الآية في دلالة المكان الذي تصاحح فيه الصلاة.

١- نصب الرأي، ج ٢، ص ٣٧٧؛ سنن ابن ماجة، ج ١، ص ٢٤٦؛ سنن الترمذى، ج ١، ص ٢١٦؛ السنن الكبرى، البهقى، ج ٢، ص ٣٢٩.

٢- الإسراء: ٧٨.

٣- البقرة: ١٤٤.

ص: ١٠٢

وأما الآية الثانية، ففيها تصريح في توجّه المصلى للقبلة أينما كان المصلى.

بالإضافة إلى ما نقل عن طرق أهل السنة، فضلاً عن طرقنا، من روایات تؤكد مضمون القاعدة السابقة بوضوح، مثل الحديث الذي ينقل عن أبي ذرٍ عن النبي (ص) ونقله البخاري ومسلم في صحيحهما. فقد روى عن أبي ذرٍ أنه قال:

«حيثما أدركتك الصلاة فصلٌ، والأرض لك مسجد»^(١)

وقد نقلت هذه الرواية بالفاظ مختلفة في الكتب الحديبية السنّية، أحدها ما ذكرناه، وجاءت بالفاظ أخرى أيضاً، مثل: «أينما أدركتك الصلاة فصلٌ، فهو مسجد».

وفي آخر:

«قال: جعلت لي الأرض مسجداً وظهوراً، فحيثما أدركتك الصلاة، فصلٌ».

وفي رواية:

«حيثما أدركتك الصلاة، فصلٌ؛ فإنه مسجد»^(٢). فهذه الروایات باختلاف ألفاظها لها مؤدّى واحد، مفاده: إذا جاء وقت الصلاة فصل حيث كنت، إلّا اللّهم أن يكون لدينا دليل على حرمة الصلاة في مكان معين.

ونجد أنّ فقهاء أهل السنة اعتبروا رواية أبي ذرٍ أصلاً كلياً وأساساً يحتملوا على هذه الرواية في حكمهم بتصحيح الصلاة في

١- صحيح البخاري، ج ٤، ص ٣٦.

٢- صحيح مسلم، ج ٢، ص ٦٣؛ مسنّد أحمد بن حنبل، ج ٥، ص ١٥٦ - ١٦٠؛ نيل الأوطار، ج ٢، ص ١٣٥؛ سنن ابن ماجة، ج ١، ص ٢٤٨؛ شرح صحيح مسلم، النووي، ج ٥، ص ٢؛ السنن الكبرى، النسائي، ج ١، ص ٢٥٦؛ صحيح ابن خزيمة، ج ٢، ص ٥؛ صحيح ابن حبان، ج ٤، ص ٤٧٥؛ كنز العمال، ج ١٤، ص ٩٨.

ص: ١٠٣

كثير من الأماكن، يقول ابن حزم في (المحلّي) :

«والصلاه في البيعه والكنيسه وبين النار والمحزره... وفي كلّ موضع: جائزه، ما لم يأت نصّ أو إجماع متيقّن في تحريم الصلاه في مكان ما، فيوقف عند النهي في ذلك... عن أبي ذر قال: قلت: يا رسول الله، أى مسجد وضع في الأرض أول؟ قال: المسجد العرام،

قلت: ثمّ أى؟ قال: المسجد الأقصى، قلت: كم بينهما؟ قال: أربعون سنة، ثمّ حيثما أدركتك الصلاه فصلّ، فهو مسجد»^(١)

وكذلك يقول: «والصلاه جائزه في البيع والكنائس والهبارات والبيت من بيوت النيران وبيوت الله^{بِهِ} والديور، إذا لم يعلم هنالك ما يجب اجتنابه من دم أو خمر أو ما أشبه ذلك؛ لقول رسول الله [ص]: وجعلت لى الأرض مسجداً أو طهوراً، فحيثما أدركتك الصلاه فصلّ»^(٢)

وكذلك يقول: «وصحّ عن النبي [ص]: (جعلت لى الأرض مسجداً وطهوراً، فحيثما أدركتك الصلاه فصلّ)، فلا يحل أن يمنع أحد من الصلاه في موضع إلّا موضعاً جاء النصّ بالمنع من الصلاه فيه، فيكون مستثنى من هذه الجمله»^(٣)

أمّا السيد سابق في كتاب (فقه السنّة) فيقول أيضاً: «مما اختص الله به هذه الأمة أن جعل لها الأرض طهوراً ومسجدأً، فأيّما رجلٌ من المسلمين أدركته الصلاه فليصلّ حيث أدركته، قال أبو ذر...»^(٤)

١- المحلّي، ابن حزم، ج ٤، صص ٨١ و ٨٢

٢- المصدر نفسه، صص ١٨٥ و ١٨٦.

٣- المصدر نفسه، ج ٥، ص ٧٦.

٤- فقه السنّة، ج ١، ص ٢٤٦.

ص: ١٠٤

ويقول النووي في شرحه ل الصحيح مسلم: « قوله [ص]:

وأينما أدركتك الصلاة فصل فهو مسجد. فيه جواز الصلاة في جميع الموضع إلّا ما استثناه الشرع»^(١)

وهكذا القرطبي في تفسيره (الجامع لأحكام القرآن) حين ينقل بعض الآراء بموضوعية وحيادية، فيشير في البداية إلى بعض آراء العلماء في منع الصلاة في بعض الأماكن، ثم ينقل رواية الترمذى عن ابن عمر في نهي الرسول عن إقامة الصلاة في سبعة أماكن، هي: «أن رسول الله [ص] نهى أن يصلّى في سبع مواطن: في المزبلة، والمجزرة، والمقبة، وقارعة الطريق، وفي الحمام، وفي معاطن الإبل، وفوق بيت الله». .

ويستمر بذكر آراء العلماء في حكم الصلاة في هذه الموارد، ثم يعلق قائلاً:

«قلت: الصحيح - إن شاء الله - الذى يدل عليه النظر والخبر، أن الصلاة بكل موضع ظاهر جائزه صحيحة. وما روی من قوله (ص): (إن هذا واد به شيطان)، وقد رواه معمر عن الزهرى فقال: واجروا عن الموضع الذى أصابتكم فيه الغفلة. قوله على: (نهانى رسول الله [ص] أن أصلى بأرض بابل فإنها ملعونة). وقوله حين مر بالحجر من ثمود: (لاتدخلوا على هؤلاء المعدّين إلّا أن تكونوا باكين). ونهيه عن الصلاة في معاطن الإبل.. إلى ذلك مما في هذا الباب، فإنه مردود إلى الأصول المجتمع عليها والدلائل الصحيح مجئها.

١- شرح صحيح مسلم، النووي، ج٥، ص٢.

ص: ١٠٥

قال الإمام الحافظ أبو عمر^(١): المختار عندنا في هذا الباب أن ذلك الوادي وغيره من بقاع الأرض جائز أن يصلّى فيها كلّها ما لم تكن فيها نجاسة متيقنة تمنع من ذلك، ولا معنى لاعتلال من اعتل بأنّ موضع النوم عن الصلاة موضع شيطان، وموضع ملعون لا يجوز أن تقام فيه الصلاة، وكلّ ما روى في هذا الباب من النهي عن الصلاة في المقبرة وبأرض بابل وأعطن الإبل وغير ذلك مما في هذا المعنى، كلّ ذلك عندنا منسوخ ومدفوع؛ بعموم قوله [ص]: (جعلت لى الأرض كلّها مسجداً وطهوراً)، وقوله [ص] مخبراً أنّ ذلك من فضائله وممّا خُصّ به، وفضائله عند أهل العلم، لا يجوز عليها النسخ ولا التبديل ولا النقص. قال [ص]: (أوتيت خمساً - وقد روى ستّاً، وقد روى ثلاثة وأربعاً، وهي تنتهي إلى أزيد من تسعة، قال فيهن: - لم يُؤتهن أحد قبلى: بعثت إلى الأحمر والأسود، ونصرت بالرعب، وجعلت أمّتى خير الأمم، وأحلّت لى الغنائم، وجعلت لى الأرض مسجداً وطهوراً، وأوتيت الشفاعة، وبعثت بجموع الكلم، وبينما أنا نائم أُتيت بمفاتيح الأرض فوضعت في يدي، وأعطيت الكوثر، وخُتم بي النبيون).
... وبقوله [ص]: (جعلت لى الأرض مسجداً وطهوراً) أجزنا الصلاة في المقبرة والحمام وفي كلّ موضع من الأرض إذا كان طاهراً من الأنجلاس. وقال (ص) لأبي ذر: (حيثما أدركتك الصلاة فصلّ، فإنّ الأرض كلّها مسجد). ذكره البخاري ولم يخصّ موضعًا من موضع.

وأمّا من احتج بحديث ابن وهب، قال: أخبرني يحيى بن أيوب عن زيد بن جبيرة عن داود بن حصين عن نافع عن ابن عمر - حديث

١- مراده ابن عبد البر في كتاب التمهيد. انظر: كتاب التمهيد، ج ٥، ص ٢٠٣

ص: ١٠٦

الترمذى الذى ذكرناه - فهو حديث انفرد به زيد بن جبيرة وأنكروه عليه، ولا يعرف هذا الحديث مسندًا إلّا برواية يحيى بن أيوب عن زيد بن جبيرة [\(١\)](#). وقد كتب الليث بن سعد إلى عبد الله بن نافع مولى ابن عمر يسأله عن هذا الحديث، فكتب إليه عبد الله بن نافع: لا أعلم من حدث بهذا عن نافع إلّا قد قال عليه الباطل [\(٢\)](#).

وخلاله الكلام: فإن القرطبي يعتقد بصحّة القاعدة السابقة (صحّة الصلاة في أي مكان..) ويجعل من قول الرسول (ص): «جعلت لى الأرض مسجداً وطهوراً، فحيثما أدركتك الصلاة فصل» سندأ لها، وحمل الروايات المعارضه على الكراهة. وعلى هذا فيتبين أنه يستفاد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة أنّ الأصل الأولى للصلاه في المقابر والمشاهد المشعره هو الجواز والصحّه، إلّا إذا ثبت بدليل متيقّن عدم جواز ذلك في مكان معين، ومثاله الروايات التي تثبت عدم جواز الصلاه في الأماكن المخصوصه أو النجسة.

أمّا الروايات الخمسة المذكورة في الاستدلال على عدم جواز الصلاه بالقرب من المقابر، فهي تفتقد للتماسك المنطقى في دلالتها، وليس في دلالتها القابليه على تخصيص هكذا عمومات قويه ثابتة، فلا دلالة فيها على الحرمه.

٢- فيما يختص بالروايه الأولى (روايه أبي سعيد الخدري): فإنها منقوله بأسانيد مضطربه عن أبي سعيد. يقول الترمذى: «حديث أبي سعيد. قد

١- بخصوص ضعف زيد بن جبيرة، فسيأتي الكلام عنه مفصلاً.

٢- الجامع لأحكام القرآن تفسير القرطبي ، ج ١٠، صص ٤٨ - ٥٠.

ص: ١٠٧

روى عن عبد العزيز بن محمد روايتين:

منهم من ذكر عن أبي سعيد، ومنهم من لم يذكره. وهذا حديث فيه اضطراب»^(١)

وقد نقل هذا الحديث في المصادر الشيعية بسند معتبر، فيقول عبيد بن زرار:

«سمعت أبا عبدالله (ع) يقول: الأرض كلّها مسجد إلّا بئر غايط أو مقبرة أو حمام»^(٢)

ولذا نقض الطرف عن ضعف سنته المذكور، ولكن مع ذلك لانقلب دلالته على عدم جواز الصلاة في المقابر والأضرحة المشترفة؛ وذلك لأمور:

منها: أنَّ كلمة (مسجد) بالأصل يعني المكان الذي يُسجد عليه الله تعالى، فيكون معنى الحديث (الأرض كلّها مسجد)، أي: أنَّ كلَّ أماكن وبقاع الأرض يصح السجود عليها الله تعالى، وحيثُنَّ يكون معنى عبارة (إلّا المقبرة والحمام) أنَّ الأماكن من قبيل المقبرة والحمام، التي هي مضامن النجاسة، لا يصح السجود فيها تجَبِّاً لذلك. أمَّا السجود لله تعالى إلى جانب القبور المشترفة والأضرحة المباركة، فالرواية ساكتة عن ذلك.

ومنها: أنَّ في رواية زرار قد أضيفت عبارة (بئر غائط)، وعطفت عليها جملة (مقبرة أو حمام)، وكذلك في رواية ابن عمر عطفت كلمة (مقبرة) على كلمة (مزبلة ومجرة)، فهذه العبارات قرينة على أنَّ مقصود النبي (ص) النهي عن هذه الأماكن تحريزاً عن النجاسات أثناء إقامة الصلاة، فتكون الصلاة في هذه الأماكن مع التلوّث بالنجاسات محظمة وباطلة، ومع عدم وجود النجاسات فهي محمولة على الكراهة.

١- سنن الترمذى، ج ١، ص ١٩٩.

٢- وسائل الشيعة، ج ٥، ص ١١٨.

ص: ١٠٨

يقول ابن قدامة:

«الحكم في هذه المواقع السبعة كالحكم في الأربعه سواء، ولأنّ هذه المواقع مظنة النجاسات فغلق الحكم عليها دون حقيقتها»^(١) ومنها: ذكر في هذا الحديث كلمة (المقبرة) وهي محل الدفن، فهذه الرواية إن دلت فتدل على كراهة الصلاة في أماكن دفن الموتى (المقابر)، ولا تشمل المراقد المباركة، كضرر الإمام علي (ع) ، وضرر الإمام الحسين (ع) وغيرهما؛ لعدم صدق عنوان (المقبرة) عليها.

٣- الرواية الثانية (رواية أنس): لا يمكن من خلالها أيضاً إثبات حرمة الصلاة إلى جانب القبور؛ لأنّ هذه الرواية وإن كانت توافق بعض الروايات في كتبنا الحديثية من حيث المضمون، كرواية عمار الساباطي حين سأله الإمام الصادق (ع)

«... عن الرجل يصلّى بين القبور؟ قال: لا يجوز ذلك إلا أن يجعل بينه وبين القبور إذا صلى عشرة أذارع»^(٢).

ولكن توجد لدينا روايات أخرى رخصت في الصلاة بين القبور، كرواية معمر بن خلاد^(٣)، ورواية على بن يقطين^(٤)، عن الإمام الرضا (ع). فهذه الروايات متعارضة، وطريق الجمع بينها حمل رواية أنس وعمار على الكراهة.

ولا يخفى أنّ مفردة (القبور) تشير إلى المقبرة حيث تكثر القبور فيها، فلا تشمل الصلاة إلى جانب قبر النبي (ص) والأئمّة، والقبور المنفردة.

٤- الرواية الثالثة (رواية ابن عمر)، والرواية الرابعة (رواية أبي هريرة):

١- المغني، ج ١، ص ٧١٨.

٢- الكافي، الكليني، ج ٣، ص ٣٩٠.

٣- التهذيب، ج ٢، ص ٢٢٨.

٤- المصدر نفسه، ص ٣٧٤.

ص: ١٠٩

لأعلاقة لها بالمدّعى؛ لأنّ معنى هذه الروايات الحثّ على الصلاة في البيوت والاشتغال بذكر الله تعالى وعدم ترك ذلك، فتكون البيوت كالمقابر، لا تحوى غير القبور وتخلو من الذكر والعبادة.

وقد وردت روايات أخرى تؤيد هذا المعنى المفهوم من هاتين الروايتين. يروى المتّقى في (كتن العمال) : «اجعلوا في بيوتكم من صلاتكم، واعمروها بالقرآن فإنّ أفقر البيوت بيت لا يقرأ فيه كتاب الله عزّ وجلّ»^(١) وهناك من المحققين السّتة من فسر رواية ابن عمر وأبى هريرة بهذا المعنى^(٢)

٥- الرواية الخامسة: نظراً لوجود (زيد بن جبيرة) في سندّها فهي ضعيفة. ومن العبارات التي قيلت في حقّه من قبل الفقهاء والمحدثين: «منكر الحديث» و «اتفقت الناس على ضعفه» و «ليس بثقة» و «ضعيف الحديث» و «عامة ما يرويه لا يتبعه عليه أحد» و «متروك» و «منكر الحديث جداً، لا يكتب حدّيثه»^(٣)

٦- جاء في صحيح البخاري:

«رأى عمرُ أنسَ بن مالكَ يصلّى عند قبرِ، فقال: القبرُ القبرُ. ولم يأمره بالإعادة»^(٤)

١- كتن العمال، ج ١٥، ص ٣٩٣.

٢- تنوير الحوالك، السيوطي، ص ١٨٥؛ تحفة الأحوذى، ج ٢، ص ٤٣٦.

٣- نيل الأوطار، ج ٢، ص ١٤٢؛ مجمع الزوائد، ج ٨، ص ١٥٩؛ التاریخ الكبير، ج ٣، ص ٥٣؛ التاریخ الصغیر، ج ٢، ص ٦٠؛ ضعفاء العقيلي، ج ٢، ص ٧١؛ كتاب المجرودين، ابن حيان، ج ١، ص ٣٠٩؛ تقریب التهذیب، ج ١، ص ٣٢٧؛ تحفة الأحوذى، ج ٢، ص ٢٧١؛ نصب الرایة، ج ٢، ص ٣٧٧؛ الجرح والتعديل، ج ٣، ص ٥٥٩؛ الكامل، ابن عدی، ج ٣، ص ٢٠٢؛ تهذیب الكمال، ج ١٠، ص ٣٤ و ٣٥؛ ميزان الاعتدال، ج ٢، ص ٩٩؛ تهذیب التهذیب، ج ٣، ص ٣٤٦.

٤- صحيح البخاري، ج ١، ص ١١٠.

ص: ١١٠

فهذا الحديث يؤكّد حقيقة عدم بطلان الصلاة إلى جانب القبر في المقابر.

٧- وكذلك ما روى عن الرسول (ص) أنه خرج (ص) يوم الأضحى إلى البقيع، فبدأ فصلّى ركعتين.^(١) وهذا الحديث يدلّ على جواز الصلاة في المقبرة.

ثانياً: الدعاء عند القبور والمرقد المشرفة

إن الدعاء عند القبور له أكثر من شكل، منها:

١- الذهاب إلى المقابر والدعاء لطلب المغفرة للنفس والرحمة والمغفرة للموتى، ويقرأ القرآن لأرواح الموتى.
وممّا لا شك فيه أن الدعاء وطلب المغفرة له ولآخرين من الأمور الجائزه والمرغوبه في كل مكان؛ لأن الله تعالى يقول في كتابه:
اذْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ ^(٢)

ففي هذه الآية لم يعين مكاناً خاصاً للدعاء، ولم يرو لنا في أي رواية نهى عن الدعاء وقراءة القرآن عند القبور، بل جاء في كثير من الروايات أن الدعاء وقراءة القرآن عند القبور توجب تخفيف العذاب عن صاحب القبر، وفيها ثواب للداعي نفسه وقارئ القرآن.
فقد روى عن النبي [ص]:

«من دخل المقابر فقال: اللهم رب الأجساد البالية والعظام النخرة التي خرجت من الدنيا وهي بك مؤمنة، أدخل عليها روحًا وسلامًا مرنى. استغفر له كل مؤمن مات منذ

١- أحكام القرآن، الجصاص، ج٣، ص٦٤٤؛ مستند ابن الجعد، ص٣٩٨؛ السنن الكبرى، البيهقي، ج٣، ص٣١١.

٢- غافر: ٦٠.

ص: ١١١

خلق الله آدم» (١)

وفي رواية أخرى عن أنس عن النبي [ص] أنه قال:

«من دخل المقابر فقرأ سورة يس خفف عنهم يومئذ، وكان له بعدد من فيها حسنات»(٢)

وروايات أخرى مثلها، مثل: «قال رسول الله [ص]:

من دخل المقابر ثم قرأ فاتحة الكتاب، وقل هو الله أحد، وألهاكم التكاثر، ثم قال: إني جعلت ثواب ما قرأت من كلامك لأهل المقابر

من المؤمنين والمؤمنات كانوا شفعاء له إلى الله تعالى»(٣)

وكذلك روايات نقلت في كتب أهل السنة تتحكى استحباب الدعاء عند القبور.

٢- من يذهب إلى المقابر باعتقاد أن الدعاء فيها مستجاب بواسطه الموتى فيدعوه الله هناك بهذاقصد.

ومن المسلمين أن الشيعة لا يعتقدون بهذا الأمر، بل يعتبرون أن الدعاء للموتى مستحب لا غير.

٣- من يقصد الأماكن المباركة والمرقد المشترفة، كحرم النبي الكريم (ص) والأئمّة والأولياء، والذين هم أحياء كما يعتقد كافة

المسلمين، طمعاً في نيلهم دعوة منهم وواسطه عند الله تعالى لهم لأجل غفران ذنوبهم. ومن المتيقن أن هذا العمل عقلائي

وراجح.

يقول الذهبي في سير أعلام النبلاء:

«والدعاء مستجاب عند قبور»

١- إعانة الطالبين، ج ٢، ص ١٦٣؛ المصنف، ابن أبي شيبة، ج ٧، ص ١٨٨؛ التمهيد، ج ٢٠، ص ٢٤١؛ مراقي الفلاح، ج ١، ص ٢٣٣؛ المستطرف، ج ٢، ص ٥٣٣.

٢- المغني، ج ٢، ص ٤٢٥؛ مراقي الفلاح، ج ١، ص ٢٣٣؛ كشف النقاع، ج ٢، ص ١٧١؛ عمدة القارى، ج ٣، ص ١١٨.

٣- تحفة الأحوذى، ج ٣، ص ٢٧٥.

٤- التمهيد، ج ٢٠، ص ٢٤١.

ص: ١١٢

الأنبياء والأولياء، وفي سائر البقاع، لكن سبب الإجابة حضور الداعي، وخشوعه وابتهاله، وبلا ريب في البقعة المباركة، وفي المسجد، وفي السحر، ونحو ذلك، يتحصل ذلك للداعي كثيراً، وكلّ مضطرب قد عاوه مجاب^(١) وعلى هذا نصل إلى نتيجة مفادها: أن الصلاة عند القبور جائزه لكنها مكرروهه، وفي الأماكن المشترفة جائزه ولا كراهة فيها، بل هناك روایات في الكتب الروائية الشيعية تدل على استحباب الصلاة في الأماكن والبقع المشترفة، والدعاء عند القبور والأماكن الشريفة جائز ومرغوب فيه.

١- سير أعلام النبلاء، ج ١٧، ص ٧٧.

فهرس المصادر والمراجع

* القرآن الكريم.

١. الإبهاج في شرح المنهاج، على بن عبد الكافي السبكي، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٤هـ. ق.
٢. أصول الأحكام، على بن محمد الآمدي، دمشق، المكتب الإسلامي، ١٤٠٢هـ. ق.
٣. الإحکام في أصول الأحكام، أبو محمد على بن أحمد بن حزم الأندلسی، القاهرة، دار الحديث، ١٤٠٤هـ. ق.
٤. أحکام الجنائز، محمد ناصر الدين الألباني، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٠٦هـ. ق.
٥. أحکام القرآن، أبو بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ. ق.
٦. إرشاد السارى إلى صحيح البخارى، أبو العباس أحمد القسطلاني، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
٧. إرشاد الفحول، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، بيروت، دار المعرفة، ١٣٩٩هـ. ق.

ص: ١١٤

٨. إرواء الغليل في تحرير أحاديث منار السبيل، محمد ناصر الدين اللبناني، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٠٥هـ.
٩. أسد الغابة في معرفة الصحابة، ابن الأثير، أبو الحسن على بن أبي الكرم محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني، طهران، انتشارات إسماعيلي.
١٠. أصول السرخسي، محمد بن أبي سهل السرخسي، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٤هـ.
١١. إعانة الطالبين، السيد البكوى، ابن السيد محمد شطا الدمياطي، بيروت، دار الفكر، ١٤١٨هـ.
١٢. الاعتصام، أبو إسحاق الشاطبي، بيروت، دار المعرفة.
١٣. الإقناع في حل لغاظ أبي شجاع، شمس الدين محمد بن أحمد الشربيني الخطيب، بيروت، دار المعرفة.
١٤. الأم، الإمام الشافعى، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٣هـ.
١٥. بحار الأنوار، محمد باقر المجلسي، بيروت، مؤسسة الوفاء، ١٤٠٣هـ.
١٦. البحر الرائق، ابن نجيم المصري، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ.
١٧. البداية والنهاية، ابن كثير، إسماعيل بن كثير الدمشقى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٨هـ.
١٨. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاسانى الحنفى، باكستان، مكتبة الحسينية، ١٤٠٩هـ.
١٩. البرهان في أصول الفقه، أبو المعالى الجوينى، عبد الملك بن عبد الله ابن يوسف الجوينى، مصر، مؤسسة الوفاء، ١٤١٨هـ.

ص: ١١٥

٢٠. تاج العروس، محمد مرتضى الزبيدي، بيروت، مكتبة الحياة.
٢١. تاريخ ابن معين، ابن معين، يحيى بن عون الغطفاني، دمشق، دارالمأمون للتراث.
٢٢. تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، بيروت، دارالكتب العلمية، ١٤١٧هـ. ق.
٢٣. تاريخ جرجان، حمزة بن يوسف أبو القاسم الجرجاني، بيروت، عالمالكتب، ١٤٠١هـ. ق.
٢٤. التاريخ الصغير، البخاري، أبو عبد الله إسماعيل بن إبراهيم الجعفى البخاري، بيروت، دار المعرفة، ١٤٠٦هـ. ق.
٢٥. التاريخ الكبير، البخاري، أبو عبد الله إسماعيل بن ابراهيم الجعفى البخاري، ديار بكر، المكتبة الإسلامية.
٢٦. تاريخ مدينة دمشق، ابن عساكر، أبو القاسم على بن الحسين بن هبة الله بن عبد الله الشافعى، بيروت، دار الفكر، ١٤١٧هـ. ق.
٢٧. التبيين لأسماء المدلّيين، سبط ابن العجمي، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٦هـ. ق.
٢٨. تحفة الأحوذى، أبو العلاء محمد بن عبد الرحمن المباركفورى، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٠هـ. ق.
٢٩. تذكرة الفقهاء، العلامة الحلّى، حسن بن يوسف بن المطهر الحلّى، قم، مؤسسة آل البيت: ، ١٤١٤هـ. ق.
٣٠. تفسير ابن كثیر، ابن کثیر، أبو الفداء إسماعيل بن کثیر القرشی، بيروت، دار المعرفة، ١٤١٢هـ. ق.

ص: ١١٦

٣١. تفسير البيضاوى، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوى، أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازى البيضاوى، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ. ق.
٣٢. تفسير الشعالبى، الجواد الحسان فى تفسير القرآن، عبد الرحمن ابن محمد بن مخلوف أبو زيد الشعالبى، بيروت، دار إحياء التراث العربى، ١٤١٨هـ. ق.
٣٣. تفسير روح المعانى، الآلوسى، أبو الفضل محمود الآلوسى، بيروت، دار إحياء التراث العربى.
٣٤. تفسير القرطبى، الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى القرطبى، بيروت، دار إحياء التراث العربى، ١٤٠٥هـ. ق.
٣٥. تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلانى، أحمد بن على بن حجر العسقلانى، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ. ق.
٣٦. التلخيص الحبیر فى تخريج الرافعى الكبير، أحمد بن على بن حجر العسقلانى، بيروت، دار الفكر.
٣٧. التمهيد فى تخريج الفروع على الأصول، عبد الرحيم بن الحسن الآسنوى، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٠هـ. ق.
٣٨. التمهيد لـما فى الموطأ من المعانى و المسانيد، ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمرى، المغرب، وزارة عموم الأوقاف و الشؤون الإسلامية، ١٣٨٧هـ. ق.
٣٩. تنوير الحالك، السيوطى، جلال الدين السيوطى، بيروت، دار الكتب العلمية.
٤٠. تهذيب الأحكام، شيخ الطائفة أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، طهران، دار الكتب الإسلامية، ١٣٦٥هـ. ش.

ص: ١١٧

٤١. تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، أحمد بن على بن حجر العسقلاني، بيروت، دار الفكر للطباعة، ١٤٠٤هـ. ق.
٤٢. تهذيب الكمال، جمال الدين أبو الحجاج يوسف المزى، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ. ق.
٤٣. الثقات، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي، حيدرآباد، مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٣٩٣هـ. ق.
٤٤. الثمر الدانى، شرح رساله ابن أبي زيد، صالح عبد السميع الآبى الأزهري، بيروت، المكتبة الثقافية.
٤٥. الجامع الصغير فى أحاديث البشير النذير، السيوطى، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطى، بيروت، دار الفكر، ١٤٠١هـ. ق.
٤٦. الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازى، بيروت، دار إحياء التراث العربى، ١٣٧١هـ. ق.
٤٧. الجوهر النقى، الماردىنى، علاء الدين بن على بن عثمان الماردىنى (ابن التركمانى) ، بيروت، دار الفكر.
٤٨. حاشية السندى على النسائى، نور الدين عبد الهادى، بيروت، دار الكتب العربية، ١٤٠٦هـ. ق.
٤٩. حاشية الطحطاوى على مراقى الفلاح، أحمد بن محمد بن إسماعيل الطحطاوى.
٥٠. الدر المنشور فى التفسير بالتأثر، جلال الدين السيوطى، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر، ١٣٦٥هـ. ق.
٥١. دفع الشبه عن الرسول، أبو بكر بن محمد بن عبد المؤمن تقى الدين الحصنى، القاهرة، دار إحياء الكتاب العربى، ١٤١٨هـ. ق.

ص: ١١٨

٥٢. الدياج على مسلم، السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، الرياض، دار ابن عفان، ١٤١٦هـ. ق.
٥٣. رسالة ابن أبي زيد، ابن أبي زيد القيروانى، بيروت، المكتبة الثقافية.
٥٤. رفع المنارة لتأريخ أحاديث التوسل والزيارة، محمود سعيد ممدوح، عمان، دار الإمام النووي، ١٤١٦هـ. ق.
٥٥. روضة الناظر وجنّة المناظر، ابن قدامة، عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، رياض، جامعه محمد بن سعود، ١٣٩٩هـ. ق.
٥٦. رياض الصالحين من حديث سيد المرسلين، يحيى بن شرف النووي، بيروت، دار الفكر المعاصر، ١٤١١هـ. ق.
٥٧. رياض المسائل، السيد على الطباطبائى، قم، مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤١٢هـ. ق.
٥٨. زاد المعاد، ابن القيم الجوزيّة، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٧هـ. ق.
٥٩. زيارة از دیدگاه ائمه (فقه المزار عند الأئمة الأطهار)، عبدالهادى الحسينى، الرياض، ١٤٢٦هـ. ق.
٦٠. سبل السلام، محمد بن إسماعيل الكحلانى، مصر، شركة مكتبة مصطفى البابى الحلبي وأولاده، ١٣٧٩هـ. ق.
٦١. سبل الهدى والرشاد، محمد بن يوسف الصالحي الشامي، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٤هـ. ق.
٦٢. السلسلة الصحيحة، محمد ناصر الدين الألبانى، الرياض، مكتبة المعارف.
٦٣. سنن ابن ماجة، ابن ماجة، محمد بن يزيد القزوينى، بيروت، دار الفكر.
٦٤. سنن أبي داود السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، بيروت، دار الفكر، ١٤١٠هـ. ق.

ص: ١١٩

٦٥. سنن الترمذى، الترمذى، أبو عيسى محمد بن عيسى سورة الترمذى، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٣هـ. ق.
٦٦. سنن الدارمى، عبد الله بن الرحمن بن الفضل بن بهرام الدارمى، دمشق، مطبعة الاعتدال.
٦٧. السنن الكبرى، أحمد بن شعيب النسائي، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ. ق.
٦٨. السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن على البيهقى، بيروت، دار الفكر.
٦٩. سنن النسائي، أحمد بن شعيب النسائي، بيروت، دار الفكر، ١٣٤٨هـ. ق.
٧٠. سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبى، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ. ق.
٧١. شرح سنن النسائي، جلال الدين السيوطى، بيروت، دار إحياء التراث العربى، ١٤٠٦هـ. ق.
٧٢. شرح صحيح مسلم، أبو زكريا محيى الدين بن شرف النووي، بيروت، دار الكتاب العربى، ١٤٠٧هـ. ق.
٧٣. الشرح الكبير على متن المقنع، أبو الفرج عبد الرحمن بن أبي عمر محبى بن أحمد بن قدامة المقدسى، بيروت، دار الكتاب العربى.
٧٤. التعليق الممجد على موطاً محمد (شرح موطاً مالك)، اللكتوى، دمشق، دار القلم، ١٤١٣هـ. ق.
٧٥. شرح مستند أبي حنيفة، ملا على القارى، بيروت، دار الكتب العلمية.
٧٦. شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، قم، منشورات مكتبة آية الله المرعushi، ١٤٠٤هـ. ق.

ص: ١٢٠

٧٧. شعب الإيمان، أبو بكر أحمد بن الحسين البهقى، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٠هـ.
٧٨. الصحاح، إسماعيل بن حماد الجوهرى، بيروت، دار العلم للملايين، ١٤٠٧هـ.
٧٩. صحيح ابن حبّان بترتيب ابن بلبان، محمد بن محمد علاء الدين على بن بلبان الفارسى، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٤هـ.
٨٠. صحيح ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمى، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤١٢هـ.
٨١. صحيح البخارى، محمد بن إسماعيل البخارى، بيروت، دار الفكر، ١٤٠١هـ.
٨٢. صحيح الترغيب والترهيب، محمد ناصر الدين الألبانى، الرياض، مكتبة المعارف.
٨٣. صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابورى، بيروت، دار الفكر.
٨٤. ضعفاء العقيلي، محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ.
٨٥. الطبقات الكبرى، ابن سعد، بيروت، دار صادر.
٨٦. العلل، الإمام أحمد بن حنبل، بيروت، المكتب الإسلامي.
٨٧. عمدة القارى فى شرح صحيح البخارى، بدر الدين العينى، بيروت، دار الفكر.
٨٨. فتاوى مهمة، عبد العزيز بن باز، الرياض، دار العاصمة، ١٤١٣هـ.
٨٩. الفتاوی الكبرى، أحمد بن عبد الحليم بن تيمیة الحرّانی، بيروت، دار المعرفة، ١٣٨٦هـ.

ص: ١٢١

٩٠. فتح الباري شرح صحيح البخاري، شهاب الدين بن حجر العسقلاني، بيروت، دار المعرفة للطباعة و النشر.
٩١. فتح العزيز في شرح الوجيز، عبدالرحيم بن محمد الرافعى، بيروت، دار الفكر.
٩٢. الفصول في الأصول، أحمد بن علي الرازى الجصاص، بيروت، إحياء التراث الإسلامي، ١٤٠٥هـ. ق.
٩٣. فقه السنة، السيد سابق، بيروت، دار الكتاب العربي.
٩٤. الفقه على المذاهب الأربع، عبد الرحمن الجزيري، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
٩٥. فيض القدير، محمد عبد الرؤوف المناوى، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ. ق.
٩٦. القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروز آبادى.
٩٧. الكافي، أبو جعفر محمد بن يعقوب إسحاق الكليني، طهران، دار الكتب الإسلامية، طهران، ١٣٨٨هـ. ق.
٩٨. الكافي في فقه ابن حنبل، عبدالله بن قدامة المقدسي، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٠٨هـ. ق.
٩٩. الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدى، أبو أحمد عبدالله بن عدى، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٩هـ. ق.
١٠٠. كتاب الضعفاء والمتروكين، أحمد بن علي بن شعيب النسائي، بيروت، دار المعرفة، ١٤٠٦هـ. ق.
١٠١. كتاب المجروحين، محمد بن حبان بن أحمد التميمي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد.

ص: ١٢٢

١٠٢. كشف القناع عن متن الإقناع، منصور بن يونس البوطي، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ. ق.
١٠٣. كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، علاء الدين المتقي الهندي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٩هـ. ق.
١٠٤. لسان العرب، ابن منظور، محمد بن مكرم بن منظور، قم، نشر أدب الحوزة، ١٤٠٥هـ. ق.
١٠٥. لسان الميزان، أحمد بن على بن حجر العسقلاني، بيروت، مؤسسة الأعلمى للمطبوعات، ١٣٩٠هـ. ق.
١٠٦. مجمع الروايد، نور الدين على بن أبي بكر الهيثمي، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ. ق.
١٠٧. المجموع، محى الدين بن شرف النووى، بيروت، دار الفكر.
١٠٨. مجموع الفتاوى، محمد بن عبد الحليم بن تيمية الحرّانى، الرياض.
١٠٩. المحصول في علم أصول الفقه، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازى، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٢هـ. ق.
١١٠. مراقي الفلاح بإمداد الفتاح، حسن بن عمار بن على الشربلانى الحنفى.
١١١. المستدرك على الصحيحين، أبو عبدالله الحكم النيسابوري، بيروت، دار المعرفة، ١٤٠٦هـ. ق.
١١٢. المستضفي، أبو حامد محمد الغزالى، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ. ق.
١١٣. المستطرف، شهاب الدين محمد بن أحمد أبو الفتح الأ بشيئى، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٨٦م.

ص: ١٢٣

١١٤. مسند أحمد بن حنبل، الإمام أحمد بن حنبل، بيروت، دار صادر.
١١٥. مسند ابن الجعد، على بن الجعد بن عبيد، بيروت، دار الكتب العلمية.
١١٦. مسند أبي داود الطیالسی، سلیمان بن داود بن الجارود أبو داود الطیالسی، بيروت، دار الحديث.
١١٧. مسند أبي يعلى، أحمد بن على بن المثنى التميمي أبو يعلى الموصلى، بيروت، دار المأمون للتراث. هـ ١٤٠٧. ق.
١١٨. مسند الحمیدی، أبو بکر عبد الله بن الزیر الحمیدی، بيروت، دار الكتب العلمية، هـ ١٤٠٩. ق.
١١٩. مسند الشامین، سلیمان بن أحمد الطبرانی، بيروت، مؤسسة الرسالة، هـ ١٤١٦. ق.
١٢٠. المصنف، محمد بن أبي شيبة، بيروت، دار الفكر، هـ ١٤٠٩. ق.
١٢١. المصنف، أبو بکر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، المجلس العلمي.
١٢٢. المعتمد في أصول الفقه، أبو الحسين البصري، محمد بن على ابن الطيب البصري، بيروت، دار الكتب العلمية، هـ ١٤٠٣. ق.
١٢٣. المعجم الأوسط، أبو القاسم سلیمان بن أحمد الطبرانی، دار الحرمين.
١٢٤. المعجم الصغير، أبو القاسم سلیمان بن أحمد الطبرانی، بيروت، دار الكتب العلمية.
١٢٥. المعجم الكبير، أبو القاسم سلیمان بن أحمد الطبرانی، القاهرة، مكتبة ابن تيمية.
١٢٦. معرفة الثقات، أحمد بن عبد الله العجلی، المدينة، مكتب الدار، هـ ١٤٠٥. ق.

ص: ١٢٤

١٢٧. المعني، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة، بيروت، دار الكتاب العربي.
١٢٨. مغني المحتاج إلى معرفة معانى ألفاظ المنهاج، محمد الشربيني، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٣٧٧هـ. ق.
١٢٩. منهاج السنة، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحرّانى، مؤسسة قرطبة، ١٤٠٦هـ. ق.
١٣٠. موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان، على بن أبي بكر الهيثمى، بيروت، دار الكتب العلمية.
١٣١. مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن المغربي الخطاب الرعيني، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٦هـ. ق.
١٣٢. الموضوعات، عبد الرحمن بن على بن الجوزى، المدينة، المكتبة السلفية، ١٣٨٦هـ. ق.
١٣٣. الموطأ، الإمام مالك بن أنس، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٦هـ. ق.
١٣٤. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبى، بيروت، دار المعرفة.
١٣٥. نصب الرأي لأحاديث الهدایة، جمال الدين الزيلعي، القاهرة، دار الحديث، ١٤١٥هـ. ق.
١٣٦. نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار، محمد بن على بن محمد الشوكاني، بيروت، دار الجيل.
١٣٧. وسائل الشيعة، محمد بن الحسن الحر العاملى، طهران، مكتبة الإسلامية.

تعريف مركز

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (التوبهٔ ٤١).

قال الإمام على بن موسى الرضا - عليه السلام: رَحْمَ اللَّهُ عَنْدَ أَحْيَا أَمْرَنَا... يَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَيُعَلِّمُهَا النَّاسُ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ كَلَامِنَا لَاتَّبَعُونَا... (بنادر البحار - في تلخيص بحار الأنوار، للعلامة فيض الإسلام، ص ١٥٩؛ عيون أخبار الرضا، الشیخ الصدق، الباب ٢٨، ج ١/ ص ٣٠٧).

مؤسسة مجتمع "القائمة" الثقافية بأصفهان - إيران: الشهيد آية الله "الشمس آبادی" - "رَحِمَهُ اللَّهُ - كان أحداً من جهابذة هذه المدينة، الذي قد اشتهر بشعره بأهل بيته (صلوات الله عليهما) ولا سيما بحضره الإمام على بن موسى الرضا (عليه السلام) وباحثه صاحب الزمان (عَجَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِرْجَهُ الشَّرِيفَ)؛ ولهذا أُسس مع نظره ودرايته، في سنة ١٣٤٠ الهجرية الشمسية (= ١٣٨٠هـ) مركز "القائمة" للتحرّي الحاسوبي - بأصفهان، إيران - قد ابتدأ أنشطته من سنة ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧هـ) تحت عناء سماحة آية الله الحاج السيد حسن الإمامي - دام عزه - و مع مساعدته جمع من خريجي الحوزات العلمية و طلاب الجماع، بالليل والنهار، في مجالاتٍ متعددة: دينية، ثقافية و علمية...

الأهداف: الدّفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثقافة الثقلين (كتاب الله و أهل البيت عليهم السلام) و معارفهم، تعزيز دوافع الشباب و عموم الناس إلى التحرّي الأدق للمسائل الدينية، تخليف المطالب النافعة - مكان البلاط المبتذلة أو الرديئة - في المحاميل (=الهواتف المنقوله) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوترية)، تمهيد أرضية واسعة جامعه ثقافية على أساس معارف القرآن و أهل البيت عليهم السلام - بياущ نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطّلاب، توسيع ثقافة القراءة و إغواء أوقات فراغه هواة برامج العلوم الإسلامية، إناة المنابع اللازم لتسهيل رفع الإبهام و الشبهات المنتشرة في الجامعة، و...

- منها العدالة الاجتماعية: التي يمكن نشرها و بشّها بالأجهزة الحديثة متضاعده، على أنه يمكن تسريع إبراز المراقب و التسهيلات - في آكاف البلد - و نشر الثقافة الإسلامية و الإيرانية - في أنحاء العالم - من جهة أخرى.

- من الأنشطة الواسعة للمركز:

الف) طبع و نشر عشرات عنوان كتب، كتب، نشرة شهرية، مع إقامة مسابقات القراءة

ب) إنتاج مئات أجهزة تحقيقية و مكتبة، قابلة للتشغيل في الحاسوب و المحمول

ج) إنتاج المعارض ثلاثية الأبعاد، المنظر الشامل (=بانوراما)، الرسوم المتحركة و... الأماكن الدينية، السياحية و...

د) إبداع الموقع الإلكتروني "القائمة" www.Ghaemiyeh.com و عدّة مواقع آخر

ه) إنتاج المنتجات العرضية، الخطابات و... للعرض في الفنون القرمية

و) الإطلاق و الدّعم العلمي لنظام إجابة الأسئلة الشرعية، الأخلاقية و الاعتقادية (الهاتف: ٠٠٩٨٣١١٢٣٥٠٥٢٤)

ز) ترسيم النظام التقليدي و اليدوي للبلوتون، ويب كشك، و الرسائل القصيرة SMS

ح) التعاون الفخرى مع عشرات مراكز طبيعية و اعتبارية، منها بيت الآيات العظام، الحوزات العلمية، الجماع، الأماكن الدينية كمسجد جمکران و...

ط) إقامة المؤتمرات، و تنفيذ مشروع "ما قبل المدرسة" الخاص بالأطفال و الأحداث المشاركون في الجلسة

ى) إقامة دورات تعليمية عمومية و دورات تربية المربّي (حضوراً و افتراضياً طيلة السنة

المكتب الرئيسي: إيران/أصفهان/شارع "مسجد سيد/" ما بين شارع "بنج رمضان" و"مفترق" وفائي/ "بنية" القائمية"

تاريخ التأسيس: ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (١٤٢٧=) الهجرية القمرية

رقم التسجيل: ٢٣٧٣

الهوية الوطنية: ١٠٨٦٠١٥٢٠٢٦

الموقع: www.ghaemiyeh.com

البريد الإلكتروني: Info@ghaemiyeh.com

المتجر الإلكتروني: www.eslamshop.com

الهاتف: ٢٣٥٧٠٢٣-٠٠٩٨٣١١

الفاكس: (٠٣١١) ٢٣٥٧٠٢٢

مكتب طهران ٨٨٣١٨٧٢٢ (٠٢١)

التَّجَارِيَّةُ وَالْمَبَيْعَاتُ ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩

امور المستخدمين (٠٣١١) ٢٣٣٣٠٤٥

ملاحظة هامة:

الميزانية الحالية لهذا المركز، شَعَّيْهُ، غير حكومية، وغير ربحية، اقتُنِيت باهتمام جمع من الخيرين؛ لكنها لا تُؤْفَى الحجم المتزايد والمتبقي للأمور الدينية والعلمية الحالية ومشاريع التوسيع الثقافية؛ لهذا فقد ترجَّى هذا المركز صاحب هذا البيت (المُسمَّى بالقائمية) و مع ذلك، يرجو من جانب سماحة بقية الله الأعظم (عَجَّلَ اللَّهُ تَعَالَى فَرَجَهُ الشَّرِيفَ) أن يُوفِّقَ الكلَّ توفيقاً متزائداً لِإعانتهم - في حد التَّمْكِن لـكلَّ أحِدٍ منهم - إيانا في هذا الأمر العظيم؛ إن شاءَ اللَّهُ تَعَالَى؛ وَاللَّهُ وَلِي التَّوْفِيق.



للحصول على المكتبات الخاصة الأخرى
أرجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للإيصال من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

